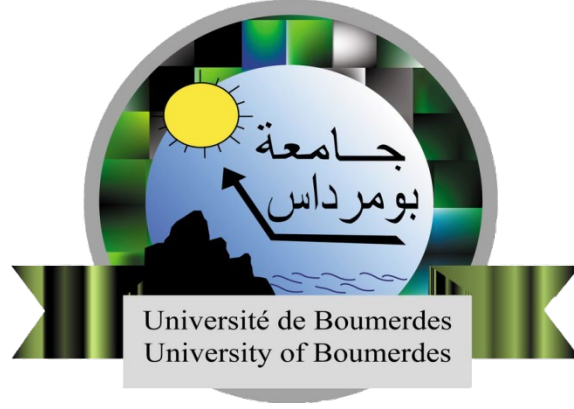


وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة _بومرداس_ الرقم:



كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة : العلوم الإقتصادية

تخصص : إقتصاد دولي

بعنوان :

**فعالية سياسات الإتحاد الأوروبي في تجنب الأزمات الإقتصادية
الأوروبية (أزمة اليونان نموذجا)**

تحت إشراف الأستاذ :

من إعداد الطالبتين :

بوشارب خالد	لعمالي يسمين
	كري سمية

السنة الجامعية : 2022 / 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان

قال الله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم "

ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا بإتمام هذا العمل،

وعلى ما مننت به علينا من توفيق وسداد، وعلى ما منحتنا إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

و الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل اسمه كلام، ولم يستنجج بأحسن من صنعه مرام، وصلى الله على نبي الأمة محمد خير من افتتحت بذكره الدعوات، وأفضل وارث وموروث، و كاشف الغمة . الناطق فيها بالحكمة، الداعي الى الصدق القائل وقوله حق " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

فجزيل الشكر لمن دل وأرشد وصحح وصوب وشجع الأستاذ الفاضل: بوشارب خالد، الذي تفضل بإشرافه ومتابعة هذه المذكرة باستمرار ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي ساعدتنا في اتمام هذا العمل فجزاه الله خير الجزاء.

كما نتقدم بشكرنا وتقديرنا وإمتنانا و عرفنا الى كل من قدم لنا يد العون في هذا الانجاز ونخص بالذكر:

_ أساتذة وإداريين و عمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة أمحمد بوقرة _ بومرداس؛

_ كل من ساعدنا من بعيد أو قريب ولو بكلمة طيبة في اتمام هذا العمل المتواضع؛

_ وكل العائلة الكريمة التي كانت سندا ومصدرا للإلهام والاصرار .

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلاً ...

لعمالي يسمين، كري سمية



إهداء

"بسم الله بدأت, و بالعقل فكرت, و باللسان عبرت , و بالقلم خطت "

الى الذي لا يطيب الليل الا بشكره ولا يطيب النهار الا بطاعته ولا تطيب اللحظات الا بذكره و لا تطيب الاخرة الا بعفوه ولا تطيب جنته الا برويته الله عز و جل .
الى جوهرة قلبي و قدوتي في الحياة , و رمز التضحية في سبيل راحتي , والتي وهبتني الحياة و الحب و الحنان , و التي رافقتني بدعواتها أينما ذهبت , و التي لطالما تمننت ان تراني في اعلى المراتب ,
الى سبب فرحتي و املي الدائم , الى هبة الرحمان و كمال الود و صفاء الحب و نقاء الروح امي الغالية.

و الى سندي في الحياة و مصدر الأمان , الى الذي لم يبخل علي يوما , الى من ادين له بكل نجاح اصبته بعد الله , لمن رباني على الفضيلة و الاخلاق , الى من كلله الله بالهيبة و الوقار , و الى من ازداد به افتخارا , الى الذي انحني احتراما و شكرا له , الى العزيز الغالي و رمز العطاء ابي الغالي.

الى كل من علمني و اخذ بيدي و شجعني و انار مساري الدراسي من اول يوم ارفع فيه القلم الى هذا اليوم , و الى كل من كان محفزا و سندا لي , و الى اخوة لم تلههم امي نعيمة و زكية و نوال , و الى الأساتذة الكرام .

اهدي هذا العمل راجية من الله جل جلاله المزيد من النجاح و التآلق في حياتي .

لعمالي يسمين .

إهداء

الى صاحب السيرة العطرة و الفكر المستنير فقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم
العالي والديالحيبيب اطال الله في عمره

الى من وعيت على الدنيا وهي امامي من زرعت في قلبي بذور الحياة و كانت السند و
النبراس لدربي ونور عيني امي الغالية اطال الله في عمرها

الى اخوتي شمس الدين و سيف الدين و صبرية و ابنتيها (هديل و مارية)

ادامهم الله شموعا تنير دروب حياتي

الى روح خالتي الحبيبة رحمها الله التي لطالما تمنيت ان تكون حاضرة يوم تخرجي
رحمك الله و اسكنك فسيح جناته

والى أصدقائنا الأعزاء ...

الى كل من جمعتني بهم المحبة و الصداقة و الوفاء

الى كل من وسعهم قلبنا و لم تسعهم ورقتنا هذه

الى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة و مجالس العلم

الى جميع اساتذتي الكرام الذين رافقونا في كل اطوار التعليم

اهدي هذا العمل

كري سمية.

الملخص:

بدأت أزمة الديون السيادية الأوروبية في نهاية 2009 وبداية 2010 حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو وهي : اليونان، أيرلندا، البرتغال، والتي امتدت إلى دول أوروبية أخرى كإيطاليا وإسبانيا. مما دفع بها إلى طلب المساعدة الدولية. ولما كان صندوق النقد الدولي هو ملجأ الدول الأعضاء في مثل هذه الظروف، تقدمت اليونان بطلب دعم من الصندوق للاستفادة من برنامج انقاذي يساهم في تمويل العجز الذي لحق به، في إطار المساعدات المالية والفنية التي يقدمها هذا الصندوق لدوله الأعضاء. حيث قام أيضا البنك المركزي الأوروبي باتخاذ مجموعة من الإجراءات الحديثة للإدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية من بين هذه الإجراءات ما يسمى بأدوات سياسة النقدية التي تجسدت في برنامج شراء السندات المحمية CBPP2/CBPP1، برنامج أسواق الأوراق المالية SMP والمعاملات النقدية للأوراق المالية، OMT وهذا ما نحاول الكشف عنه من خلال هذه المذكرة. وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي والوصفي، ويظهر جليا في الجزء النظري، أما الفصل التطبيقي إستخدمنا فيه المنهج التحليلي لتحليل المعطيات والبيانات الاقتصادية المتعلقة بالأزمة اليونانية وآثارها على الاتحاد النقدي الأوروبي والحلول المقترحة لمواجهة إنهاء نظام اليورو، مع إستخدام إحصائيات وإتفاقيات مالية تظهر حقيقة الوضع الإقتصادي والمالي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإتحاد الأوروبي كانت له مجموعة من الأدوار الهامة والهادفة إلى معالجة الإوضاع الإقتصادية لدول "PIIGS". تمثلت في الدور التمويلي، الدور الاشرافي، إضافة إلى تعديل صياغة بعض النصوص التشريعية المؤسسة للإتحاد الأوروبي.

Résumé :

La crise de la dette souveraine européenne a commencé fin 2009 et début 2010 lorsque la dette publique s'est accumulée dans trois pays de la zone euro, à savoir : la Grèce et l'Irlande, qui s'est propagée à d'autres pays européens comme l'Italie et l'Espagne. Cela l'a incitée à demander une aide internationale. Et puisque le Fonds monétaire international est le refuge des États membres dans de telles circonstances, la Grèce a introduit une demande de soutien auprès du fonds pour bénéficier d'un programme de sauvetage qui contribue à financer le déficit qui l'a frappé, dans le cadre du plan financier et l'assistance technique fournie par ce fonds à ses États membres. Là où la Banque centrale européenne a également pris un ensemble de mesures modernes pour gérer la crise de la dette souveraine européenne, parmi ces mesures figurent les soi-disant outils de politique monétaire qui ont été incorporés dans le programme d'achat d'obligations protégées CBPP2/CBPP1. Le programme boursier du SMP et les transactions en numéraire de l'OMT, et c'est ce que nous essayons de révéler à travers

cette note. Et nous nous sommes appuyés sur l'approche historique et descriptive, et cela apparaît clairement dans la partie théorique, tandis que le chapitre appliqué dans lequel nous avons utilisé l'approche analytique pour analyser les données et les données économiques liées à la crise grecque et ses effets sur l'Union monétaire européenne et les solutions proposées pour faire face à l'effondrement de l'euro système, avec l'utilisation des statistiques et des accords financiers La réalité de la situation économique et financière apparaît. L'étude a conclu que l'Union européenne avait un ensemble de rôles importants visant à faire face aux conditions économiques des pays "PIIGS". Représenté dans le rôle de financement, le rôle de surveillance, en plus de modifier le libellé de certains textes législatifs instituant l'Union européenne

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات	الموضوع
بسم الله الرحمن الرحيم		
		شكر و عرفان
		الإهداء
		فهرس المحتويات
		فهرس الجداول
أ- و		مقدمة
الفصل الأول: عموميات حول التكامل الإقتصادي الدولي والإتحاد الأوروبي والأزمات الإقتصادية		
8		تمهيد
9	الإطار النظري التكامل الإقتصادي الدولي	المبحث الأول
9	مفهوم التكامل الإقتصادي	المطلب الأول
10	مراحل التكامل الإقتصادي ودوافعه	المطلب الثاني
10	أولاً: مراحل التكامل الاقتصادي	
14	ثانياً: دوافع التكامل الإقتصادي الدولي	
15	مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي الدولي	المطلب الثالث
15	أولاً: مقومات التكامل الاقتصادي الدولي:	
16	ثانياً: معوقات التكامل الإقتصادي الدولي	
19	الإطار النظري للإتحاد الأوروبي	المبحث الثاني
19	التطور التاريخي لنشأة التكامل الإقتصادي الأوروبي	المطلب الأول
24	سياسة التكامل الإقتصادي الأوروبي	المطلب الثاني
25	المراحل الأساسية للوحدة النقدية الأوروبية	المطلب الثالث
33	الأثار الإقتصادية للوحدة النقدية الأوروبية	المطلب الرابع
33	أولاً: الأثار الإيجابية للوحدة النقدية الأوروبية (اليورو)	
34	ثانياً: الأثار السلبية للوحدة النقدية الأوروبية (اليورو)	
36	ماهية الأزمات الإقتصادية	المبحث الثالث

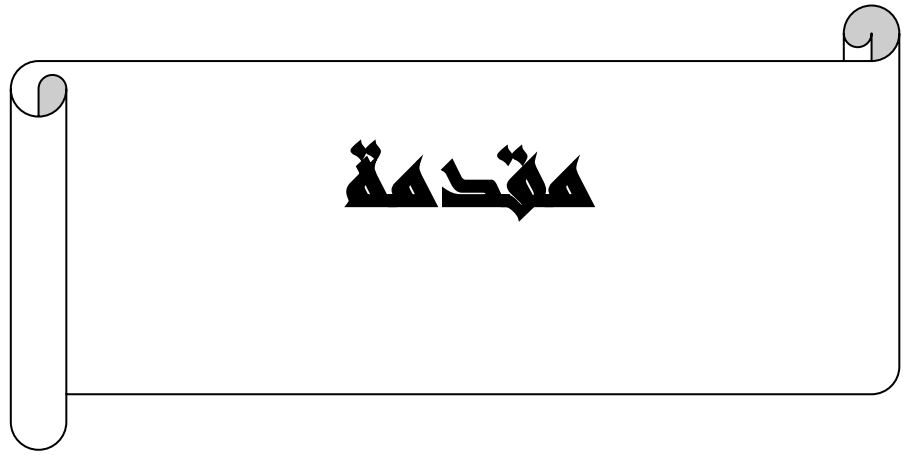
36	مفهوم الأزمات والأزمات الاقتصادية	المطلب الأول
36	أولاً: مفهوم الأزمة	
37	ثانياً: مفهوم الأزمات الاقتصادية	
38	النظريات المفسرة للأزمة الاقتصادية والمالية	المطلب الثاني
38	أولاً : الأزمة في الفكر الكلاسيكي	
39	ثانياً: الأزمة عند ماركس	
41	ثالثاً: الأزمة عند كينز	
43	رابعاً: النظريات النقدية	
44	خامساً: التفسيرات الحديثة للأزمة المالية	
46	أهم الأزمات الاقتصادية العالمية والأوروبية	المطلب الثالث
46	أولاً: أزمة الكساد الكبير 1929.	
48	ثانياً: أزمة المكسيك 1994.	
50	ثالثاً: أزمة جنوب شرق آسيا.	
51	رابعاً: أزمة الرهن العقاري.	
53		خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: أزمة اليونان والسياسات الإتحاد الأوروبي في معالجتها		
55		تمهيد
56	ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية	المبحث الأول
56	مفهوم أزمة الديون السيادية الأوروبية	المطلب الأول
57	نشأة الأزمة اليونانية وأسبابها	المطلب الثاني
57	أولاً: النشأة	
60	ثانياً: الأسباب	
62	عدوى الأزمة اليونانية إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي	المطلب الثالث
63	أولاً: أزمة الديون السيادية في إيرلندا	
64	ثانياً: أزمة الديون السيادية في البرتغال	
64	ثالثاً: أزمة الديون السيادية في إيطاليا	
66	رابعاً: أزمة الديون السيادية في إسبانيا	

68	أثار الأزمة اليونانية وجهود الإتحاد الأوروبي للخروج منها	المبحث الثاني
68	أثار الأزمة اليونانية على الإتحاد الاقتصادي الأوروبي	المطلب الأول
68	أولاً: ظهور خلافات بين دول الإتحاد	
69	ثانياً: خروج بريطانيا من الإتحاد الاقتصادي الأوروبي	
71	ثالثاً: آثار الأزمة على متغيرات الاقتصاد الكلي للإتحاد الأوروبي	
74	أثار الأزمة اليونانية على الإتحاد النقدي الأوروبي	المطلب الثاني
74	أولاً: تداعيات الأزمة على سعر صرف اليورو	
75	ثانياً: إحتياطي اليورو في البنوك المركزية العالمية	
76	ثالثاً: الإنكشاف المالي للبنوك الأوروبية على الديون السيادية:	
78	الجهود المبذولة من طرف دول الأزمة والإتحاد الأوروبي للخروج من الأزمة اليونانية	المطلب الثالث
78	أولاً: جهود الحكومة اليونانية	
80	ثانياً: جهود الحكومة الإيرلندية	
80	ثالثاً: جهود الحكومة الإسبانية:	
81	رابعاً: جهود الحكومة الإيطالية	
81	خامساً: جهود الحكومة البرتغالية	
81	سادساً: جهود الإتحاد الأوروبي	
86	سياسات الإتحاد الأوروبي للقضاء على الأزمة اليونانية	المبحث الثالث
86	السياسات الاستشرافية ورقابية للبنك المركزي الأوروبي على البنوك الأوروبية	المطلب الأول
87	السياسات التمويلية لاقتصاديات منطقة الأزمة	المطلب الثاني
88	سياسات بنك الإستثمار الأوروبي في دفع عجلة الإستثمار	المطلب الثالث
90	سياسة إعادة صياغة التشريعات والنصوص تضمن البناء النقدي الأوروبي وإستقراره	المطلب الرابع
91		خلاصة الفصل الثاني
93		خاتمة
98		قائمة المراجع

قائمة الجداول

فهرس الجداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
01	مميزات مراحل التكامل الاقتصادي.	13
02	نسبة الديون الحكومية والميزان التجاري من الناتج الداخلي الإجمالي في دول منطقة اليورو عام 2010م، الوحدة النسبية المئوية من النتائج الداخلي الخام.	60
03	أهم مؤشرات الاقتصاد الإيرلندي خلال الفترة (2007م-2012م).	63
04	بعض المؤشرات الاقتصادية لإيطاليا خلال الفترة (2007م/2011م).	66
05	حجم ومصدر ديون منطقة اليورو سنة 2010م.	78



مقدمة:

قد أدت التطورات والتداعيات بعد نهاية الحرب الباردة، وسقوط الإتحاد السوفياتي سابقا، والتقدم الذي شهدته الرأسمالية، الى ظهور جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية، وحدثت حالة من الحركية على مستوى الدول، وسياستها الإقتصادية في مختلف المناطق من العالم، وتبين أن كل من ظاهرتي العولمة بشقها الإقتصادي والإقليمية في بعدها ما بعد الدولة الوطنية أصبحتا من الملامح الأساسية للإقتصاد العالمي، وأن تكوين التكتلات الإقليمية بمختلف أشكالها و أضحى من الظواهر الإقتصادية البارزة التي تشكل خارطة طريق للنظام العالمي الجديد، وعليه فلقد أدى هذا التطور الى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون فيما بين الدول، وهو الشعور الذي أسفر عن ميلاد تكوين التكتلات والتجمعات الإقتصادية سواء في إطارها الثنائي أو الإقليمي .

وفي نهاية القرن العشرين بداية الألفية الجديدة شهد العالم المزيد من التوجه نحو ظاهرة التكتل والتجمع وفي الوقت نفسه تعزيز القائم منها، بعد أن تكون وتبلور النظام الدولي الجديد، من أبرز سماته تفعيل الحرية الاقتصادية وتدفق المعلومات وإزالة العوائق أمام حركة التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات الخارجية والإتجاه نحو إقامة التكتلات الإقتصادية الدولية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة. حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الإقتصادية في العالم وأكثرها إكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية، ومن حيث الإستمرار في إستكمال المسيرة التكاملية. حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار إقتصادي لأوروبا ولقد حققت المجموعة الإقتصادية الأوروبية على وجه التحديد درجة عالية من التكامل، وهو تكامل إستراتيجي إستطاع أن يذيب كل صراع ويزيل كل إلتباس، تكامل بفكرة تجسيد منظمة أوروبية للتعاون الإقتصادي ليثمر بإنشاء سوق مشتركة دون حواجز جمركية ومن ثم الوصول إلى ما يعرف بالإتحاد الإقتصادي الأوروبي إتحاد إكتمل بالمرور من العملة الوطنية إلى العملة الأوروبية الموحدة.

وعلى مدى أكثر من خمسين عاما، ظل مشروع التكامل الأوروبي، سوقا وجماعة و تحادا، ونموذجا فريدا في مشاريع التكامل و الوحدة الإقليمية، ولاسيما في المجال الإقتصادي الا انه لم يعمر طويلا في الريادة، فبعد مرور عشر سنوات من ميلاد اليورو و عقب ما خلفته أزمة الرهن العقاري، ظهر ما يعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية، التي إنفجرت و شكلت هزات إرتدادية عنيفة شملت مختلف البلدان المشابهة الخصائص الإقتصادية مع اليونان وعرفت بدول "PIIGS" ، حيث تجاوزت نسب الدين العام والعجز في الموازنة العامة

لهذه الدول وبشكل كبير النسب المتفق عليها للانضمام الى الإتحاد النقدي الأوروبي. وأصبحت دول "PIIGS" على حافة إعلان الإفلاس وهددت البناء الإقتصادي والنقدي الأوروبي بالإنهيار، الأمر الذي إستدعى ضرورة تدخل أجهزة الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي لمعالجة الأوضاع الإقتصادية لهذه الدول وإعادة الإستقرار المالي والنقدي لها ولعب الإتحاد الأوروبي دور كبير لتجاوز أزمة الديون السيادية وإعادة الإستقرار للمنطقة. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

كيف تجنب الإتحاد الأوروبي أزمة الديون السيادية اليونانية؟

التساؤلات الفرعية :

- ماذا نقصد بأزمة الديون السيادية اليونانية؟
- ماهي اثار أزمة الديون السيادية على إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو؟
- ما هو دور البنك المركزي الأوروبي وبنك الإستثمار الأوروبي الأوروبية في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية؟
- هل تجاوز الإتحاد الأوروبي الأزمة اليونانية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر أزمة الديون السيادية أزمة إنعدام الشفافية للبيانات و الإقتصادية المقدمة للإتحاد الأوروبي من طرف الحكومة اليونانية.
- ضغطت أزمة الديون السيادية اليونانية على إقتصاديات الدول الأوروبية المشابهة الخصائص الإقتصادية مع اليونان ما وسع من نطاق الأزمة اليونانية إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي النقدي كإسبانيا، إيطاليا، البرتغال، أيرلندا... الخ.
- إن سياسات الإتحاد الأوروبي التمويلية و الدور الإشرافي للبنك المركزي إضافة الى إعادة صياغة بعض أسس الإتحاد الأوروبي ساهمت في معالجة أزمة اليورو
- لم يستطع الإتحاد الأوروبي تجاوز أزمة اليونان رغم إعتماده على خطط و برامج صارمة و مستعجلة المقدمة للإقتصاد اليوناني.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب إختيار الموضوع إلى:

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع التكتلات الاقتصادية، لإبراز أهميتها في تطوير الإقتصاديات المتكتلة من جهة وإمكانية معالجته للمشاكل و الأزمات المحتمل وقوعها.
- بروز ظاهرة التكتلات الإقتصادية بشكل كبير على الساحة الإقتصادية الدولية خاصة في ظل الإفرازات السلبية لظاهرة العولمة الإقتصادية.
- التعرف على أسباب الأزمة اليونانية و اثارها على الدول الإتحاد الأوروبي و الدور الذي قام به الإتحاد الأوروبي للخروج من الازمة، للإستفادة التكتلات الأخرى من هذه التجربة .

أهمية الدراسة:

يحمل هذا الموضوع أهمية كبيرة و ذلك نظرا لما يلي:

- تزايد الحاجة لمزيد من التعامل و التكامل الدولي لتحقيق نمو إقتصادي.
- دور التكتلات الإقتصادية في معالجة و حل المشاكل الإقتصادية بصفة مشتركة و جماعية.
- دور العولمة في تسريع حركية الدول نحو إقامة هذه التكتلات و النظر في مستقبلها و تطويرها من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

اهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في تسليط الضوء على أهم التكتل اقتصادي في العالم ألا وهو الإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة اليورو، لتعرف على مدى إمكانية هذا التكتل في مواجهة الأزمات من خلال العمل المشترك. و الوقوف على مختلف أبعادها وما قد تسفر عنه هذه المواجهة من مكاسب او تحديات ينبغي التحسب لها و الإستعداد الجيد للتعامل معها، و الإستفادة منها خاصة في ظل الإنفتاح الإقتصادي

منهج الدراسة:

- إتبعنا المنهج الوصفي في طرح الجوانب المفاهيمية و النظرية للتكاملات الإقتصادية و كذا الأزمات الإقتصادية و المالية.

- كما إتبعنا المنهج التاريخي لتتبع المراحل الأساسية للوحدة النقدية الأوروبية واستعراض اهم محطات التكاملية والسياسية والتجارية والمالية وكذا النقدية التي يعتمدها في تسيير شؤونه الإقتصادية. ومن جانب اخر قمنا بسرد وقائع الأزمة اليونانية وكيفية إنتقالها الى دول أخرى ضمن الإتحاد النقدي الأوروبي.
- كما إستخدمنا المنهج التحليلي بهدف تحليل المعطيات والبيانات الإقتصادية المتعلقة بأزمة اليونان و اثارها ومخلفاتها على الإتحاد النقدي و الإقتصادي الأوروبي واثار الحلول المقترحة لمواجهة إنهاء نظام اليورو
- كما إعتدنا على الكتب والمجلات الإقتصادية والملتقيات الوطنية والدولية والعديد من التقارير لجمع المعلومات اللازمة لبناء هذا الموضوع.

حدود الدراسة :

- لمعرفة مدى إمكانية التكتلات الإقتصادية لمواجهة الأزمات الإقتصادية والمالية، اعتمدنا في هذا البحث على دراسة الإتحاد الإقتصادي الأوروبي المكون من 28 دولة يهدف إلى الاندماج التام، وهذا في ظل الازمات العالمية التي تعد سمة من سمات النظام الرأسمالي.
- من أجل معرفة دور الإتحاد الأوروبي في حل المشاكل الإقتصادية الأوروبية، تم إختيار الحقبة الزمنية الممتدة من سنة 2009 إلى غاية 2017 نظرا لما تحتويه من محطات هامة على مستوى اقتصاديات الدول الإتحاد الأوروبي .

صعوبات الدراسة:

- صادفنا في إطار إنجاز هذا البحث عدة صعوبات من بينها :
- صعوبة الحصول على إحصائيات اللازمة لإعداد هذا البحث.
- إختلاف الإحصائيات نتيجة تضارب المصادر وفي بعض الأحيان يكون التضارب في نفس المصدر.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات متشابهة لدراستنا تذكر منها:

1. كامل البكري، "الإقتصاد الدولي " الدار الجامعية، بيروت، 1988، حيث تناول في كتابه الإطار النظري للتكامل الإقتصادي
2. بوالكور نور الدين "إشكالية التوفيق بين الوحدة النقدية و الكفاءة الإقتصادية في ظل, الأزمات المالية"-حالة الوحدة النقدية الأوروبية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص إقتصاديات

المالية و البنوك جامعة احمد بوقرة بومرداس حيث تناول : في خمس فصول، تضمن الفصل الأول النظام النقدي العالمي بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر، وتناول في الفصل الثاني آثار التكامل الاقتصادي على الكفاءة الاقتصادية، وتناول في الفصل الثالث الوحدة النقدية دراسة تحليلية تقييمية، وتناول في الفصل الرابع الوحدة النقدية بين ضرورة التحرير و التكامل المالي و تحديات الأزمات المالية، وتناول الفصل الخامس الوحدة النقدية الأوروبية دراسة تطبيقية .

3. طويل حدة، " دور الإتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية أزمة اليونان نموذجاً"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017 حيث تضمنت الدراسة أربعة فصول، تناولت في الفصل الأول الاطار النظري للتكاملات الاقتصادية، وتناولت في الفصل الثاني ماهية الإتحاد الإقتصادي الأوروبي، وتناولت في الفصل الثالث الإطار النظري للأزمات المالية، وتناولت في الفصل الرابع أزمة الديون السيادية، ودور الإتحاد الأوروبي في معالجتها.

4. ياسمين أسامة أنور، " الاستقرار المالي العالمي: التحديات والآفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية"، سلسلة اوراق بحثية، إدارة البحوث التوعوية، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، مصر، 2014م تناولت هذه الدراسة أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على الإستقرار المالي، وتلك من خلال تحليل أسباب الأزمة وتداعياتها على الإتحاد الاوروبي واهم الإجراءات التي تم إتخاذها في هذا الشأن، كما تطرقت الى آليات انتقال الأزمة إلى الدول النامية، لتحديد أكثر الدول عرضة لها.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة أ والإحاطة بكل جوانب الموضوع، تطلبت الدراسة تناول الموضوع في فصلين لنتتهي، ومحافظين قدر الإمكان على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار. حيث خصص الفصل الأول لدراسة بعض المفاهيم المتعلقة بالتكاملات الاقتصادية وعلى الأخص الإتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية والمالية للإزالة الغموض عنها .

أما الفصل الثاني تناولنا فيه أزمة الديون السيادية والتي تعددت تسمياتها بالشيء من التحليل المعمق حيث جاء على ثلاث مباحث:

المبحث الأول تناولنا فيه: ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية

أما المبحث الثاني تناولنا فيه: اثار هذه الأزمة على الإتحاد الإقتصادي والنقدي الاوروبي وجهود الإتحاد الأوروبي للخروج منها، وأخيرا تناولنا في المبحث الثالث السياسات المتعددة للإتحاد الأوروبي لمعالجة الأزمة اليونانية.

الفصل الأول

عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي
والإتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

تمهيد:

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من اهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، حيث شهدت حقبة التسعينات من القرن الماضي بروز الغالبية العظمى منها ويعتبر التكامل الاقتصادي أحد الأركان الأساسية لهذه التكتلات حيث يمثل نمطا جديدا لتحقيق مستويات أعلى من الأداء الاقتصادي بما يفيد الجهود الإنمائية المبذولة من كافة الدول في هذه التجمعات، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، والذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة جدا فهو نتاج عملية اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة و الثقافة والتاريخ بين البلدان .

حيث شهد النظام المالي العالمي خلال العقود السبعة الماضية، مجموعة من الأزمات المالية التي أحدثت تحولات كبيرة في بنية الاقتصاد العالمي، وكان للاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في دعم الإنساني والسياسي في حل الأزمات المالية الاقتصادية. ونحاول في هذا الفصل التعرف على عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية من خلال ثلاث مباحث نستعرض في

➤ المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الدولي

➤ المبحث الثاني: الإطار النظري للاتحاد الأوروبي

➤ المبحث الثالث: ماهية الأزمات الاقتصادية¹

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الدولي

عرفت دول العالم بعد الحرب العالمية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، توجهها متزايدا نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، مما زاد من أهمية الموضوع في أدبيات العلمية الحديثة. من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهومه، وخصائص، ومراحل، وكذا دوافعه، ومقوماته، ومعوقاته.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

مفهوم التكامل الاقتصادي:

- يرى Myrdal أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن عملية الإجتماعية، والإقتصادية، بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي.
 - ويرى Balassa أيضا التكامل الاقتصادي كعملية Process ومواقع او حالة قائمة state of Affaire قالت ماما الاقتصادية يعني أنه يشمل كافة الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التميز الاقتصادية الدولية، والسعي لإزالة كافة العقبات "المعوقات" أمام هذا التعاون، بين الوحدات او المنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة. أما كونه دافعا فإنه يعني أن لا يبقى أن تميز بين إقتصاديات الدول التابعة للمجموع.
 - أما Tinbergen فيرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية، والسعي لإزالة كافة العقبات " المعوقات" أمام هذا التعاون.
- الخلاصة:** يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات، التي تتفق عليها دولتنا او أكثر، لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية، وعناصر الانتاج فيما بينها، وللتسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية، بعرض تحقيق معدل نمو مرتفع.¹

¹ فؤاد أبو سنيت، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، دار المصرية الجامعية، القاهرة، مصر، 2005 ص ص

المطلب الثاني: مراحل التكامل الإقتصادي ودوافع

أولاً: مراحل التكامل الاقتصادي

توجد عدة أنواع أو مستويات للتكامل الاقتصادي، ويمكن التمييز بين ستة مراحل التكامل الاقتصادي وهي كالتالي:

منطقة التجارة التفضيلية:

هي التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي تعني بها إتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، أو بصيغة أخرى إتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية و الغير الكمية في مجال التجارة الخارجية سواء تجارة السلع أو الخدمات مثل خفض معدلات التعريفات الجمركية¹.

منطقة التجارة الحرة:

تتسم منطقة التجارة الحرة بإلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها غير مصحوب بفرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بتعريفاتها الجمركية وحرية تقرير سياساتها التجارية وتعديلها ومن ثم يمكن تعريف منطقة التجارة الحرة كما يلي:

"منطقة التجارة الحرة": هي تجمع إقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيها بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و لقيود الأخرى على التجارة، مع إحتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع إقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة².

¹ حلاق حورية، جاري أمينة، "التكامل الاقتصادي ودوره في تعزيز التجارة البينية تجربة مجلس التعاون الخليجي في التكامل الاقتصادي"، مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، بومرداس 2022/2021، ص 20

² حسن عمر، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر، دون سنة نشر، ص 29

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

الإتحاد الجمركي:

والذي يشكل الدرجة الثالثة التصاعديّة في سلم التكامل الاقتصادي، ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على الوجه التالي:

الإتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريف جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي.

معنى ذلك أن الإتحاد الجمركي يشتمل في واقع الأمر على عدد من الإجراءات هي:

- إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الإتحاد.
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريف جمركية مشتركة تجابه بها الدول الأعضاء العالم الخارجي، ووسام صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الدول الأعضاء.
- مجموعة الإجراءات الخاصة بتعديل الإتفاقات التجارية مع العالم الخارجي ضماناً لعدم تعارض نصوصها مع إلتزامات هذه الدول اتجاه البعض الآخر.
- الإمتناع عن عقد اي إتفاقيات جمركية او تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي.

ومن هنا يمكن القول أن الإتحاد الجمركي يشتمل على أربعة مكونات رئيسية مرتبة على الوجه التالي:

- وحدة القانون الجمركي والتعريف الجمركية.
 - وحدة التداول السلع بين الدول الأعضاء.
 - وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي.
- بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد.
- توزيع حصة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء كن العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، واستولى توزيع الأنصبة بسن الدول الأعضاء.¹

السوق المشتركة:

تجيب منطقة السوق المشتركة كنتيجة لوجود منطقتي التجارة الحرة ثم الإتحاد الجمركي، بحيث تقوم الدول المشاركة في السوق المشتركة بإزالة كافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الأعضاء حيث يتم التبادل الساعي بين الدول السوق في حرية تامة يتم من خلالها إقرار مبدأ

¹ سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، 2008 ص 30

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

الحرية، إنتقال عناصر الانتاج من رأس المال وتؤدي عاملة وخدمات وسلع، بجانب إعادة توزيع تلك العناصر مع العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية بجانب إنشاء هيئات مستقلة تتولى إدارة هذه السوق و تمتعها بالشخصية القانونية المستقلة عن الدول الأعضاء بها مما يترتب عليه تشغيل العمالة المعطلة، وتحسين معدلات التبادل التجاري، وتعزيز التنوع في الموارد الاقتصادية لدول الأعضاء مع منح الفرصة لتنافس و رفع الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية المنتوجات من خلال أعمال التخصص وتقسيم العمل وإعادة توزيع الموارد بأسلوب عادل و تقوم الدول المشاركة في السوق المشاركة في السوق المشتركة بتوحيد سياساتها الخارجية في المجال التجاري في مواجهة العالم الخارجي، فيصبح هناك إدماج الأسواق كافة المنتوجات وعناصر الإنتاج في سوق واحدة كبيرة للدول الأعضاء المشاركة في هذا التكتل.

وتعتبر منطقتي التجارة الحرة والاتحاد الجمركي على ازالة كافة القيود الكمية والغير الكمية على تجارة السلع والخدمات بين أعضاء هذه المناطق في حين يسعى الاتحاد الجمركي في ذات الوقت الى توحيد السياسة الجمركية لدول الأعضاء فيه في مواجهة العالم الخارجي، بحيث يتم التعامل مع الاتحاد الجمركي بإعتباره منطقة جمركية واحدة، ولكن تتميز السوق المشتركة بإعتبارها أرقى مستويات التكتل من حيث درجة التكامل الاقتصادي حيث لا تسعى فقط إلى تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية اجمالاً، بتوحيد مثل هذه السياسات في السوق المشتركة هو أمر ضروري للغاية أداء هذه المنطقة في تحقيق أهدافها.¹

الإتحاد الاقتصادي:

الإتحاد الاقتصادي مرحلة تتميز بتنسيق السياسات المالية، النقدية، الضريبية، الإنتاجية وحتى الاجتماعية للدول الأعضاء، بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي. وللوصول لهذا تنشئ الدول الأعضاء سلطة عليا تلزم أعضاء المنطقة التكاملية، بالقرارات المتخذة فيما يخص الإجراءات المتبعة لتحقيق التنمية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها وتعظيم مكاسب الدول الأعضاء، أي ان الإتحاد الاقتصادي هو المرحلة التي توفر الأسس اللازمة لقيام صرح التكامل الاقتصادي فيه، فيمكن في ظلّه تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام تكامل إقتصادي، من تحقيق الكفاءة في إستغلال

¹ لمياء محمد عبد السلام، "التكامل الاقتصادي العربي من منظور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية"، دار الجامعة

الجديدة، الإسكندرية، دون سنة نشر ص 53_54

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

الموارد، وما يترتب عليها من زيادة الدخل الحقيقية، و تحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي الى زيادة الرفاهية.¹

الإتحاد النقدي:

يتميز الإتحاد النقدي بإعتماد دول الإتحاد لعملة موحدة في ظل وجود سلطة نقدية مركزي، تضطلع بمهمة تحديد السياسة النقدية للأعضاء المجموعة،² كما يحتاج الإتحاد النقدي إلى تشكيل منطقة نقدية تقوم على أساس سعر الصرف الثابت، إضافة إلى مميزات المراحل السابقة عنه. فالإختلاف في العملات الوطنية للدول أعضاء التكامل الإقتصادي من شأنه عرقلة التبادل التجاري بين هذه الدول وحركة عوامل الإنتاج بينهم.

الجدول رقم 01: مميزات مراحل التكامل الإقتصادي.

عملية موحدة و بنك مركزي موحد	تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية هيئة مشتركة	حرية حركة عوامل الإنتاج	توحيد الحواجز الجمركية الخارجية	إلغاء الحواجز الجمركية	
				✓	منطقة التجارة الحرية
			✓	✓	الإتحاد الجمركي
		✓	✓	✓	السوق المشتركة
	✓	✓	✓	✓	الإتحاد الإقتصادي
✓	✓	✓	✓	✓	الإتحاد النقدي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على محاضرات في مقياس الإندماج الإقتصادي تخصص إقتصاد

دولي ماستر 2.

¹ أحمد فريد مصطفى، " الإقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب، الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999 ص 243

² مركز البحوث والدراسات العلاقات التجارية البنينة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي الغرفة التجارية والصناعية، بالرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، السعودية، 2007 ص 5

ثانيا: دوافع التكامل الإقتصادي الدولي.

إن دوافع التكامل الإقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها، مقارنة بما كانت تحصل عليها من مزايا ودافع قبل تحقيق مثل التكامل، وهذه المزايا والمنافع يمكن أن تكون في جانبها الإقتصادي كما يلي:

■ اتساع حجم السوق:

والذي يمثل إحدى الدوافع الرئيسية في التكامل الإقتصادي، لأن ضيق حجم السوق تشكل عقبة أمام الدول التي ترغب أن تنظم الى هذا التكامل.

■ **زيادة التشغيل:** بحيث أن التكامل بحكم توسيعه للسوق، ومن ثم تحفيزه على التوسع في الإنتاج والنشاطات.

■ **زيادة معدل النمو الإقتصادي:** بحيث أن زيادة النمو الإقتصادي هو إحدى دوافع رئيسية لغرض التكامل الإقتصادي¹.

■ إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية:

والتي تحتاج هي الأخرى إلى إمكانيات ضخمة أقسامها بقدر مقبول، لذلك أن التكنولوجيا تعد كأحد أهم متطلبات التنمية والتطوير في الدول عموما، وتحقق من خلالها الدول التي تسهم في عملية الابتكار والتطوير التكنولوجي مكاسب هائلة.

■ **تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة علة التفاوض بين الدول وبين العالم الخارجي تكون مراعاة لمصلحة الدول:**

فتكامل الإقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة ككل خاصة في مجال الدولي وبشكل يفوق بكثير ما كانت تحصل عليه وهي منفردة قبل تكاملها، حيث ان التكامل يؤدي بها إلى تكوين كتلة إقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها الى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها الخاصة².

1 علي عماد محمد ازه، "دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6/العدد1، ص73

2 محسن الندوي، "تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011 ص ص 89- 92

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي الدولي:

أولاً: مقومات التكامل الاقتصادي الدولي:

تتعدد وتتنوع مقومات التكامل الإقتصادي بصفة عامة، كما تختلف من جغرافية إلى إجتماعية، قيمية ومصالحية، ويمكن إيصالها فيما يلي:¹

الجوار الجغرافي:

إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي، وجدت، فيه الدول المجاورة مصلحة للعمل المشترك بإتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية.

الجوار الجغرافي:

يصبح التواصل أو القرب الجغرافي واقع طبيعي مهم وذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الإنتظام خصائص وحدة اللغة، التاريخ، التراث، والدين، تتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة فوق وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية.

تشابه القيم:

إن تشابه القيم، وهو والقاسم أو اشتراك صناعات القرار القائمين على التكامل في معتقدات ونظم قيمية معينة في ميادين مختلفة قالت ماما الاقتصادي يتطلب تشابه وتقاسم القيم السياسية، كالديمقراطية، التعددية، الحزبية، والسياسية، الحكم الراشد، التداول على السلطة، حقوق الإنسان والحريات، هذا إلى جانب القيم الإقتصادي، فقسم أصحاب القرار في الدول قيد التكتل أو النخب التي لها تأثير في هذه العملية، يجب أن تتوافر على قدر كبير من التشابه والمواءمة، بل إن تكون موحدة إذ أمكن ذلك، لأنها من أهم شروط التكامل.

المصلحة المشتركة:

إن التكامل الإقتصادي كمنهج سليم تتجه الدول قيد تحسين وتطوير مستوى إقتصاداتها لابد أن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بكيفية مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع، وأن كانت الاستفادة في الغالب تكون نسبية لكل قطاع على حدة، فقد تستفيد دولة في قطاع الزراعة مثلا على أكثر من غيرها وتتنبه أخرى في ميدان الصناعة بنسبة أعلى من مثيلاتها... الخ.

¹ محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 98 - 92

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

بالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم علاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن ووعدك استحواد أطراق بعينها على مكاسب دون الأطراف الأخرى، وإذا وقع مثل هذا الاختلال فعلى الدولة المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة .

ثانيا: معوقات التكامل الإقتصادي الدولي:

يواجه عملية التكامل الإقتصادي بعض المشاكل والصعوبات، ينشأ بعضها تلقائيا بمجرد قيام التكامل بينما ينشأ البعض الآخر فيما بعد عندما توضع الإتفاقيه المنظمة للتكامل موضع التنفيذ العملي ويمكن تناول هذه المشاكل بإختصار فيما يلي: ¹

1. مشكلة التعريفه الجمركية:

من أهم الاعتبارات الواجب أخذها عند إقامة تكامل إقتصادي هو ضرورة الإتفاق مقدما على وضع تعريفه جمركية موحدة، تطبقها كافة الدول الأعضاء على وارداتها من العالم الخارجي، وذلك للحيلولة دون حدوث عمليات إعادة تصدير السلع الأجنبية المنشأة، وما يتولد عنها من منافسة للمنتوجات المحلية، والإتفاق على وضع هذه التعريفه الموحدة يثير الكثير من الخلافات بين أصحاب المصالح نظرا لإختلاف مستوى التعريفات المعمول بها في كل دولة من دول الأعضاء، قبل التكامل بسبب تفاوت درجة الحماية التي تتمتع بها الصناعات و المشروعات القائمة من جهة وإختلاف المصالح التجارية لكل دولة من جهة أخرى.

فالدولة التي تفرض رسما مرتفعا على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها القائمة ستعارض بشدة قبول تعريفه موحدة، تقل عن الرسم وإلا عرضت مشاريعها الإنتاجية لخطر المنافسة الأجنبية، والدول التي تفرض رسما منخفضا على وارداتها من بعض الدول الأجنبية، نظرا لأهمية السلع والمواد المستهلكة للإنتاج المحلي أو ارتباطاتها مع هذه الدول بمصالح تجارية معينة، ستعارض هي الأخرى قبول تعريفه موحدة تزيد عن هذا الاسم، والا عرضت مصالحها التجارية للخطر.

¹ كامل البكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988 ص ص 309-316

2. مشكلة الحماية الجمركية:

تنشأ هذه المشكلة نتيجة لإختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء، وإختلاف درجة نمو إقتصاداتها القومية، فلكل صناعة ظروفها الخاصة ولكل دولة مستوى من النمو الإقتصادي، يقتضي توجيهه درجة خاصة من الحماية لمشاريعها القادمة.

لذلك نجد الإتحاد سيواجه منذ البداية بان بعض الدول الداخلة في نطاقه قد حملت مشاريعها الإنتاجية بدرجات متفاوتة من الحماية اما عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع المتشابهة او عن طريق تنفيذ استردادها بفرض نظام الحصص، والتراخيص الاستيراد، او عن طريق منح الإعانات المالية والمساعدات الأخرى للمنتجين.

3. مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك:

من المعروف ان إيرادات الجمارك تمثل جزءا لا يستهان به من مجموع الإيرادات العامة في أي دولة، وإقامة تكامل إقتصادي بما يستلزمه من إلغاء الرسوم الجمركية الداخلية بين الدول الأعضاء، وتطبيق تعريفه جمركية موحدة إتجاه الدول الأجنبية سيؤثر بدون شك على إيرادات الدولة من الجمارك، وبخاصة الدول الصغيرة التي تؤلف إيرادات الجمارك فيها جزءا كبيرا من مجموع إيراداتها العامة.

لهذا جرى العمل في مشروعات التكامل الإقتصادي على أن تشترك كافة الدول الأعضاء، في التكامل في إقتسام مجموع الإيرادات المحصلة من الجمارك المنطقه، يتفق عليها المتكاملة بغض النظر عن مدى مساهمة كل دولة في هذه الإيرادات، أي أن حصيلة الرسوم التي تجبي في الدول التكامل، في مجموعها تكون شبه مملوكة للإتحاد بوصفه وحدة مستقلة عن الدول الداخلة في نطاقه ولا تحصل كل دولة من هذه الدول على جزء من هذه الحصيلة المشتركة الا بناء على توزيع هذه الحصيلة بينها طبقا للطريقة التي يتفق عليها .

4. مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:

من بين العناصر الأساسية للتكامل الإقتصادي هو تنسيق سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية. ففي النواحي المالية، يتعين توحيد أسعار الضرائب وتلافي إزدواجها في الدول الأعضاء. وفي النواحي النقدية، يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وإباحة حرية تحويلها الخارجي، والقصد من كل ذلك هو إعطاء قسط أوفى من الحرية لرؤوس الأموال المعدة للإستثمار والحركة والعمل في بلدان التكامل وتأمين مبادلات السلع بينها. وتتحصر المشكلة في مدى قبول الدول الأعضاء

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

لتوحيد أنظمة الضرائب في بلدانها توحيدا عاما، وفي مدى موافقتها على تثبيت أسعار صرف عملاتها المحلية وإباحة حرية تحويلها الخارجي.

فالإتفاق على توحيد أنواع وأسعار الضرائب في جميع دول التكامل يثير كثيرا من الصعوبات منها مثلا انه يقلل من إيرادات بعض الأعضاء ويزيد من إيرادات البعض الآخر ومنها أيضا ما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المشاريع الإنتاجية العاملة في بعض الدول وتخفيضها على عاتق مثيلاتها في بعض الدول الأخرى داخل المنطقة المتكاملة .

المبحث الثاني الإطار النظري للإتحاد الأوروبي:

تعد تجربة الإتحاد الأوروبي أحد أبرز التجارب المهمة التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي كان هدفها تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي، وهذا ما اثبتته النجاحات التي حققها منذ إنشائه عام 1951

المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة التكامل الإقتصادي الأوروبي:

وصول الإتحاد الأوروبي الى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن، إنطلاقاً من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على إتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في باريس 1951

وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال، والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب، وتسهيل الإستثمار وصولاً الى إتحاد إقتصادي، ونقدي يضم في عضويته 27 دولة أوروبية.

1) الجماعة الإقتصادية الأوروبية:

كان من نتاج الحرب العالمية الثانية إنهيار إقتصاد كثير من الدول الأوروبية، فأعلن جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 ضرورة قيام دول أوروبا الغربية بالتعاون الإقتصادي، فيما بينها لإعادة بناء إقتصاداتها في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، وقد اسفر ذلك تكوين ما يسمى بالمنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي، فمرت الدول الأوروبية (أوروبا الغربية) بمرحلة إنتعاش وكانت مستويات الناتج في إزدياد عن مستواها المنخفض بعد الحرب مباشرة، وكذلك كان حجم التجارة بين الدول الأوروبية في تزايد مستمر وللحفاظ على هذا النمو شعر العديد من القادة الأوروبيين بضرورة التكامل الإقتصادي، وبصفة خاصة¹ حيث واجهت الإقتصاديات الأوروبية مشكلتين يمكن حلها عن طريق التكامل الإقتصادي وهما:²

¹ عدسية شهيرة، "الإتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات الاقتصادية"، الملتقى الدولي الأول حول اليورو وإقتصاديات الدول

العربية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 18/20 افريل، 2005 ص 20

² أسامة المجذوب، "العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، طبعة 2، الدار المصرية اللبنانية،

القاهرة، 2001، ص 57

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

_ وجود العوائق بين الدول الأوروبية أدى الى تجزئة السوق الأوروبية وبالتالي عدم إستطاعة المنشأة الأوروبية الإستفادة من وفرة الحجم الكبير .

_ منافسة المنتجين الأمريكيين المستفيدين بوفورات الحجم للمنشأة الأوروبية الصغيرة، والأقل كفاءة فظل التضامن و الإنضباط يحركان التكامل الأوروبي طيلة فترة ما بعد الحرب لضمان أمن الدول الأوروبية، ضد أي تهديد خارجي، من هنا أعلن وزير الخارجية الفرنسي (روبيرت شومان) في 9 ماي 1949 عن إقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم و الصلب، تم التوقيع على معاهدة باريس في 8 أبريل 1951 بين ستة دول أوروبية، (فرنسا، ألمانيا الإتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ) القاضية على حسم الصراعات، والخلافات حول مناجم الفحم والصلب، وما يرتبط بها من صناعات ¹.

أما في 25 مارس 1957 قامت الجماعة الأوروبية في مدينة روما بإيطاليا، بتوقيع معاهدة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، بين دول سالفة الذكر وبدأ في تنفيذها منذ جانفي 1958 وتتص المعاهدة على ما يلي: ²

_ حرية إنتقال السلع وذلك عن طريق إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الست وإتباع تعريفه عامة إتجاه سلع الدول الأخرى.

_ حرية إنتقال الأشخاص ورأس المال كما أن القروض المصدرة في دولة أو في أحد أجزاء السوق فلا تحول الى دولة أخرى دون إتفاقية متبادلة.

_ توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين دول الأعضاء.

_ إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين وإعطائهم دخولا أكثر إرتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة.

_ إقامة بنك الاستثمار الأوروبي لدعم النمو الإقتصادي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "إقتصاديات المشاركة الدولية من التكاملات حتى الكويز"، الدار الجامعية الإسكندرية،

2008 ص 56

² عيسى محمد غزالي، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية العربية -

العدد 81، مارس، 2009 ص 42

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

وقد قرر ان يتم تنفيذ هذه الإتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة. تنتهي في آخر سنة 1970 ويمكن أن تمتد الى سنة 1973 وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة بحيث لا يتم الإنتقال الى المرحلة الثانية إلا بعد تحقيق أغراض المرحلة الأولى وتنفيذها¹.

كما أن الهدف الرئيسي لنشأة السوق الأوروبية المشتركة، يتمثل في تطوير النشاط الإقتصادي، بشكل منسق ومتوازن ومستمر مع تحقيق الإستقرار الإقتصادي في دول الأعضاء الى جانب رفع مستوى المعيشة، وتوثيق العلاقات الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية بين دول أعضاء المجموعة، وكانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياساتها المختلفة الى تطوير نظام المنافسة، وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء. لهذا يمكن القول ان الجماعة الاقتصادية الأوروبية لا تعد إتفاقية خطوط عريضة، وانما هي أداة مرنة جدا بوجه عام².

(2) الإتحاد الأوروبي:

في فيفري 1996 تم الإتفاق على القانون الأوروبي الموحد، الذي أصبح ساري المفعول إعتبارا من أول جانفي 1987 الذي أدى الى تأسيس الإتحاد الأوروبي (السوق الأوروبية الموحدة) وقد سبقها المجلس الأوروبي في جوان 1993 حين أعلن فكرة إنشاء الإتحاد الأوروبي وفي 7 فيفري 1992 وإنطلاقا من معاهدة ماسترخيت أعلن عن الإتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993³.

(3) معاهدة مايسترخيت:

في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية، في مايسترخيت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما وإستهدفت معاهدة مايسترخيت مايلي⁴:

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين دول الأعضاء.

¹ عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 57

² صالح الأمين الارياح، سعيد محمد، خليفة الأطرش، "السوق الأوروبية الموحدة 1992 و انعكاساتها على العلاقات الإقتصادية العربية الأوروبية"، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، أفريل 1992 ص 13

³ حسين عمر، "التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998 ص 149

⁴ أحمد الشمري، "اليورو و دوره في تطبيق إستراتيجية التغير للإقتصاديات العالمية"، قراءات إستراتيجية، الملتقى الدولي الأول حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر 20/18، أفريل 2005 ص 50.

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 1 جانفي 1999 يتكم في إصدار العملة الموحدة.
- سياسة خارجية مشتركة، والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية، و قد حددت إتفاقية مايسترخيت ثلاث مراحل، لتحقيق الوحدة الأوروبية و تتمثل في:¹
المرحلة الأولى: جويلية - 31 ديسمبر 1993 تهدف الى تنسيق السياسات النقدية، وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وزيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التظابق في السياسة الإقتصادية.
- المرحلة الثانية:** 1 جويلية - 31 ديسمبر 1994 - 1998 ويتم فيها إستكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على إتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء والتأكد من إستعدادها للدخول الى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط.
- المرحلة الثالثة:** 1 جانفي 1999 الى 2002 وكانت تهدف الى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة، ورسم السياسات النقدية، وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة - في 1 ماي 2004 إنضمت عشر دول الى الإتحاد الأوروبي، في أكبر عملية إثر هذا التوسع للجماعة، منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث أثر هذا التوسع فانضمت إليه ثماني دول من الشرق ووسط أوروبا، إضافة الى قبرص ومالطا، مما أدى الى توسيع عضوية الإتحاد بمقدار الثلثين، وزيادة مساحة أرضية بمقدار الربع وعدد سكانه إلى ما يزيد عن 450 مليون نسمة، وهو ما يعكس قدرة الإتحاد الأوروبي على السير بخطى ثابتة، ومستقرة وفقا لمنهج عقلاني يتجاوز الحساسيات العرقية والدينية.²
- وفي سنة 2007 إنضمت دولتان اوروبيتان جديدتان الى عضوية الإتحاد الأوروبي، وهما رومانيا وبلغاريا، كما إنضمت سلوفينيا الى منطقة اليورو ليصل بذلك عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الى 27 دولة.

¹ مرجع نفسه أفريل، 2005 ص 50.

² عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل الالفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002 ص 48.

4) الوحدة النقدية الأوروبية:

يعتبر النظام النقدي الأوروبي إحدى حلقات التكامل الاقتصادي الأوروبي، الذي بدأ في عام 1957 عند تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وذلك بموجب معاهدة روما فمنذ ذلك التاريخ بدأ التفكير في إنشاء نظام نقدي خاص بأوروبا، يضمن إستقرار أسعار صرف العملات الأوروبية. بعد ما شهد العالم إنهيار النظام النقدي الدولي، واقاف تحويل الدولار الى ذهب سنة 1979 أصرت الدول الأوروبية على إنشاء نظام نقدي موحد، وإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة فبدات الترتيبات باستحداث ما يسمى بنظام الثعبان في النفق، ثم النظام النقدي الأوروبي الذي أصبح ساري المفعول سنة 1979، معتمدا على عدة عناصر من بينها وضع الية سعر صرف العملات الأوروبية، ساهم في إقامة منطقة الإستقرار النقدي في أوروبا، وإستحداث وحدة نقدية الأوروبية الايكو (ECU) على أساس سلة من العملات الأوروبية لدول المنطقة¹.

وبموجب إتفاقية مايستريخت عام 1992، تم تأسيس الإتحاد الاقتصادي، والنقدي الأوروبي، وقد وقعت هذه المعاهدة شروط تحول للعملة النقدية الأوروبية، كما حددت الإطار المؤسسي للإتحاد النقدي الأوروبي، والذي سوف يتولى الإشراف على إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية، وفي مقدمة هذه المؤسسات هيئة النقد الأوروبية في فرانكفورت بألمانيا، والتي تعتبر بمثابة تمهيد لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية، والبنك المركزي الأوروبي، على تبني مراحل يتم إستخدام اليورو في الحياة اليومية تمثلت فيما يلي² ; وفي بداية 1 جانفي 1999، وحتى 1 جانفي 2002، في نهاية هذه المرحلة يتم الإعلان عن ميلاد اليورو، وإحلاله محل الإيكو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة ويتم إستخدام اليورو في هذه المرحلة في البورصات وفي الأسواق المالية من 30 جويلية 2002

¹ عبيرات مقدم، شنوف شعيب، رمضاني لعلا، "أثار استخدام اليورو غللا الاقتصاد العالمي" الملتقى الدولي الأول حول

اليورو وإقتصاديات الدول العربية، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، الجزائر، 18 / 20 افريل، 2005 ص 33.

² بحري فاطمة، " مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة "، دار العلم للنشر، الأردن، 1996 ص 188.

المطلب الثاني: سياسات التكامل الإقتصادي الأوروبي:

إن مسألة المحافظة على قيمة اليورو يضعها البنك المركزي في أولويات سياسته المالية، إذ أن قوة الاقتصاد وقوة عملته عاملين مرتبطين، ويؤثر إحداهما على الآخر لذلك هو يتبنى مجموعة من البرامج والسياسات تقوم على مجموعة من الأدوات هي¹:

- **عمليات السوق المفتوحة:** وتعد الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي إذ يجري تنفيذها من خلال البنوك المركزية الوطنية وتشمل أربع أنواع هي:
 - ✓ التمويل الأساسي وهو ذلك الذي يوفر الجزء الأكبر من السيولة وإعادة تمويل القطاع المالي ويلعب دورا محوريا في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام المالي.
 - ✓ التمويل الطويل الأجل والذي يكون بأجل إستحقاق قد يصل الى ثلاث أشهر ويوفر جزء محدود فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية.
 - ✓ التعديل الطفيف ويستخدم للتحكم في تقلبات السوق عند تغير الطلب على العملة كما يستخدم للتأثير في أسعار الفائدة بحيث يجعلها متساوية أو متقاربة.
 - ✓ عملية الهيكلية وتستخدم لتوجيه وترتيب الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.
- **الاحتياطي الاجباري لنظام اليورو:**

ويتضمن تحديد حد أدنى من الاحتياطات في مؤسسة الأئتمان لمنطقة اليورو، أي الإحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوروبية لدى البنك المركزي الأوروبي، ويهدف الى تحقيق الإستقرار في أسعار الفائدة في السوق المالي.

• التسهيلات الدائمة:

هدفها أحداث إستقرار في منطقة اليورو، وتعمل على سحب او تقديم السيولة وتعطي صورة عن التوجيهات العامة للسياسات النقدية.

- **نظام المدفوعات الأوروبي:** هو نظام عبر الحدود يربط أسواق النقد المحلية للسياسة النقدية الأوروبية بصورة فورية، ويربط نظام المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة بحيث يضمن إستقرار اليورو، وسعر الفائدة هذا النظام يمثل عنصرا داعما .

¹ صالح مفتاح، "الإتحاد النقدي الأوروبي و تأثيره الإقتصادي"، الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية فرص و تحديات، جامعة الأغواط، 18 / 19 أفريل، 2005 ص 107.

المطلب الثالث: المراحل الأساسية للوحدة النقدية الأوروبية:

في سبيل تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية صدرت عدة تقارير في هذا الامر، حيث نجد أن هناك تقرير "لجنة مونيه"، الذي أعد على أساس العمل الذي قام به كل من كارلي وتريفين اللذان إقترحا نظام يقوم على أساس التدرج في أسعار الصرف، مستندا في ذلك على الدعم الذي يقوم به صندوق النقد الدولي.

كذلك هناك تقرير صدر عن الجماعة الأوروبية يسمى "خطة بارا" والذي شدد على ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الداخلية والسياسات النقدية والعمل على تعزيز إنتقال راس المال داخل الجماعة الأوروبية.

إلا ان التقرير الذي لقي الاهتمام الكبير مقارنة بالتقريرين السابقين هو : تقرير وارنر، حيث في نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة برئاسة بيير وارنر رئيس وزراء لكسمبورغ، وكلفت هذه اللجنة اللجنته بوضع خطة تهدف الى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها النهائي في جانفي 1971 وقد نص التقرير على انه ينبغي إقامة اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7 و 10 سنوات، وفي هذه الفترة تكون أسعار الصرف قد ثبتت بشكل لا رجعة فيها، حرية تحويل العملات الأوروبية مع الغاء هوامش التقلبات في أسعار الصرف، وتثبيت أسعار التعادل للعملات بشكل لا رجعة فيها مع إنشاء مجمع إحتياطي نقدي، إزالة كافة القيود الواردة على حركة رؤوس الأموال، ولتحقيق هذه المبادئ الأساسية يجب تضيق هوامش تقلبات أسعار صرف العملات الدول الأوروبية الى 0.6 مقابل الدولار .

منح مساعدات تصل الى 2 بليون دولار لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من عجوزات في الموازين المدفوعات، تحديد حجم الميزانية العامة بشقيها الإيرادات والنفقات، وتوزيع الإستثمارات الكلية وكيفية تمويل العجز في الدول داخل الإتحاد الأوروبيين، تنسيق السياسات الضريبية مع المحافظة على مرونتها، وأداء وظيفتها على مستوى دول الجماعة تأسيس بنك مركزي للجماعة. الإقتصادية الأوروبية، تثبيت سعر الصرف بشكل نهائي بين عملات الدول الأعضاء. الا أن الجماعة الأوروبية لم تستطع تنفيذ هذه الإقتراحات، وذلك نظرا لإنهيار نظام بروتون وودز، وبسبب الإضطراب في أسواق الصرف العالمية سارعت الدول الأوروبية

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

لبحث ابعاد هذه الأزمة عليها، فقامت بعقد عدة إجتماعات للحد من تذبذب أسعار صرف عملاتها سميت بإتفاقية السميثونيان¹.

❖ إتفاقية السميثونيان 1971:

بعد إنهيار بريتون وودز، وتعذر على الدول الأوروبية الست تنفيذ تقرير فيرنر، بقيت العملات الأوروبية معمولة أمام الدولار، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية الست ممثلة بوزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية مع وزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، السويد، اليابان، يومي 17 و18 ديسمبر عام 1971 بعقد إجتماع في واشنطن وبالضبط في متحف السميثونيان، لدراسة مستقبل العلاقات النقدية الدولية، وقد قامت هذه الإتفاقية على الركائز الإتية:²

- زيادة سعر الذهب من 35 دولار أمريكي لاوقية الى 38 دولار أمريكي لاوقية مما يعني تخفيض قيمة الدولار، وبهذا يكون قد زاد سعر الذهب مقوما بالدولار بنسبة 8.75 بالمئة، وانخفض سعر الدولار مقوما بالذهب بنسبة 7.8 بالمئة
- إرتفاع عدد من العملات الأوروبية، والين الياباني في مواجهة الدولار الأمريكي، فقد بلغ هذا الارتفاع في الين الياباني 12.9 بالمئة من الفرنك السويسري 13.9 بالمئة، وفي المارك الألماني 13.6 بالمئة وفي كل من الفلورين الهولندي والفرنك البلجيكي 11.6 بالمئة، وفي كل من الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي 8.5 بالمئة، وفي كل من الليرة الإيطالية والكرونه السويدية 7.5 بالمئة، اما الدولار الكندي فقد استمر معوما حتى يتحدد السعر المناسب لتثبيته.
- السماح لأسعار صرف العملات ان تتقلب في حدود 2.25 بالمئة ارتفاعا وانخفاضا بدلا من 1 بالمئة تقريبا للعملات السابقة، حسب إتفاقية بريتن وودز وسمية هذه بالهوامش الموسعة.
- إحلال الأسعار المركزية محل أسعار الصرف الرسمية بالنسبة للدول الأعضاء، التي قررت رفع او خفض قيمة عملتها، كما تم إحلال أسعار الصرف الرسمية بالنسبة لمجموعة الدول التي لم تغير قيمة عملتها.

¹ سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين النظر و التنظيم، الطبعة 2 الكتاب الثاني الدار المصرية، مصر 1994 ص 206 ص 210

² Mechel Lelart, Le Système Monétaire International 7 Edition La Découverte Paris France 2007 P 41 60

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

إن هذه الاتفاقية أكدت على ضرورة حل المشكلات الاقتصادية والنقدية الدولية بنوع من التضامن و التعاون، و ليس بصورة فردية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أوقفت تحويل الدولار الى ذهب عام 1971، كما أن هذه الاتفاقية قد أنهت حالة الإضطراب الشديد الذي ساد أسواق النقد العالمية خلال الشهور السبعة السابقة على توقيعه، وقد كان الأمل معقودا في إستمرار الترتيبات النقدية التي وضعتها هذه الاتفاقية، إلا أن هناك عدد من التطورات ظهرت، كفشل التخفيضات التي أجريت على الدولار الأمريكي، وإستمرار العجز في ميزانيتها، مما أدى الى إنهيار أسعار الصرف والتي تم الإعلان عنها في إتفاقية السميثونيان، ولقد دفع هذا الفشل دول الجماعة الأوروبية الى إستحداث نظام جديد لتحقيق الإستقرار في أسعار الصرف، وتكوين منطقة نقدية مستقلة تجمعها و هذا النظام الجديد الذي توصلت إليه المجموعة، هو نظام الثعبان الأوروبي .

❖ نظام الثعبان الأوروبي:

تم إنشاء هذا النظام في 10 افريل 1972 بمدينة بال بسويسرية، بموجب اتفاق عقد بين محافظي البنوك المركزية للدول الأوروبية الست المشكلة للجماعة الأوروبية، وقد انضمت كلا من بريطانيا، الدنمارك وإيرلندا الى هذا التنظيم الجديد في 1 ماي 1972، والنرويج في 23 ماي 1972، إلا ان إنجلترا وإيرلندا ما لبثا أن خرجا من هذا التنظيم في 23 جوان 1972

وكان هذا النظام يقوم على السماح لأسعار صرف العملات هذه الدول بالتقلب مقابل الدولار ب بالمئة 2.25 صعود و نزولا، اما هامش التقلب المسموح به، ما بين أسعار صرف العملات الدول الأوروبية المشكلة لهذا النظام تجاه بعضها البعض فهو 1.25 ارتفاعا و انخفاضاً، تعتبر حركات تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار، وتقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، سببا في تسمية هذا النظام بنظام "الثعبان داخل النفق"، فهذا النظام كان يتميز بحركته الصعودية والهبوطية من يوم الى لأخر و كأنه يتلوى كثعبان، وهذا ضمن حدود عليا ودنيا لهذه الحركة وبالتالي يبدو وكأنه يتلوى داخل النفق.

وحتى تتمكن الدول الأوروبية المشكلة لهذا النظام، من تحقيق الثبات النسبي لأسعار صرف عملاتها بالدولار في حدود 2.25 بالمئة ارتفاعا وانخفاضاً، فان البنوك المركزية تتدخل في أسواق الصرف المشتريه او بائعة للدولار، حسب الحالة أو المشتريه أو البائعة لعملاتها. وحتى تحافظ على سعر صرف اقوى من عملة

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

الدولار، وسعر الصرف أضعف عملة به، فان بنوكها المركزية، تدخل بائعة ومشتريه لعملاتها هي ذاتها وبهذا يمنع سعر الصرف العملة الضعيفة من الانخفاض، ويمنع سعر العملة القوية من الارتفاع. وتتم تسوية الأرصدة الدائنة للبنوك المركزية لدول العملات القوية، عن طريق البنوك المركزية لدول العملات الضعيفة في غضون شهر، ومن الممكن ان تمتد هذه الفترة الى 3 أشهر، وقد سمح لدول العملات الضعيفة أن تستخدم الدولار في تسديد ديونها.¹

أن هذا التنظيم قد انجز عنه عدة تطورات شاهدها المنطقة الأوروبية، اذ ظل نظام الثعبان مستقرا منذ دخوله حيز التنفيذ في 24 افريل 1972، إلا ان هذه الحالة لم تدم طويلا، بسبب موجات المضاربة على أسعار صرف العملات الدول الأوروبية المشكلة له، حيث نتج عن هذه الحالة، تجميد عضوية بريطانيا وخروجها من هذا النظام في 23 جوان 1972، و تقويم عملتها بصورة مستقلة ومنفردة، ومع تعرض النظام النقدي العالمي لازمة نقدية جديدة، في فيفري 1973 أعلنت الحكومة الإيطالية إدخال نظام سوق الصرف المزدوجة للحد من هروب الأموال من الإقتصاد الإيطالي الى العالم الخارجي، وبذلك اصبح لليرة الإيطالية سعران للصرف، أولهما السعر العائم وهو الذي يستخدم في العمليات المالية، لذلك سميت باليرة المالية، وثانيهما سعر الصرف الثابت، وهو المعمول به طبقا لنظام أسعار الصرف المركزية في تنظيم الثعبان، كما اجتمع وزراء المالية للدول الست المشكلة لنظام الثعبان وهي: ألمانيا، فرنسا، هولندا، الدانمارك، لكسومبورغ، والنرويج في بروكسل بتاريخ 12 مارس 1973، وقد خرجو بالنقاط التالية:

- اعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبية لتدعيم سعر صرف الدولار الأمريكي
- الإبقاء على القواعد المنصوص عليها في تنظيم الثعبان الخاصة بتقلبات اسعر صرف العملات تلك الدول تجاه بعضها البعض عند 2.25 بالمئة كحد اقصى، بمعنى الاستمرار في تعويم المشترك لعملاتها، أي أن النفق قد إنتهى وبقي الثعبان، ومن هنا سمي هذا التنظيم الجديد بالثعبان خارج النفق، وكان الهدف من هذا التنظيم الجديد، هو الحد من تقلبات أسعار صرف عملات تلك الدول إتجاه بعضها البعض، وبعد هذا الأجتماع توالى الأحداث اذ بقيت كل من إيطاليا وبريطانيا وإيرلندا خارج التنظيم الجديد الذي يحمل إسم " الثعبان داخل النفق"، و بقيت عملاتها معومة بصورة مستقلة. كما إنظمت في 16 مارس 1973 السويد إلى هذا التنظيم الجديد، وإتخذت الدول العشر المشكلة لهذا

¹ هيل عجمي جميل، "أوروبا من السوق الموحدة الى الوحدة النقدية"، مجلة التعاون، العدد 43، جامعة ال البيت، الأردن، ص 67 ص 68

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

التنظيم قرار بالتعويم المشترك لعملاتها دون أي إرتباط بالدولار، كما أنشئت الجماعة الأوروبية في 3 أبريل 1973 "الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي"، من أجل الإبقاء على هامش التقلب المحدد لأسعار صرف العملات الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض، عند 2.25 بالمئة إرتفاعا وإنخفاضا عن سعر التعادل المركزي .

لقد أعترض إستقرار أسعار الصرف في ظل التعويم المشترك مشكلات كبيرة، حيث تعرضت عملات بعض الدول لإرتفاع مستمر في قيمتها كالمارك الألماني والفلورين الهولندي، وفي المقابل تعرضت عملات بعض الدول لإنخفاض مستمر كالكرونه السويدية والكرونه النرويجية، والكرونه الدنماركية، ويعود هذا التباين في الحقيقة الأمر الى المستوى الإقتصادي الذي حققته هذه الدول فيما بينها. وبسبب التناقض الكبير في أرصدة الذهب والعملات الأجنبية لكل من فرنسا والنرويج والسويد، فان هذه الدول همت بترك هذا التنظيم والسماح لعملاتها بالتعويم بصفة مستقلة، لإن الخروج عن الحد الأدنى الذي يسمح به نظام الثعبان وهو 2.25 بالمئة يشجع صادرات الدول الأخرى الباقية في التنظيم، وقدرت خسائر فرنسا قبل خروجها من النظام الثعبان ب 3 مليار دولار من إحتياجاتها من النقد الأجنبي، و بما أن التعويم المستمر لعملات الدول المشتركة في النظام الثعبان سواء بشكل مستقل او بصفة مشتركة وهو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات، وهذا على النقيض مع ما يحتمه الصندوق النقدي الدولي، و بذلك أصبحت قيم مختلفة العملات في ظل هذا التعويم مرتبطة ببعضها البعض وليس باي شئ ثابت القيمة. كل ما سبق أدى الى قناعة الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بضرورة وضع تنظيم نقدي جديد، يعمل على تعزيز إرتباط دول الجماعة ببعضها البعض، ويتلافى عيوب نظام الثعبان. لإن نظام الثعبان، وإن حقق الثبات النسبي لإسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء المشتركة فيه، خلال فترة التطبيق، لا ان هذا الثبات لم يدم طويلا، وذلك لسبب عدم التكافؤ الإقتصادي بين إقتصاديات الدول المشتركة فيه، مما حتم على بعضها بتخفيض قيمة عملتها من أجل الخروج من أزمته الاقتصادية، والبعض الآخر بتعويم عملتها، من أجل زيادة صادراتها الشئ الذي فرض على الدول الأوروبية وضع تنظيم جديد يكون أكثر ملائمة له، إلا وهو النظام النقدي الأوروبي.¹

¹ محمد راشدي إبراهيم مسعود، "توحيد العملات النقدية و اثرها في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية"، طبعة

الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2009، ص 106 ص 109

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

❖ ركائز النظام النقدي الأوروبي:¹

كان من الطبيعي أن تعمل الجماعة الأوروبية بعد فشل نظام الثعبان، على إستحداث نظام جديد يتلائم مع طبيعة الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية لها، هذا النظام إصطلاح عليه بالنظام النقدي الأوروبي، والذي دخل مجال التطبيق في منتصف مارس 1979، رغم أن قرارات إنشائه كان قد تم إتخاذه في إجتماع بروكسل المنعقد في ديسمبر 1978 وكان يهدف الى إقامة تعاون نقدي متين بين دول الجماعة الأوروبية. يؤدي إلى تكوين منطقة نقدية مستقرة في أوروبا. و تعميق الروابط بين عملات الدول المشتركة فيه،، حيث إنتقلت الدول الأعضاء في هذا النظام على إصدار وحدة نقدية أوروبية، وهي عبارة عن عملة دفترية تتخذها البنوك المركزية للدول الأعضاء كأساس لتحديد الأسعار الرسمية لعملاتها، و تقوم كل دولة بتحديد بناء على مصالحها التجارية، كما أن هذه الوحدة النقدية تستخدم كوحدة حسابية لتسوية المستحقات بين الدول الأعضاء.²

❖ القواعد الأساسية للنظام النقدي الأوروبي:

لقد قام النظام النقدي الأوروبي على 4 ركائز أساسية من أجل تحديد المستويات الاقتصادية والنقدية لإقامة منطقة نقدية مستقرة في أوروبا وهذه الركائز هي:

1. آلية سعر الصرف:

وفقا لنتائج إجتماع بريمن، فإن الملامح الأساسية لإتفاقيات سعر الصرف الأوروبي لابد وأن تركز في أن " وحدة العملة الأوروبية" لابد ان تكون في مركز النظام، و لقد تم إقامة تفسيران متعارضان لهذا المبدأ الأول، ويسمي السلة الفرنسيين، والثاني الثعبان الألماني، ففي النموذج الفرنسي يحدث التعادل بين الوحدة الحسابية الأوروبية من نوع السلة، وهي مكونة من كميات من العملات الجماعة الأوروبية، وتكون الوحدة النقدية الأوروبية هي الوحدة الرسمية لهذا النظام وهي الوحدة التي يتم بالنسبة لها تحديد الأسعار الأساسية، وهوامش التغيير في السعر ومن تم الإلتزامات التي تؤدي الى التدخل في سوق الأوراق المالية .

¹ بالكور نور الدين، "إشكالية التوفيق بين الوحدة النقدية و الكفاءة الاقتصادية في ظل الإلتزامات المالية"، حالة الوحدة النقدية الأوروبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2013/2014 صص 337-341

² مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000 ص 71 ص 70

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

2. اليات الإئتمان:

وهي الركيزة الثانية التي يقوم عليها النظام النقدي الأوروبي، فهي عبارة عن التسهيلات الإئتمانية التي تتم بين البنوك المركزية للدول الأعضاء. وبالأخص ميزان المدفوعات. ويقوم هذا الإئتمان على التسهيلات الإئتمانية التالية:

أ. تسهيلات إئتمانية قصيرة جدا.

ب. إنشاء حسابات وحدة العملة الأوروبية مقابل المساهمة بالإحتياطي وتسوية عمليات القصيرة الأجل جدا.

ت. التسهيلات الإئتمانية القصيرة والمتوسطة الأجل.

3. صندوق النقد الدولي:

وهو الركيزة الثالثة التي يقوم عليها النظام النقدي الأوروبي، وقد تم وضع الخطط الرئيسية لإنشائه في اجتماع مجلس الجماعة الأوروبية في بريمن في 7 جوان 1978، وفي بروكسل في 5 ديسمبر 1978. نظرا لبعض الصعوبات التي واجهت مرحلة إنشائه، فقد تقرر أن يستمر العمل بالصندوق التعاون النقدي الأوروبي خلال فترة إنتقالية مدتها سنتين، ثم يحل محله صندوق النقد الأوروبي، على أن يباشر مهامه، ولو في النطاق الضيق بإعتباره بنكا مركزيا أوروبايا.

4. وحدة النقد الأوروبية:

وهي عبارة عن سلة تتكون من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، ويعود سبب إنشاء وإستحداث هذه العملة الأوروبية هو رغبة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في إقامة نظام دائم وفعال لأسعار الصرف يضم كافة عملات الدول الأعضاء، وأن تحل هذه العملة محل الدولار في التسويات والعملات الخارجية بين دول الأعضاء. تتكون هذه العملة الأوروبية من سلة من المقادير محددة و ثابتة من العملات الخارجية بين الدول الأعضاء في الجماعة، وقد بلغت قيمة هذه السلة في 28 جوان 19741.20635 دولار امريكي، أن هذه المقادير الثابتة للعملات المشتركة، في وحدة النقد الأوروبي يتم تحديدها على أساس الوزن النسبي لكل عملة مشتركة و الذي بدوره يتحدد على أساس الوزن النسبي لكل عملة مشتركة والذي بدوره يتحدد على أساس نصيب كل دولة من المبادلات الاقتصادية، داخل الجماعة الأوروبية، قيمة ناتجها القومي الإجمالي، نصيبها في تقديم التسهيلات

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

الإثتمانية قصيرة الأجل داخل الجماعة التي تم إنشاؤها في فيفري 1970، ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات دوريا كل 5 سنوات، او في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 2.5 أو أكثر . كل عملة من العملات دول المجموعة المشتركة في وحدة النقد الأوروبية أو ما يصطلح عليها بالايكو سعران للصرف، الأول وهو معدل مركزي بالعملة الأوروبية، أي سعر للوحدة من العملة محل البحث معبر عنه في شكل وحدات من العملة الأوروبية، وهو ما يطلق عليها بالمعدل الثابت، والسعر الثاني وهو معدلات ثنائية بالنسبة للعملات التسع تجاه بعضها البعض من كل عملة محددة أخرى، وبهذا يكون لكل عملة ثنائي معدلات ثنائية، ويسمح بتقلب أسعار تلك العملات إتجاه بعضها البعض في حدود 2.25 بالمئة إرتفاعا وإنخفاضا عن المعادلات المركزية الثنائية و 6 بالمئة بالنسبة لإيطاليا.¹

5. معاهدة مايسترخت:

في جوان 1988 قام المجلس الأوروبي بعقد إجتماع بهانوفر الألمانية، تم من خلاله تشكيل لجنة من الخبراء بقيادة ديلو، والتي تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، وهذا من اجل وضع خطة لإقامة وحدة نقدية أوروبية. وقد قامت المفوضية الأوروبية التي كان يرأسها جاك ديولور في جوان 1989 بتقديم تقرير عرف بتقرير ديولور إلى القمة الأوروبية التي إنعقدت في مدريد ولم يستطيع تقرير ديولور في حقيقة الأمر الإجابة عن السؤال الرئيسي، فيما اذ كانت أوروبا تحتاج الى وحدة نقدية، وقام التقرير بالإجابة عن السؤال الإفتراضي، وهو كيف تحقق أوروبا الوحدة النقدية و قد إقترح تحقيق الوحدة النقدية عن طريق 3 مراحل:

المرحلة الأولى: وتسمى بمرحلة التنسيق والتعاون. وتبدأ في 1 جويلية 1990 يتم من خلالها إستكمال السوق الأوروبية الموحدة، من خلال رفع القيود على حركات رؤوس الأموال، مما يزيد في درجة التقارب الإقتصادي والوصول الى تحقيق معدلات أسعار صرف ثابتة، كما يتم من خلال هذه المرحلة إدخال جميع عملات دول الإتحاد التي ما زالت معومة ضمن الية سعر الصرف الأوروبي.

المرحلة الثانية: والتي تسمى بالمرحلة الإنتقالية، من خلالها يتم الرفع من درجة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، من أجل إحداث المزيد من التقارب بين الإقتصاديات الأوروبية، وهذا يكون عن طريق التنسيق المستمر لهوامش التقلب داخل الية سعر الصرف الأوروبي، وإنشاء نظام البنوك المركزية، والتي تكون مهمته بالدرجة الأولى الإنتقال من التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة إلى تطبيق سياسة نقدية مشتركة.

¹ محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 118

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التطبيق، إذ من خلالها يتم الإنتقال من أسعار الصرف الثابتة و غير قابلة للتغير الى تطبيق سياسة نقدية موحدة. كما يتم إعتقاد عملة أوروبية، موحدة على مستوى الجماعة الأوروبية، يقوم البنك المركزي الأوروبي بإصدارها.

بعد تقرير لجنة ديلور حدثت تطورات عديدة فيما يتعلق بالوحدة النقدية الأوروبية، بإنضمام إسبانيا إلى الية سعر الصرف الأوروبي في جوان 1989 مستفيدة من الهامش الأوسع لتقلب أسعار الصرف 6 بالمئة هبوطاً أو صعوداً، انضمام بريطانيا الى سعر الصرف الأوروبي في أكتوبر 1990. إنضمام إيطاليا إلى الهوامش الضيقة لإسعار الصرف 2.25 بالمئة بدلاً من 6 بالمئة في جانفي 1990. إنعقاد قمة مااسترخيت بهولندا يومي 10/9 ديسمبر¹ 1991.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للوحدة النقدية الأوروبية (اليورو).

بقدر ما يكون للعملة النقدية الأوروبية (اليورو) من إيجابيات تعود على دول الإتحاد سيكون لها آثار سلبية تتكبدها هذه الدول نتيجة تنازلها على جزء من سياساتها في هذا الميدان فالبيورو بإعتباره كتلة نقدية ستكون له تأثيرات متعددة الجوانب ومتباعدة الإتجاهات على دول الإتحاد النقدي الأوروبي.

أولاً: الآثار الإيجابية للوحدة النقدية الأوروبية (اليورو)

للوحدة النقدية الأوروبية إنعكاسات إيجابية على إقتصاديات الدول الأعضاء في العديد من المجالات الاقتصادية، وأهمها على الإطلاق:²

✓ سيؤدي إستخدام اليورو إلى خلق سوق مالية واحدة متسعة للإسهم والسندات الأوروبية، بدلاً من العديد من الأسواق الوطنية الصغيرة، مما يؤدي إلى المزيد من الإستثمارات المالية عبر الحدود بين الدول الأعضاء، وإذا تحققت مكاسب الإندماج والكفاءة فإن أسواق المال الأوروبية، يمكن أن تنافس أسواق الولايات المتحدة الأمريكية في حجم والكفاءة خلال فترة قصيرة.

✓ سيساهم اليورو في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يشكل دعم حقيقياً للعملة الأوروبية الموحدة في التعاملات السوقية الحرة.

¹ فاروق محمد الحمد، " الوحدة النقدية الأوروبية والبيورو، النشأة والتطور، والآثار"، سلسلة رسائل البنك الصناعي العدد 61، الكويت، 2000 ص 30 ص 29 .

² محسن الخصري، "اليورو الاطار الكامل للعملة الأوروبية"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 169 ص 158.

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

- ✓ سيؤدي اليورو إلى تخفيض معدلات البطالة، عن طريق زيادة معدل النمو الإقتصادي الشيء الذي سوف ينعكس إيجابيا في صالح العملات الأوروبية الموحدة، كذلك يساهم اليورو وبشكل كبير في زيادة التجارة البينية، وذلك نظرا لما توفره العملة الأوروبية الموحدة من مزايا إنعكست إيجابيا على الميزان التجاري.
- ✓ سيؤدي اليورو الى تمتع دول الإتحاد الأوروبي بإقتصاديات الحجم الكبير والسعة الضخمة والنطاق الممتد، ناهيك عن إقتصاديات الترابط والتشابك والإعتمادية المتبادلة القائمة.
- ✓ سيكون اليورو عامل رئيسي في توحيد المعاملات النقدية والمالية، وكل ما يتصل بأسعار الفائدة على القروض، والمعاملات الضريبية للشركات والمؤسسات، الامر الذي من شأنه أن يساهم في زيادة حريتها وحركتها وتفاعلها على المستوى الأوروبي والعالمي.
- ✓ سيعمل اليورو على تحويل العقبات والمشكلات والأزمات إلى محطات نجاح، ويعمل على زيادة الإدراك بأساليب لإنتاج الجديدة، وزيادة معدلات الإبتكار والإستثمار الإبتكاري وزيادة الإستفادة من التجارة الالكترونية.

ثانيا: الآثار السلبية للوحدة النقدية الأوروبية (اليورو)

رغم الآثار الإيجابية الناتجة عن الوحدة النقدية الأوروبية، إلا أن إستخدام اليورو قد يؤدي إلى ظهور اثار سلبية، تمس الأداء الإقتصادي لدول منطقة اليورو، وهذه الاثار السلبية، يمكن إعتبارها نقاط ضعف للعملة الأوروبية الموحدة وهي: ¹

- ✓ قد يؤدي التجانس المؤسسي السائد بين معظم دول إلتحاد الأوروبي، إلى عدم التوافق بين المؤسسات والظروف الإقتصادية في المناطق المضطربة، مما يشكل خطرا على المكاسب الناتجة عن تطبيق الإتحاد النقدي، وذلك له نظرا للإختلاف الكبير في الظروف الإجتماعية والإقتصادية من دول أخرى وكذلك داخل الدولة نفسها فانه من الملائم ان يكون حجم الإصلاحات مناسبة لكل دولة واحدة.

- ✓ في ظل إستخدام اليورو، ستستعمل بعض دول الأعضاء أعباء الدول، الأعضاء أعباء مالية تفوق غيرها من الدول وذلك حتى تكون الدول الأقل نموا دعما لها ولزيادة التنمية فيها وإمتداد لقطاعاتها ومرافقها، وذلك تلافيا لإنعكاسات ضعف هذه القطاعات على مجمل الأداء الاقتصادي.

¹ محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 105

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

✓ مشكلة البطالة، حيث تبلغ معدلات البطالة في الأقاليم الأقل نمواً أكثر من عشرة أضعاف المعدلات في الأقاليم ذات النمو الأفضل، وتتركز مشاكل البطالة في البلدان والمناطق الواقعة في: فنلندا، ألمانيا الشرقية، أيرلندا، جنوب إيطاليا، جنوب إسبانيا، ومن المرجح أن يكون للاتحاد النقدي أثر كبير على تلك المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى، وذلك بسبب إرتباطاتها التجارية القليلة نسبياً مع باقي أعضاء الإتحاد، وربحها سيكون أقل نتيجة لإستبعاد أسعار الصرف، وتكون أكثر عرضة لصددمات المتباينة.

✓ إن خلق عملة أوروبية موحدة في ظل وجود بنك مركزي أوروبي موحد، وسياسة نقدية واحد، سوف يقيد من حرية الإستقلال الاقتصادي، وسيادة الدول الأعضاء في رسم سياساتها المالية والنقدية الملائمة لظروفها ومشكلاتها، وفي نفس الوقت الذي تتباين فيه هذه المشاكل من دولة لأخرى، مما يؤدي إلى إصطدام البنك المركزي الأوروبي بالمؤسسات الوطنية القائمة على إتخاذ القرارات الكفيلة بحل هذه المشكلات، مما سوف يعكس آثاره السلبية على أداء النظام النقدي للاتحاد، ومنه على مجمل الأداء الإقتصادي لبعض الدول.¹

✓ تراجع قدرة البنوك الأوروبية على معالجة الإختلال المالي في مواردها والنتائج عن إقتفاء مصدر تمويلي مهم متمثل في إيرادات تغيير العملات المرتبطة بتباين أسعار الصرف بين العملات المختلفة.

✓ في ظل قيام البنك المركزي الأوروبي بمهامه سوف تقعد الدول الأعضاء موردهم من موارد التمويل الحكومي لزيادة الإيرادات، وهو أسلوب التمويل بالتضخم وهو ما تعودت عليه الكثير من الدول لزيادة مواردها دون تحمل تكاليف، بغض النظر عن الأثر السلبي الناجم عنه، وعند فقدان هذا المصدر قد يدفع هذه الدول إلى اللجوء لأسلوب آخر لتعويض هذه الخسارة، وهو فرض مزيد من الضرائب مما يؤثر سلباً على رفاهية المواطنين.²

¹ مجلة التمويل والتنمية، "أسواق العمل الأوروبية والاتحاد الاقتصادي والنقدي"، التحديات المنتظرة، صندوق النقد

الدولي، عدد جويلية، 2000، ص39 ص 40

² مغازي شلبي علي، "اليورو والآثار على إقتصاد البلدان العربية والعالم"، الطبعة الأولى زهران الشرق، القاهرة، مصر،

دون سنة نشر، ص 64.

المبحث الثالث: ماهية الأزمات الاقتصادية.

يحظى موضوع الإزمات الاقتصادية المالية بالإهتمام العديد من المفكرين، والباحثين الإقتصاديين، لما لها من اثار سلبية على إقتصاديات تكون مدمرة، من هذا المنطلق جاء هذا المبحث الى توضيح مفهوم الأزمات الاقتصادية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : مفهوم الأزمات و الأزمات الاقتصادية.

أولاً: مفهوم الازمة:

تعبر الأزمة عن موقف وحالة يوجهها متخذ القرار في أحد كيانات الإدارية (دولة مؤسسة مشروع أسرة) تتلاحق فيها الأحداث، وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية " فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار، تجعله في حيرة بالغة أي قرار يتخذ في ظل دائرة خبيثة من عدم التأكد، وقصور المعرفة وإختلاط الأسباب بالنتائج ، وتداعي كل منها بشكل متلاحق ليزيد من درجة المجهول عن التطورات ما قد يحدث مستقبلا من الأزمة وفي الأزمة ذاتها"¹

بمعنى اخر:

الأزمة هو مصطلح يعبر عن الحالة العلمية الحرجة، والطارئة وكذلك عن المصيبة الواقعة أو المتوقعة الحدوث، والتي تواجه المنظمات الإدارية والمؤسسات المالية والشركات التجارية وكل مجموعة انشائية قائمة سواء كانت مجموعة أعمال إدارية أو تجارية أو مالية أو حتى مجموعة إجتماعية او أسرية ... الخ. إن الازمة لها عمودان ترتكزان عليها بشكل أساسي وهما:

العمود الأول:

إن الأزمة لها تأثير نفسي شديد ناتج عن الرعب، والخوف مع الدهشة وعدم معرفة التصرف بحكمة مع وجود قلق وتوتر وهواجس كثيرة تصل بالإنسان الى حد الأرق في النوم وحصول كوابيس المرعبة.

¹ محسن الخضيرى، "إدارة الازمات"، منهج إقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الإقتصاد القومي الوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2012 ص 54 ص 55 .

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

العمود الثاني:

إن الأزمة لها وقت ضيق محدد فإما نعمل على علاج هذه الأزمة، وإن الأزمة سوف تتصعد وتزداد وتكبر نتائجها، وتصبح كارثة لا يمكن السيطرة عليها، فالأزمة لا تحتل فيجب أن نسارع على القضاء عليها وإلا ستفجر الأحداث ويحدث مالم يكن في الحسبان¹. وللأزمة بهذا المنطق خصائص أساسية نذكر منها ما يلي²:

- المفاجئة العنيفة عند انفجارها إستقطابها لكل الإهتمام من جانب جميع الأفراد والمؤسسات المتصلة بها أو المحيطين بها.
- التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.
- نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار ووجود ما يشبه الضباب الكثيف الذي يحول دون رؤية أي الإتجاهات يسلك.
- سيادة حالة من الخوف قد تحصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.

ثانيا: مفهوم الأزمات الاقتصادية.

التعريف الأول:

إن استخدام الإقتصادي المعاصر فيبين أن النظرة للأزمة تأتي من قبل الفاعل الاقتصادي، (رجل أعمال مستثمر مستهلك) ومصالحه المحلية، لأن النظام يحتفظ ببنيته سواء كانت دورية، أو فوضوية، على حسب تصور نموذج السوق، وهذا يدل على ضرورة فهم ما يحصل حقيقة من جهة، والحصول على معلومة المناسبة من جهة أخرى، ولا يتحقق ذلك لا بتوفير التربية اللازمة التي تحقق الفهم الصحيح و القانون الذي يحدد الحقوق، والواجبات والرقابة التي تحفظ السير الجيد للنظام، والشفافية التي توفر المعلومات الضرورية والمطلوبة.

¹ محمد سرورا، "إدارة الأزمات المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010 ص 129 ص 130.

² محسن الخضيرى، مرجع سابق الذكر، ص 54 ص 55.

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

وتعرف الأزمة الاقتصادية: تعرف بأنها مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي، تأتي بعد مرحلة توسع إقتصادي، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج، والمعدل النمو، وارتفاع معدل البطالة.¹

التعريف الثاني:

الأزمة الاقتصادية هي تلك الذبذبات التي تؤثر كليا، أو جزئيا على مجمل التغيرات المالية، مثل أسعار الأسهم والسندات ... الخ².

إن الأزمة الاقتصادية : هي مرحلة أو طور إنحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية، والتي تعبر أيضا عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الإقتصادي.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأزمة الاقتصادية والمالية

أولا : الأزمة في الفكر الكلاسيكي:

تشير النظرية الكلاسيكية الى نظام التحليل الإقتصادي الذي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الإقتصادي "ديفيد ريكاردو"، وهو في الأصل مجموعة كثيرة من الأفكار والمتفرقة في كتابات الإقتصاديين الكلاسيك تتعلق بالمستوى التوازني للنتاج القومي وحجم العمالة، وسنحاول التطرق لأهم آراء المفكرين الإقتصاديين فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية.

يعتبر "جون باتيست ساي" من أوائل الإقتصاديين المنظرين للأزمات الاقتصادية خلال قانون "المنافذ" وإستحالة حدوث الأزمات، فكل عرض يخلق طلب موازي له في القيمة، فالعرض الإجمالي للسلع ينشأ من الإنتاج والإنتاج يؤدي إلى توزيع دخول على عناصر الإنتاج (راس المال) تعادل بالضبط قيمة للإنتاج، ومن ناحية أخرى فالدخول النقدية تتحول إلى طلب على السلع، حسب "ساي" فالنقود كونها مقياس للقيمة تؤدي دور الوساطة في التبادل فقط، وبالتالي يبدو الطلب الإجمالي مساوي لإجمالي الدخل النقدية الموزعة والتي تعادل حجم الإنتاج :

العرض الإجمالي للسلع ← دخول نقدية ← طلب إجمالي على السلع

¹ حساني رقية، " دور الازمات الاقتصادية المعاصرة في تعزيز مسيرة التكتلات الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 09 ديسمبر، 2015 ص 562 ص 563.

² رمزي محمود، "الازمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام"، دار الفكر الجامعي، 2012 ص 13.

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

ومنه لا يمكن حدوث أزمة إفراط في الإنتاج، والتوازن الإجمالي لا يحول باي حال من الأحوال مع إمكانية حدوث إختلالات جزئية بين عرض وطلب سلع معينة، بنفس القدر ولكن بإتجاه معاكس لأن الأسعار هي التي تتحكم في السوق السلع والخدمات وتعيد التوازن له.

إن قانون المنافذ يقوم على فكرة أن النظام الراس مالي مزود في حالة الأداء الحر دون تدخل الدولة بآلية تحقق التوازن التلقائي، بوجود ثلاث أنواع من الأثمان الأسعار في سوق السلع والخدمات، يحدث في سوق النقد ومعدل الأجور في سوق العمل. والتوازن التلقائي الذي يحدث في سوق السلع والخدمات يحدث في سوقي العمل وسوق النقد لأنها تخضع لقانون المنافذ السائد بين العرض والطلب، وأرجع الكلاسيك الأزمات ذات الطابع النقدي والمالي إلى:¹

➤ دوران الأوراق النقدية محل العملة المعدنية، حيث أولى كل من "ادم سميث" و " دافيد ريكاردو " أهمية كبيرة لهذه الظاهرة، معتبرين أنه في الوقت الذي تكون فيه كمية الأوراق النقدية المتداولة غير متوافقة تماما مع كمية الذهب الموضوعة في إحتياطات البنوك المصدرة للعملة، فإنها تتعرض للمخاطر.

➤ تدخل الدولة في المجال النقدي، إذ يعتبر الكلاسيك عموما أن كل ما تقوم به الدولة تسيئ إلى أداء القوانين الطبيعية للإقتصاد، وبالتالي فهي توفر الفرص للخل والأزمات، وهذا الطرح الخاص بدور الدولة كعامل للأزمات أو يزيد من خطورة الأزمة، طور فيها بعد من طرف الإقتصاديين النيو لبراليين، ويرى "سميث" أنه مهما تكن النيات الحسنة لأشخاص الحكومة، ومهما يكن مستوى كفاءتهم فإن المصالح الخاصة تتغلب على المصلحة العامة. وهم لا يدعون الى عدم تدخل الدولة، بل يرون أن دورها يجب أن يقصر على الحالات التي تكون هي الوحيدة القادرة على التصرف فيها ولا يمكن للسوق فعل ذلك كالدفاع عن الحدود أو توفير الامن والعدالة وغيرها نظرا لكون الأموال اللازمة لذلك، ضخمة جدا أو لأن هذه الأعمال يكون متأخر.

إعتبر الكلاسيك الأزمات أمر ثانوي، لأن التوازن العام حتمي الحدوث، باستثناء "ماركس" الذي حظيت الأزمات بإهتمام في أعماله.

ثانيا: الأزمة عند ماركس:

حضي موضوع الأزمات عند "ماركس" بأهمية خاصة، على عكس الإقتصاديين الكلاسيك، حيث يعيد "ماركس" الأزمات إلى طبيعة النظام الرأس مال، الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة للنشاط

¹Jacques Pavoine "Les Trois Crises Du Xx Siècle" Ed Ellipses Paris 1994 P 30

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

الإقتصادي، والطبيعة الإجتماعية الخاصة لملكية النشاط الإقتصادي والطبيعة الإجتماعية لهذه النشاطات في تحقيقها، وهو ما يؤدي إلى حدوث الأزمات الإقتصادية نتيجة ما يلي¹:

➤ عائد العملية الإنتاجية وعائد النشاط الإقتصادي الذي يحصل عليه مالكي النشاط الإقتصادي، والذي يمثل قيمة إنتاج النشاط والذي يعرف: "قيمة ناتج العمل". لا يدفع منها المالكون للعمال سوى الحد الأدنى لقوة العمل والذي عادة يحدد عند حد الكاف، ما يسمح بتكون فوائض القيمة لدى المالكين والذي هو الفرق بين قيمة ناتج العمل و قيمة قوة العمل، ويعبر أيضا عن الربح و الفائدة والربح، هذه العوائد التي تذهب في الغالب إلى الإلادخار ، أما عائد العمل أي الأجر فتذهب الى الإستهلاك، وكننتيجة حتمية لإستحواذ الرأسماليين مالكي الأنشطة الإقتصادية جزء هام في قيمة إنتاج هذه الأنشطة والمتمثل في عوائد الملكية يحصل إنخفاض في الإستهلاك وزيادة في الإستثمار والإنتاج بفعل الإلادخار. فتحدث أزمة إفراط في الإنتاج.

➤ التقدم التكنولوجي في الإقتصاد الرأسمالي ينجم عنه بطالة نتيجة إستخدام الفنون الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا ويستغنى فيها عن الأيدي العاملة يقول ماركس، والبطالة تعمل على تخفيض حجم الطلب على الإنتاج الذي تحقق من وراء رأس المال، وبالتالي يتحقق انتاجي سببه نقص الإستهلاك لدى الفئات العطلة عن العمل نتيجة التقدم التكنولوجي.

➤ يفسر ماركس ميل معدل الربح إلى التناقص بأن الإنتاج الرأسمالي يتجه إلى زيادة نسبة رأس المال الثابت في العملية الإنتاجية، أي زيادة التركيب العضوي لرأس المال. فان كان العمل (رأس مال متغير) و هو وحده الذي يحدث فائض القيمة، فإن زيادة التركيب العضوي لا تزيد من فائض القيمة الذي أصبح يوزع الآن على حجم اكبر من رأس المال الثابت، فالنسبة فائض القيم / رأس المال لا تظل ثابتة مع كثافة الإنتاج الرأسمالي و إنما يزيد المقام لزيادة رأس المال الثابت و ذلك مع بقاء البسط ثابتا نظرا لعدم زيادة العمل أو رأس المال المتغير.²

➤ تعتبر الأزمة النقدية نتاجا لمجموعة من التناقضات المعبرة عن التضارب بين الإحتياجات الموضوعية للتنمية الدولية وبين الأشكال الرأسمالية الحديثة للعلاقات النقدية، ذلك أن التدخل النشط للدولة الرأسمالية

¹ فليح حسين خلف، " العولمة الاقتصادية"، عالم الكتب الحديث الأردن، 2010 ص 406 ص 407

² حازم البيلاوي، " دليل الرجل العادي الى الفكر الاقتصادي"، دار الشروق القاهرة، 1995 ص 98 ص 99

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

في مجال العلاقات النقدية والمالية ومحاولات تنظيمها لا تتساير والطابع العفوي لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية.

➤ التناقضات الناجمة بين تصارع النظامين العالميين، والتي ترغم الامبريالية على مزيد من التكيف مع الميزان الجديد للقوى.

➤ ترجع الأزمة النقدية المالية للراس مالية الى إحتدام التناقضات بين الإمبريالية من جهة والبلدان النامية من جهة أخرى، إذ أن الوضع النقدي لمعظم البلدان النامية سيئ جدا بسبب نقص الإحتياجات النقدية والطابع الأحادي للاقتصاد، وتردي ظروف التجارة (ضالة حجم صادراتها) وهو ما يزيد حدة المديونية لهذه البلدان. كما أن إشتداد أزمة النظام النقدي للرأسمالية أدى الى تدهور الوضع النقدي والمالي الذي تكبد خسائر كبيرة جدا نتيجة تراجع القدرة الشرائية للعملات الاحتياطية وفي مقدمتها الدولار.

تجدر الإشارة إلى الرأسمالية تتميز بإنعزال الرأسمالية بإنعزال الرأس مال المالك، وانصرافه عن الإشتراك في تسيير العمل بصفة عامة.¹

لذلك إعتبر العديد من المفكرين الإقتصاديين أن أزمة 1929 حققت تنبؤات ماركس بإنهيار الرأسمالية. كما العديد من المحللين الإقتصاديين الشيوعيين في فرنسا خاصة تناولو أزمة السبعينات وقدموا لها تحليلا اخذين يعين الإعتبار الاثار العامة للصدمة النفطية، وأوضحو ان هذه الأزمة جاءت لتؤكد وجهة لتؤكد وجهة نظر ماركس، معتبرين أن هناك أزمة عامة للرأسمالية إستمرت منذ سنوات الثلاثينيات.²

ثالثا: الأزمة عند كينز:

عرف كينز " بإنقاداته اللاذعة للنمو كلاسيكية، وقدم نظريته الإقتصادية المشهورة بالنظرية الكينزية في ظروف إقتصادية عالمية إتسمت بالركود إنطلاقا من سنة 1929 يرى فيها أن حدوث الأزمات غير متعلق بإرتفاع معدل الفائدة وإنما يعود إلى التقلبات المفاجئة للكفاية الحدية لرأس المال " الذي يحدث

¹ دانييل اورلوند، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية"، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2009 ص 312

²Jacques Pavoine Op Cit P 8

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

نقفا في الإستثمارات وفي الطلب الفعال، ما يحدث إرتباك لدى المستثمرين ويتقلص الإستثمار و يصبح

ضعيف المردود، ويتوجب حسب كينز " ضرورة تدخل الدولة لإعانة هؤلاء المستثمرين.¹

إعتمد كينز في "تفسيره للتقلبات الإقتصادية في النظام الرأسمالي على فكرة عمل المضاعف وبتفاعله مع مبدا المعجل، إذ يؤدي خفض أو زيادة في الإنفاق أو زيادة أو الإنفاق الإستهلاكي إلى تقلبات شديد في الإنفاق الإستثماري، ومن ناحية أخرى تؤدي تغيرات النظر إلى مستقبل إلى زيادة عدم القدرة على الإحتفاظ بالإستقرار.

لقد بين كينز أن هناك ثلاث دوافع للإحتفاظ بجزء من الدخل في شكل سيولة وهي: دافع الإحتياط، المضاربة المعاملات، وأن قوة السوق تترجم من خلال سيطرة منطق المضاربة القصيرة المدى على منطق المؤسسة والإستثمار طويل الأجل، ما يستدعي ضرورة تنظيم الأسواق المالية وكذلك سوق الصرف تقاديا للمضاربة على النقود، فالضرائب على رأس المال والرقابة الإدارية على حركة رؤوس الأموال بإمكانها تقليل الاضطرابات.

أكد "كينز" أن لتوقعات المستثمرين أثر مهم على الإستثمار من حيث التفاوض والتشاؤم، ففي الكثير من الأحيان يعجز المستثمرين عن إتخاذ قرار الإستثمار بسبب عدم التأكد وعدم وضوح الرؤية للمستقبل (عدم القدرة على تحديد العوائد المتوقعة في فترة زمنية مستقبلية موحدة)، فيسود التشاؤم بالمستقبل ويتخوف المستثمرون من قرار الإستثمار في حالات يكون فيه معدل سعر الفائدة أقل من معدل كفاية الحدية للإستثمار.²

نلاحظ أن "كينز" في هذه النظرية كان يعالج أزمة إنكماشية لكن إنهيان نظام "بروتن وودز" اوجد نوع جديد من الأزمات وهي أزمات تزامن فيها الركود مع التضخم وتراجع معدلات النمو الإقتصادي عجزت النظرية الكينزية أمامها فبرزت مدارس جديدة أهمها المدرسة النقدية.

¹ منير الحمش، "أوراق في الاقتصاد السياسي لازمة الاقتصادية الراهنة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999 ص

² أسامة بن محمد باحنشل، " مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، جامعة الملك سعود للنشر والمطابع، المملكة العربية

رابعاً: النظريات النقدية:

تعيد النظريات النقدية حدوث الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية إلى اعتبار أن حجم النقود هو أهم عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يرى أصحاب هذه النظريات وعلى رأسهم كل من "ميلتون فريدمان" و "هوتري" أن الدورة الاقتصادية تنسب إلى أسباب نقدية بحتة، وذلك أن سلوك الدورة من مراحلها الأولى لا يمكن أن تحدث لولا تأثيرها بغرض النقود، وتعتمد هذه النظريات على اعتبار أن عرض النقود في النظام المصرفي هو عرض مرن، يقدر على التوسع والإنكماش بحسب العرض والطلب ولسياسات النقدية والمالية المتبعة، وهذا التوسع يؤدي إلى زيادة الأنشطة المختلفة، والعكس في حالة الإنكماش، وقد يكون هذا سببا في إحداث دورة اقتصادية نتيجة التغيرات في عرض النقود الذي تحدثه الأنظمة المصرفية الحديثة .

وقد نادى بعض الاقتصاديين بالسيطرة على عرض النقود وأنها كافية للسيطرة على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي لا يمكن تقادي اثار التضخم والكساد وإنخفاض في معدل النمو الاقتصادي.¹

وقد اخذت هذه النظريات إتجاهات فكرية متعددة أهمها ما يلي:

- **التغيرات في الإئتمان المصرفي** : وقد بين أصحاب هذا الإتجاه وعلى رأسهم كل من " ميلتون فريدمان" و " هوتري " أن معظم أرباح المصارف تأتي من الإقراض، وبالتالي تميل نحو التوسع في الائتمان ولايد من ضبطه وخاصة في حالات الرواج والانتعاش، حيث تقوم المصارف برفع سعر الفائدة للحد من الإئتمان والسيطرة عليه، وفي اوقات الكساد نجد أن تخفيض حجم الإئتمان خوفا من اثار التضخم في وضع الرواج يعمل على تراجع الإستثمار وإنحساره داخلين بذلك مرحلة أخرى من الكساد.²
- **التغيرات في سعر الفائدة** : وقد فرق أصحاب هذا الاتجاه ومنهم أشهر إعلام المدرسة السويدية "ويكسل" بين سعر الفائدة الطبيعي وسعر الفائدة النقدي، حيث تعتمد البنوك في إقراضها على السعر النقدي للفائدة والذي يتحدد بطلب السيولة وعرضها، بينما السعر الطبيعي للفائدة هو العائد او الربح الذي يأمل المستثمرين الحصول عليه من نشاطهم الاستثماري، وبالتالي اذا قل السعر الطبيعي للفائدة ، فان هذا يزيد من الطلب الاستثماري، منعكسا على التوسع في الائتمان المصرفي ويزيد من رواج الأنشطة و

¹ أحمد صقر، "النظرية الاقتصادية الكلية"، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977 ص 475

² السبهاني عبد الجبار حمد عبيد، "الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي"، دار وائل للنشر، الأردن،

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

إنتعاش الأعمال، والعكس يؤدي إلى الإنكماش والتراجع حتى مع تساويهما، لأن الإستثمار يتساوى مع الإدخار والطلب الكلي مع العرض الكلي وعندها تميل أسعار السلع والأجور إلى الثبات .

- **سعر الفائدة و الإحتفاظ بالمخزون السلعي** : وينطلق هذا الإتجاه من أن تكاليف التخزين تؤثر بكمية المخزون، وبالتالي إلى تنشيط عجلة الإنتاج، حيث يرى " هوتري" وجود علاقة بين سعر الفائدة و حجم الأصول، فإرتفاع سعر الفائدة يرفع من تكاليف التخزين، وهذا يدفع أصحاب المتاجر الى التخلص من المخزون أو تخفيضه والعكس في حالة إنخفاض سعر الفائدة، مما سيثجع رجال الأعمال على زيادة النسب المرغوب فيها من المخزون المبيعات، مما يدفعهم الى إقتراض المال الازم وتعزيز التوسع، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل التي تحقق زيادة الإستهلاك وإستمرار التوسع، وعند إرتفاع سعر الفائدة يحدث العكس ويبدأ في الانكماش.

خامسا: التفسيرات الحديثة لازمة المالية:

تعددت النظريات المتعلقة بتفسير الأزمات المالية منها نظرية " الدومينو " التي ظهرت في العقد الخامس من القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية، محتوى هذه النظرية هو أنه إذا كان هناك صفين من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صف اخر من الدومينو تم وضعه خلفهما، فإنه إذا حدث ووقع الصفان الأماميان، يقع البقية كرد فعل طبيعي تتابعي، ويعتبر الباحث الفرنسي "طوماس غينولي " من أفضل من نجحوا في تقديم صورة مبسطة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية , وبين أن ما يفسر الأزمة هو مفعول الدومينو.¹

وعموما تشير الأدبيات الإقتصادية إلى الجدل القائم حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأس المالي برمته ، فوفقا لنظرية "مينسكي" فإن القطاع المالي في القطاع الرأس المالي عامة يتسم بالهشاشة او ما أسماه "Financial Fragility" وتختلف هشاشة القطاع المالي بإختلاف المرحلة التي يمر بها الإقتصاد ككل وتدور نظرية "مينسكي" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسماليين منطلق كون الإقتصاديات تمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فيعيد مرور الإقتصاد بمرحلة الكساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطرة كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وخلال مرحلة النمو تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم

¹ صباح الجاسم، " الازمة المالية "، دعر وهلع وأسواق تساقطت مثل الدومينو انهيار يؤدي الى إنكماش إقتصادي عالمي طويل المدى، إنظر الموقع <http://annabaa.org/nbanews/72/047.htm> تاريخ الاطلاع 2013/12/25

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

تبدأ في الحصول على تمويل والتوسع في الاقتراض باقتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تذكر.

وتنتقل عدوى التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المعرضون للتوسع في عملية إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية إسترداد القروض مجدداً، ولكن بناء على إمكانية حصول تمويل مستقبلي لتلك الشركات نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الإقتصاد قد تحمل مخاطر بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان إقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الإقتصادية على سداد إلتزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية من منطلق عدم القدرة على ضخ أموال في الإقتصاد، وتتحول إلى أزمة إقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الإقتصاد لنقطة البداية مجدداً.¹

ومن التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات "Game Theory" تحت ما يعرف بـ "مباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية". إذ تؤكد أدوات التحليل الإقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الإقتصادية (مضاربون، المستثمرون...) ، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان بإتخاذ الإتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخرين أن يتخذه، أي قد يكون قرار شراء أصل ما بناء على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ ذات القرار، حينئذ تبدو الصورة مختلفة، وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي إستخدمت لتحليل أزمات العملة مثل نموذج "بول كرومان" ذلك السلوك. على سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ بإستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له إنهيار سريع لمجرد عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون إنخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الإنخفاض وربما الإنهيار فعلياً.²

¹ عبد الله شحاته، "الأزمة المالية: المفهوم والأساليب، الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، أيام 20/21 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، ص 4 5

² فريد كورتل، كمال رزيق، "الأزمة المالية مفهومها أسبابها و إنعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 20 بغداد، 2010 ص 9 ص 8

المطلب الثالث: أهم الأزمات الاقتصادية العالمية والأوروبية

أولاً: أزمة الكساد الكبير 1929.

المثبت تاريخياً ان أزمة الكساد الكبير تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدها الإقتصاد العالمي وأقواها أثراً . وقد إمتدت الأزمة عمودياً وأفقياً، وإرتفع سقفها من حدة المالي (أزمة مالية مست أسواق المال الأمريكية) إلى السقف الاقتصادي، كما إنتقلت من صيغتها الأمريكية إلى الصيغة العالمية عاصفة بغير قليل من إقتصاديات الدول المتقدمة ¹.

بعد الأزمة التي إجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعاً من الإستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، وإستفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي و الإقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الإستقرار ما لبث أن إختفى مع إنفجار أزمة 1929 . حيث إنطلقت الأزمة من بورصة "وول ستريت" إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13 بالمئة، ثم توالى الإنهيارات في أسواق المال على هذا النحو ثم ما لبث أن إمتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للإقتصاد الأمريكي وما تبعه من إنهيار في حركة المعاملات الإقتصادية في الإقتصاد الأمريكي. مرت هذه الأزمة بمراحل أهمها:

إنطلقت الأزمة من بورصة "وول ستريت" بالولايات المتحدة الأمريكية. في يوم 24 فيفري 1929 م

- في عام 1929 و 1930 عمت الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ثم أمريكا الجنوبية .
- في عام 1931 م إنتقلت الأزمة إلى أوروبا (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا) ثم أجزاء من إفريقيا الشرقية إضافة إلى المشرق العربي، أستراليا، اليابان ...
- في 1932 م إنتقلت الى باقي أوروبا باستثناء روسيا. كما عمت باقي الدول الإفريقية الشمالية منها والغربية ...

¹ عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، "تنسيق السياسات المالية و النقدية زمن الازمات المالية والاقتصادية"، دراسة تحليلية لبعض الازمات المالية والاقتصادية للفترة 2008-1929 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد5 ديسمبر 2016 ص 174

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

يفسر إنتقال الأزمة نحو الدول الأخرى بالعلاقات الوثيقة بين القطاعات الاقتصادية في النظام الرأسمالي من جهة والعلاقات التي تربط بين الأنظمة الرأسمالية عبر العالم. إلا أن السبب الرئيسي هو سحب الولايات المتحدة لرؤوس أموالها المستثمرة بالدول الأوروبية وغيرها من البلدان التي لحقتها الأزمة.¹

❖ خصائص الأزمة:

تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في:

- تسببت في زعزعة الإستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
- إستمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا.
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا: إنخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33 بالمئة، كما أن إنخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40 بالمئة من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين.
- الإنخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2.6 بالمئة في الفترة (1930- 1933) مقابل 5.2 بالمئة سنة 1929.

في بداية الأزمة، كان الإرتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع إستمرار الأزمة، إنخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.²

❖ أسباب الأزمة:

✓ إن التباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي الأمريكي بدأ منذ عام 1920 بعد أن وصلت عملية إستغلال أرضيها إلى نهاية المطاف.

¹ مراحي البحري، "تأثير الازمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية (1980- 2015)", مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2016/2017 ص 15

² مروان عطون، "الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ص 100 ص 101

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

- ✓ عودة أوروبا بقوة في إجمالي الإنتاج الاصطناعي والزراعي لذلك تقلص الطلب الأوروبي منذ عام 1925 على المنتجات الأمريكية والذي أدى إلى تكسيدها في مخازنها داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إنخفاض أسعار المواد الزراعية بشكل كبير في عام 1929
- ✓ ظهور الثورة الصناعية الثانية والتي أدت إلى تركيز المؤسسات وتضخم الإنتاج قد إرتفع مؤشر الصناعة من 10 بالمئة في عام 1921 إلى 179 عام 1929
- ✓ إختلال نظام المدفوعات الخارجية الذي نشأ في أوروبا نتيجة لديون وتعويضات الحرب فمعظم دول أوروبا خرجت دائنة ومدينة في نفس الوقت.¹

ثانيا: أزمة المكسيك 1994.

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة إستثمار مثالية للأجانب نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة وهذا بفضل الإصلاحات الإقتصادية الشاملة للبلد، والتي تمثلت في خصخصة المؤسسات ورفع القيود على التجارة الخارجية ناهيك عن إصلاحات أخرى في السياسة المالية للبلد.² هذه الإصلاحات الإقتصادية التي وضعت المكسيك في وضعية إقتصادية مريحة تميزت بتسجيل معدلات نمو جيدة ومستقرة وعودة التضخم إلى مستويات معقولة وتحت السيطرة لاسيما إبتداء من سنة 1989 وقد أدت كل من الأداء الجيد للإقتصاد المكسيكي في السنوات التي سبقت إندلاع الأزمة وربط العملة المكسيكية (البيزو) بالدولار وفق علاقة ثابتة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الإقتصاد المكسيكي، الأمر الذي ساعد على تدفق كثيف لرأس المال الى داخل البلد لاسيما بين سنتي 1990-1993 خاصة مع إزالة العوائق أمام حركة رأس المال في إطار جملة الإصلاحات الهيكلية التي تم إدخالها في إقتصاد المكسيك،³ وقد ساعدها على تحقيق ذلك عاملان أساسيان :

- العامل الأول داخلي : وهو قيامها بتخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها.
- العامل الثاني خارجي : وهو انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية المجاورة.

¹ مروة احمد، "الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية"، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2011 ص 50 ص 51.

² عبد الله خبابه، فايرة لعراف، "الازمات المالية والمصرفية العالمية- السمات وخصائص المشتركة" - دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29 جامعة بسكرة، الجزائر، 2013 ص 69

³ الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ص 297 ص 298

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

ونجحت هذه الخطة بالفعل في تخفيض معدلات التضخم وإستئناف النمو الإقتصادي الذي بلغ متوسطه 3.1 بالمئة سنويا بين عامي 1989-1994 وكان أوج رواجه في عام 1990 , حيث شهد هذا العام موجة من التدفقات الهائلة لرؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك بعد جولة ناجحة من المفاوضات المكسيكية بشأن ديونها الخارجية.¹

وقد توالى مجموعة من الأحداث السياسية خلال سنة 1994 (وهي سنة إنتخابات رئاسية في المكسيك) لتخلق الكثير من المخاوف لدى المستثمرين بشأن الإستقرار في هذا البلد بشكل أدى الى تآكل ثقتهم، ففي الجانب الإقتصادي والمالي كان التضخم الذي لا يزال مرتفعا مقارنة بالشركاء التجاريين للمكسيك لاسيما الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من تخفيضه إلى مستويات منخفضة مقارنة مع مستوياته السابقة، عاملا في تعميق عجز الحساب الجاري للمكسيك نظرا لإثاره السلبية على القدرة التنافسية الخارجية للعملة الوطنية، وقد تجمعت هذه الظروف لكي تخلق مناخا ملائما دفه إلى تغير وجهة حركة رأس المال الذي بدأ موجة تدفق عكسية إلى خارج المكسيك وهو الأمر الذي خلق ضغوطا إضافية على العملة.²

❖ أسباب الأزمة المالية المكسيكية:

لعل من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية في المكسيك سنتي 1994-1995

هي كالتالي:

- **ضعف النظم المالية :** حيث أدى التوقف المفاجئ في تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية، الأمر الذي أدى إلى زعزعة إستقرار القطاعات الإنتاجية.
- **ترتيبات سعر الصرف :** أدى الإرتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي، والدين الخارجي قصير الأجل المتزايد وحجم العجز في الحساب الجاري (وهي مؤشرات تعقدت نتيجة ضعف النظام المالي) إلى ممارسة ضغوط قوية على سوق النقد الأجنبي، وأدت المضاربة على البيزو المكسيكي إلى التخلي على الإرتباط بعملة أجنبية وإتباع سياسة التعويم بداية من 22 ديسمبر 1994 , ونتيجة لتخوف المستثمرين

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي" ، الدار الجامعية الإسكندرية 2009, ص

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 298

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

من حالة عدم الإستقرار بعد إتباع سياسة التعويم ولضعف النظم المالية، حيث تمت مهاجمة العملة من قبل المضاربين وترتب عن ذلك تخفيضات حادة قي قيمة البيزو وإنهارت أسواق الأسهم .

- الإصلاحات النقدية والمالية:

أدت الإصلاحات النقدية والمالية إلى إرتفاع معدلات التضخم في المكسيك عن مثيلاتها في الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت الذي مازالت العملة المكسيكية نتيجة لذلك وصل عجز الميزان التجاري إلى مستويات غير مستقرة، وانخفضت الثقة في البيزو المكسيكية بصورة شديدة مما أدى إلى حدوث تدفق كبير لرؤوس الأموال إلى الخارج، وإنخفاض شديد في الإحتياطيات الدولية، ومن بين الأسباب كذلك الاحداث السياسية سنة 1994م ، حيث إندلعت إنتفاضة الجنوب وإغتيل أبرز رمزين للمعارضة مما قوض الثقة في الحكومة المكسيكية¹.

ثالثا: أزمة جنوب شرق آسيا.

تعرضت النمور الآسيوية (إندونيسيا، ماليزيا، تايوان، هونغ كونغ، تايلاند، ولاوس، الفلبين، كمبوديا) لأزمة مالية حادة ضربت الأسواق المالية يوم الإثنين 2 أكتوبر 1997 ، وقد اطلق عليه يوم الإثنين المجنون، حيث بدأت الأزمة من تايلاند، إذ كان العجز في حسابها الجاري في تصاعد مستمر منذ الربع الأول من سنة 1997 ، كما إرتفعت الديون الخارجية وأعباء خدماتها بشكل واضح، ما جعل متعاملين يتنبؤون بعمليات تخفيض " الباهت التايلندي" ، وتزايدت عمليات بيع الأصول المالية وشراء الدولار من السوق المحلية وتحويله الى الخارج . إمتدت الأوضاع إلى باقي البلدان الآسيوية التي راحت تستخدم إحتياطياتها من الصرف لحماية عملاتها من الإنهيار، كما قرر البعض منها فرض الرقابة على خروج رؤوس الأموال،² وهو ما هز ثقة المستثمرين فزادت المضاربة مضغفة "الباهت التايلندي" فتخلت السلطات عن نظام تثبيت سعر الصرف للعملة المحلية وسمحت بتعويمه في 22 جويلية 1997 غير أن التعويم أدى

¹ منير نوري معمر حمدي، "الازمة المالية المكسيكية 1995 والحلول المقترحة من طرف خوزيه انجل جوريا"، مجلة

الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد الثالث، السنة الثالثة، 2012، ص 163 ص 164

² Mechél drouin, " les système financier internatiol", paris armand colin,2001,P 163

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والازمات الاقتصادية

إلى إنخفاض قيمة "الباهت" بنسبة تفوق 20 بالمئة مقابل الدولار الأمريكي لتتفجر الأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا¹.

ويمكن حصر أسباب الأزمة الآسيوية في النقاط التالية:

- ✓ الإفراط في القروض الخارجية قصيرة الأجل.
- ✓ إتباع دول جنوب شرق آسيا نظام الصرف الثابت.
- ✓ هروب رؤوس الأموال والمضاربة على عملات دول جنوب شرق آسيا.
- ✓ إنخفاض المدخرات المحلية بالمقارنة بحجم الإستثمار.
- ✓ ضعف النظم المالية والرقابة المصرفية.
- ✓ العجز في الميزان التجاري وموازين المدفوعات.
- ✓ ضعف قطاع الاعمال.
- ✓ إستراتيجيات النمو ذو التوجه التصديري.

رابعا: أزمة الرهن العقاري.

طفت أزمة الرهن العقاري على سطح العالمية في سنة 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع مستحقات البنوك ما أدى إلى هزة قوية للإقتصاد الأمريكي وعلى خلفية أن الإقتصاد الأمريكي أكبر الإقتصاديات العالمية بحجم يبلغ 14 تريليون دولار وتشكل التجارة له أكثر من 10 بالمئة من حجم التجارة العالمية وكما تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، فإن تبعات الازمة المالية إنتشرت وبسرعة عاصفة بالإقتصاديات المرتبطة بقوة بالإقتصاد الأمريكي الأوروبية منها و الآسيوية مطيحة بكبريات البنوك والمؤسسات المالية الدولية . وقد وصل عدد البنوك التي إنهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 إلى 19 بنكا، كما توقع

¹ زهية كواش، فتيحة بن حاج، جيلالي مغراوة، " الازمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة"، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، "المركز الجامعي خميس مليانة، أيام 21/20، أكتوبر 2009، الجزائر، ص11

الفصل الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي الدولي والاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية

آنذاك المزيد من الإنهيارات الجديدة للبنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنكا،¹ وعددا من البنوك الدولية الأخرى. ويمكن حصر أسباب الرهن العقاري في² :

- ✓ التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر.
- ✓ توريق رقابة العقارية.
- ✓ ضعف رقابة السلطات النقدية.
- ✓ تصنيف وكالات التصنيف الائتماني السندات العقارية تصنيف مرتفع الأمان.
- ✓ إرتفاع حالات التخلف عن السداد وإنفجار فقاعة أسعار المساكن.

¹ حامدي محمد، "التأسيس النظري للازمة المالية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة، أيام 21/ 20 أكتوبر، 2009 ص 04

² ساعد مرابط، "الازمة المالية العالمية 2008- الجذور والتداعيات"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف الجزائر، أيام، 21/20 أكتوبر، 2009 ص ص 10- 12

خلاصة الفصل الأول:

تعد ظاهرة التكامل الإقتصادي نتيجة حتمية للتطورات الإقتصادية الحاصلة وانتشار عولمة الأسواق وتحرير التجارة، ويمكن إعتباره عملية تدريجية مستمرة وطويلة الأجل تحمل في طياتها آثارا تغييرية عميقة. وهو من الآثار التي أفرزتها ظاهرة العولمة، وهو عملية تدريجية تسمح بضم إقتصاديات دول متقاربة جغرافيا وذات المصالح المشتركة في إقتصاد موحد، عن طريق إلغاء كافة القيود والحواجز على حركة السلع والإفراد ورؤوس الأموال.

خلال النصف الثاني من القرن الماضي إستطاع الإتحاد الأوروبي ان يكون تجربة تكاملية رائدة وفريدة، إمتزجت شعوب المنطقة على الرغم من إختلافاتها وخلافاتها، منطقة في بنائها من إتفاقية تأسيس " الهيئة الأوروبية للفحم والفلواذ"، فالإتحاد الجمركي ثم الإتحاد الإقتصادي الأوروبي الذي توج بالإتحاد النقدي الأوروبي. وعلى الرغم من كون هذه التجربة أصبحت منهاجا جيدا يحتذى به، إلا أن هناك من المفكرين الإقتصاديين ممن حذرو من وجود أخطاء في بنائه، وأنه لا يمكنه من مقاومة الأزمات الخاصة منها المالية. ولتصدق رؤية هؤلاء المفكرين او يتم نفيها، ولان أزمات المالية هي إحدى سمات النظام الرأس المالي الليبرالي فلقد تعرضت منطقة الإتحاد الأوروبي وعلى وجه الخصوص الإتحاد النقدي الأوروبي لأزمة مالية تسببت فيها أصغر دول أعضائه إقتصادا، وتوسعت في دائرة زمنية قصيرة لتشمل أعضاء آخرين في الإتحاد النقدي.

الفصل الثاني

أزمة اليونان وسياسات الإتحاد
الأوروبي في معالجتها

تمهيد:

قد تعددت تسميات أزمة الديون السيادية الأوروبية نظرا لمدى شموليتها وعمق آثارها، حيث ظهرت بوادرها في نوفمبر 2009م عندما أعلنت حكومة "جورج باباندريو" خطة الموازنة العامة للعام المالي؛ تبغي من خلالها تجنب الإفلاس من جهة ومن جهة أخرى توضيح سوء تسيير وعدم شفافية الحكومات السابقة وتقديمها لأرقام ومعلومات عن الاقتصاد زائفة وخاطئة؛ فحجم الدين العام لليونان ضخم جدا ولا يمكن الوفاء به في آجاله، الأمر الذي سلط الأنظار الدولية والعالمية على اليونان وعلى سيادتها التي أصبحت على المحك من جهة. ومن جهة أخرى فإن تجاوز نسبة الدين العام لليونان القدر المسموح به لعضوية الإتحاد النقدي الأوروبي يضعها عرضة لفكرة الإنسحاب منه، كما وضع الدول المشابهة للخصائص الاقتصادية لليونان مثل: إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وإيرلندا وقبرص في دائرة الإفلاس. مما يشكك في قدرة البناء الأوروبي الاقتصادي والنقدي ويوحى بفكرة تراجعته وإنهياره. ويستدعي إعادة النظر في هذا البناء التكاملي للحفاظ عليه. لذا وجب على الإتحاد الأوروبي ضرورة التدخل لمعالجة الوضع وتجنب إنهيار تكامله.

من خلال هذا الفصل سنحاول دراسة الأزمة اليونانية وتحليلها وكذا سياسات الإتحاد الأوروبي في

معالجة الأزمة من خلال ثلاث مباحث، وهي:

_ المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية.

_ المبحث الثاني: آثار الأزمة اليونانية وجهود الإتحاد الأوروبي للخروج منها.

_ المبحث الثالث: سياسات الإتحاد الأوروبي للقضاء على الأزمة اليونانية.

المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية.

تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق، منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة، عرفت بأزمة الديون السيادية الأوروبية؛ ويعود نشأة هذه الأزمة إلى وجود علاقة بينية من الديون بين دول منطقة الإتحاد الأوروبي، أدت إلى حدوث أزمة جديدة أطلق عليها اسم أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتي أدت إلى حالة من الهلع والخوف ليس فقط في الأسواق الأوروبية بل انتشرت إلى معظم أسواق العالم.

المطلب الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية الأوروبية.

التعريف الأول: تعرف أزمة الديون السيادية بأنها فشل الحكومة في القيام بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الإلتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي؛ وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد إلتزاماتها نحو ديونها السيادية، وكذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الإئتماني في سوق الإقتراض من التدهور، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة و تجنبهم الإشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل، وكذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد الذعر المالي إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة و الذين لا يحملون هذه السندات. مثلا: أدت أزمة الديون السيادية للأرجنتين سنة 2001م إلى قيام المستثمرين الأجانب بسحب استثماراتهم من الأرجنتين مما أدى إلى حدوث تدفقات هائلة للنقد الأجنبي خارج الدولة ومن ثم حدوث نقص حاد في النقد الأجنبي لدى الدولة، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى نشوء أزمة للعملة الأرجنتينية.¹

التعريف الثاني: هي الحالة التي تواجه فيها الدولة تزايدا مستمرا لمستويات ديونها حتى تصبح غير قابلة للتسديد؛ وبذلك تتوقف الدولة عن خدمة ديونها وتعلن عجزها أو إفلاسها، ويشار أن الديون السيادية تمر بجملة مراحل ندرجها في مايلي² :

¹ Bénédicte Serbini, **Gestion des crises de dette souveraine vers une révision des seuls de vote des clauses d'action collectives**, thèse de doctorat, non publiée, université du sud, touloun var, france, 2010, p 84.

² إبراهيم السقا، "حلزون الديون"، مجلة إقتصادية إلكترونية على الموقع: http://www.Aleqt.com/2021/6/1/articl_r_662710.html بتاريخ 21 /03 /2013م.

_ المرحلة الأولى: ترتفع مستويات الدين القائم على الدولة نتيجة مجموعة عوامل؛ منها ضعف المالية العامة للدولة بسبب عدم كفاية الإيرادات الضريبية أو انخفاض كفاءة عملية تحصيلها أو ارتفاع مستويات تحصيلها أو ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو لا يتماشى مع قدرتها على تحصيل الضرائب... إلخ، ويترتب على استمرار هذه الأوضاع تصاعد الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

_ المرحلة الثانية: ترتفع درجة القلق في الأسواق نتيجة تقادم مستويات الدين القائم على الدولة، مما يؤدي إلى إهتزاز ثقة المستثمرين بسندات الدولة، نظرا لتراجع الثقة بقدرتها على خدمة ديونها، الأمر الذي يدفعهم إلى طلب معدلات أعلى من العائد على سندات الدين الخاصة بالدولة لمواجهة ارتفاع مخاطر توقعها عن خدمة ديونها، وهو ما يعني ارتفاع معدلات الفائدة على إصداراتها الجديدة من السندات.

_ المرحلة الثالثة: ترتفع تكلفة خدمة الدين نتيجة ارتفاع مستويات الدين القائم على الدولة من ناحية وارتفاع معدلات الفائدة على السندات الجديدة من ناحية أخرى، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لذلك هي ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو أكبر ومن ثم ارتفاع العجز المالي إلى الناتج في الدولة.

_ المرحلة الرابعة: يترتب عن ارتفاع تكلفة الإقتراض محاولة الدولة السيطرة على إنفاقها العام من خلال محاولة زيادة الضرائب أو رفع كفاءة درجة التحصيل لها، أو من خلال طلب المساعدة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، أو تلجأ الدولة إلى خيار النقشف، حيث تقوم الدولة بتخفيض مستويات الإنفاق بهدف السيطرة على العجز المالي ومن ثم النمو في الدين العام للدولة، غير أن تلك السياسة يترتب عليها انخفاض معدلات النمو وقد تدخل الدولة في حالة كساد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي.

_ المرحلة الخامسة: ونتيجة لهذه التطورات يصبح من الصعب على الدولة أن تقوم بخدمة دينها القائم ويقل إقدام المستثمرين على شراء سندات الدولة وهو ما قد يؤدي إلى توقف الدولة عن خدمة ديونها وينتهي الأمر بإعلان إفلاسها.

المطلب الثاني: نشأة الأزمة اليونانية وأسبابها.

أولاً: النشأة:

بدأت الأزمة في نهاية عام 2009م وبداية عام 2010م، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، وهي اليونان والبرتغال وإيرلندا، وهذه الأزمة ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وإسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي

في اقتصاد منطقة اليورو، وفي النهاية شملت الأزمة دول سميت PIIGS في اختصار لأسماء مجموعة من الدول "البرتغال، إيرلندا، إيطاليا، اليونان، إسبانيا، وقد إنضمت لها مؤخرا قبرص.

وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو سنة 2010م، ففي الفترة من 2002م _ 2007م وطبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي لوحظ أن الطلب المحلي قد نما بمقدار 4.2% بالمقارنة بنسبة 1.8% نموًا في منطقة اليورو بأكملها¹، ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الإقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري الذي إرتفع من 5.8% عام 2004م إلى 14.4% في عام 2008م، كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008م حوالي 7.7% من الناتج الداخلي الخام، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى 13.6% في أبريل 2010م، كما وصل حجم الدين العام في اليونان عام 2008م إلى 112%، وبلغ في عام 2011م سقف 18 مليار دولار أمريكي².

كما إرتفعت نسب الفائدة على الديون المستحقة، وإرتفع العجز الإئتماني للديون الحكومية ولا بد من الإشارة إلى أن الأزمة المالية العالمية كان لها تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد اليوناني لاعتماده على القطاع الخدماتي والسياحي، والتي كانت من القطاعات الشديدة التأثر بالأزمة.

ومع إنتخاب جورج بابانديرو في أكتوبر 2009م، وجد أن هناك إخفاء للعجز في الميزانية في اليونان مما يعني أزمة ملاءة، غير أن الأمر كان صغيرا، غير أن التسيير السيئ لهذه الأزمة أدى إلى تحولها إلى أزمة عامة فهناك ما يشبه الإجماع على أن تقاوم الأزمة اليونانية جاء لأسباب سياسية في الأساس، ويرى عالم الاقتصاد الحاصل على جائزة نوبل "ستيجلتزر" أن الاقتصاد الأوروبي الذي يبلغ حجمه 16 ألف مليار دولار، يستطيع إستيعاب عبء الدين اليوناني بأكمله إذا توفرت الإرادة السياسية، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق سندات يطرحها البنك المركزي الأوروبي مدعومة من كل الحكومات الأوروبية، توفر دعما ماليا لليونان بفوائد منخفضة تمكنها من التعامل مع مشكلة الديون بشكل أكثر عملية وأقل تكلفة على المستوى الاجتماعي والسياسي.

غير أن الإتفاق حول هذا الحل لم يتم و لقد إستمرت اليونان ضمن الدول ذات أخطر الديون السيادية في العالم، و كانت على رأس القائمة ضمن تقرير CMA خلال الربع الثالث من سنة 2012م، و ذلك نظرا

¹Le Fonds Monétaire International sur le lien [http:// www.imf.org/](http://www.imf.org/)

² Nelson ,et .al . Greece 's debt crisis: overview, Policy , Reponses, and Implication, Congressional Research Service, August , 2011 , P. 9.

لإرتفاع مستويات المخاطر المحيطة بالدين اليوناني وإضطراب دائني اليونان إلى الدخول في مفاوضات معها، ومع إحتلالها المركز الأول في سنة 2012م إرتفع خطر عدم الدفع خلال خمس سنوات لديها ليصل نسبة ما بين 90 و 99%، ولقد إحتلت المرتبة الثالثة في آخر تقرير منشور سنة 2014م بنسبة خطر عدم الدفع وصلت 62.9%، أما قبرص فسنة 2012م إحتلت المرتبة الثانية مع نسبة خطر عدم الدفع وصلت 57.3% وفي سنة 2014م إنخفضت هذه النسبة إلى 34%، وإحتلت المرتبة الخامسة حسب هذا التقرير، أما البرتغال فاحتلت المرتبة السابعة سنة 2012م مع نسبة 36.5% وإسبانيا المرتبة الثامنة مع نسبة 29.5% في نفس السنة بينما إختفيا من ترتيب الدول العشر ذات الدين الأكثر خطورة في العالم سنة 2014م.

أما إيطاليا ففي سنة 2010م كانت ثاني دولة يرتفع فيها حجم الدين الحكومي العام بعد اليونان، حيث وصل إلى أكثر من 115% من الناتج الداخلي الخام (أنظر الجدول الموالي) ، وقد وصل عام 2012م إلى نسبة 123.20% من الناتج الداخلي الخام، وقد خفضت "ستاندرد أند بور" تصنيف إيطاليا بسبب عدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام و ضبط أوضاعها المالية، خاصة في ظل توقعات النمو غير المشجعة¹. أما البرتغال فكانت في المرتبة الأولى قبل اليونان من حيث أعلى نسبة للعجز في ميزان الحسابات الجارية من الناتج الداخلي الخام سنة 2010م وتعتبر البرتغال من أكثر الدول التي تعاني من أزمة الديون السيادية، ويرجع ذلك لما يعانيه اقتصادها من تباطؤ في النمو ومن إنخفاض الإنتاجية بها مما دفعها لزيادة الإستيراد من الخارج، الأمر الذي تسبب في عجز التدفقات النقدية الأجنبية، وهو ما أدى إلى عجزها عن الوفاء بديونها السيادية، وفيما يلي جدول يوضح نسبة الديون والميزان التجاري من الناتج الداخلي الخام في دول منطقة اليورو سنة 2010م².

¹ بو عروج لمياء، الإقتصاديات الأوروبية في مواجهة الأزمة المالية و أزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، العدد 47، جوان 2017م، المجلد ب، ص 437.

² بو عروج لمياء، نفس المرجع السابق، ص 438.

على شكل **نظ 02**: نسبة الديون الحكومية والميزان التجاري من الناتج الداخلي الإجمالي في دول منطقة اليورو عام 2010م، الوحدة النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام.

الدولة	نسبة الدين الحكومي الإجمالي	نسبة الميزان التجاري	الدولة	نسبة الدين الحكومي الإجمالي	نسبة الميزان التجاري
النمسا	82.40	3.36	إيرلندا	87.40	0.57
بلجيكا	99.56	1.76	إيطاليا	115.29	3.47
قبرص	56.49	8.97	لاتيفيا	39.79	2.31
أستونيا	6.53	1.97	لوكسمبورغ	19.63	6.96
فنلندا	46.57	2.39	مالطا	67.61	5.92
فرنسا	81.45	0.83	هولندا	59	6.89
ألمانيا	80.25	5.69	البرتغال	96.18	10.15
اليونان	145.66	10.10	تشيكوسلوفاكيا	41.10	4.73
سلوفينيا	37.92	0.079	إسبانيا	60.06	3.92

Source : International Monetary Fund, World Economic Outlook

Database, April 2015retrieved le 24/ 02/ 2016.

ثانيا: الأسباب:

أثناء دراسة الأزمة اليونانية لاحظنا تعدد أسباب هذه الأزمة وإختلافها فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

❖ الأسباب الداخلية:

تمثلت الأسباب الداخلية للأزمة اليونانية فيما يلي:

1_ إرتفاع الإنفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية: عزز خفض تكاليف الإقتراض وتوسيع الطلب المحلي وحفظ عائدات الضرائب في GIIPS، وبدلا من الإعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة وحفظ المكاسب

غير متوقعة عندما تباطأ النمو، زادت حكومات هذه الدول في الإنفاق زيادة كبيرة، فضلا عن سوء الإدارة المالية الصارخة للمشاكل في اليونان¹.

2_ ضعف سياسة الموازنة: إن إعطاء السياسة المالية مزيدا من الأهمية في السياسة الاقتصادية العامة للدولة تبعا للأفكار الكيبنزية، فقد أصبحت سياسة الموازنة تلعب دورا مهما في عملية الاستقرار الاقتصادي، من خلال البحث عن تحقيق التوازن الموازي، غير أن هذا الإختيار صعب في الواقع العملي، فالإتحاد الأوروبي لا يملك مركزا للسياسات الاقتصادية قادر على توجيه وتنسيق السياسة الموازنة لدول الإتحاد من خلال مراقبة الموزانات القطرية، وقد صعب هذا الوضع على السلطات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي الوصول إلى إيجاد مزيج من السياسات المالية والنقدية المثلى.

3_ زيادة الإنفاق على التسليح: يعتبر الجيش اليوناني أكبر عددا من بقية الجيوش الأوروبية الأخرى وله ميزانية ضخمة خاصة به، كما أن التجنيد إجباري في اليونان ما يزيد في حجم الإنفاق العسكري ويثقل كاهل الدولة، وقد أدى النزاع العسكري بين اليونان وتركيا أثناء إحتلال جزء من قبرص إلى إتساع حجم الإنفاق العسكري بشكل كبير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لليونان، بلغت نسبة الإنفاق العسكري لليونان 3.3% سنة 2007م وتعتبر أعلى معدلات الإنفاق العسكري في أوروبا، وخلال الفترة 1988م _ 2008م بلغ متوسط الإنفاق العسكري لليونان 4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعدل الإنفاق 3.4% التركي و 2.9% لكل من فرنسا و بريطانيا، و تعتبر اليونان من أكبر خمس مشترين للأسلحة التقليدية في العالم وذلك حسب تقرير معهد ستكهولم للفترة 2005 م _ 2009م².

4_ ضعف التحصيل الضريبي؛

5_ السياسة الأجرية في الإتحاد الأوروبي ونمو التجارة الخارجية: ففي إطار إتحاد اقتصادي ونقدي لا تكون فيه أداة سعر الصرف محل إعتداد من طرف الدول الأعضاء، فإن تطور المنافسة المرتكزة على السياسة الأجرية لا يمكن أن تتسجم في إطار الإتحاد إلا إذا لم يكن للأسعار القطرية التوافقية أي تأثير على مستوى التكاليف، وبعبارة أخرى إذا كانت الزيادات في الأجور تتبع مباشرة بالزيادة في معدلات التضخم وبالمرودية الإنتاجية.

¹ Ur i Daudush and Others", paradigm Lost The Euro In Crisis" , Carnegie endowment , p 8.

² أحمد منير النجار، " محاولات إنقاذ اليونان إلى أين "، مجلة إتحاد مصارف الكويت، العدد 98، الكويت، جويلية 2012م ، ص68.

6_ عدم وجود مصداقية وشفافية على مستوى الأرقام المعطيات عن الاقتصاد؛

7_ الفساد الاقتصادي؛

8_ عدم إحترام معايير الوحدة النقدية الأوروبية: لم تلتزم اليونان بما إتفق عليه في معاهدة "ماستريخت" التي تنص بعدم تجاوز العجز المتعلق بالموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة لحجم الدين العام أي لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ الأسباب الخارجية:

وتمثلت الأسباب الخارجية للأزمة اليونانية في مايلي:

1_ الأزمة المالية العالمية 2007م؛

2_ التصنيف السيئ لوكالات التصنيف الدولية: فور الإعلان عن بؤادر الأزمة قامت مؤسسات التصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف الائتماني لليونان وصفتها بأنها خردة وكذلك فعلت مع بعض الدول الأوروبية الأخرى كالبرتغال مما زاد عمق الأزمة¹.

3_ الجانب السلبي للإنضمام إلى اليورو؛

4_ الأسواق المالية الدولية: عدم الإستقرار في أسواق الديون اليونانية وغيرها من الأسواق المالية زاد من تداول المشتقات الأخرى، والمعروفة باسم مقايضة العجز عن سداد القرض².

5_ الدور السلبي لوسائل الإعلام العالمية: لقد لعب الإعلام الدولي دور سلبي في طرح أزمة الديون السيادية ما خلق حالة شديدة من الفزع والقلق ولم تتجح الحكومات في محاصرة هذه الأزمة³.

المطلب الثالث: عدوى الأزمة اليونانية إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي.

ترتب على الأزمة الأوروبية عجزا ماليا غير مسبوق أدى إلى إرتفاع مستويات الديون السيادية في تلك الدول إلى مستويات حرجة، وتحاول تلك الدول أن تجعل الدين العام فيها تحت السيطرة، غير أن إستجابة الأسواق لهذه المحاولات مازالت ضعيفة، وذلك في ظل التوقعات السائدة بارتفاع مخاطر التوقف عن السداد، خاصة في مجموعة ال PIIGS، وبالرغم من أن اليونان هي مركز الهزة التيضربت الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، إلا أن عدواها مستعدة دول ما جعل الإتحاد الأوروبي يسارع لمواجهة إرتداداتها.

¹ التقرير الإقتصادي الصادر عن مجلس الغرفة السعودية، " الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول

مجلس التعاون الخليجي"، المملكة العربية السعودية، العدد 19، جويلية 2010م، ص 16.

² طويل حدة، دور الإتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الإقتصادية الأوروبية " أزمة اليونان نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر "بسكرة"، السنة الدراسية 2017م/2018م، ص 193.

³ طويل حدة، نفس المرجع السابق، ص 193.

أولاً: أزمة الديون السيادية في إيرلندا:

نجحت إيرلندا خلال العقود الأربعة الأخيرة التحول من بلد زراعي فقير إلى بلد أوروبي ينعم بالرخاء والحركة الاقتصادية، وقد زاد الدخل القومي لإيرلندا عن الدخل القومي لبريطانيا وألمانيا، كما حققت إيرلندا طفرة اقتصادية وصناعية كبيرة خلال التسعينات من القرن الماضي وإستخدمت لذلك سياسات ضريبية منخفضة جاذبة للإستثمارات الأجنبية، حيث رفضت إيرلندا بعض المطالب الأوروبية برفع نسبة الضرائب على الشركات الأجنبية خوفاً من خسارة إستثمارات هذه الشركات محلياً.

وأشار بعض الباحثين إلى أن جذور الأزمة الإيرلندية المالية تعود إلى قيام البنوك الإيرلندية منذ إنضمام إيرلندا إلى منطقة اليورو عام 1999م بالتوسع الكبير في عمليات الإقتراض، وقد راهنت هذه البنوك بدرجة كبيرة على إزدهار السوق العقارية في إيرلندا و الكثير من دول الإتحاد الأوروبي وأمريكا ودول أخرى في العالم، و قد تمكنت البنوك الإيرلندية من تحقيق أرباح كبيرة في السوق العقارية حتى عام 2008م، حينما إندلعت الأزمة المالية العالمية، وبعد إفلاس بنك أنغلو أيرش في سبتمبر 2008م، قام هذا البنك مع بنوك إيرلندية أخرى بإقناع المسؤولين الإيرلنديين بأن أزمة السيولة هي أزمة مؤقتة ولا تعبر عن إنهيار مالي ناتج عن الأزمة المالية العالمية، وفي ضوء ذلك تم الإعلان بأن الحكومة الإيرلندية ستقوم بتأمين جميع الودائع و كذلك تأمين قروض البنوك من المستثمرين في الخارج ضد أي إفلاس أو انهيار مالي أو اقتصادي، وقد أدى هذا القرار إلى تحمل إيرلندا تكاليف باهظة تجاوزت مبلغ 50 مليار يورو.

للمزيد من التفاصيل انظر 03: أهم مؤشرات الاقتصاد الإيرلندي خلال الفترة (2007م . 2012م).

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1.9	0.6	.1	.7.6	3.5	5.6	الناتج المحلي الاجمالي
.8.5	.9.2	30.3	.12	.7.4	.1.8	توازن الميزانية العامة معدل دوري
14	14.6	13.7	11.9	6.3	4.6	البطالة
117.9	112	96.2	65.6	44.4	25	إجمالي الديون

Winter.Eurpean Econommic Forecast, European Commission : 14 .16

وأعلنت الحكومة الإيرلندية آنذاك أن حزمة إنقاذ القطاع المصرفي هي أرخص حزمة إنقاذ في التاريخ، وتمت الإشارة إلى أن هذه الحزمة لن تؤثر في دافعي الضرائب الإيرلنديين، وأن الأموال والقروض ستعود

إلى إيرلندا بتكاليف قليلة، لكن حزمة إنقاذ ودعم القطاع المصرفي الإيرلندي لم تنجح في تحقيق أهدافها، حيث تم بعد عامين تأمين بنك أيرش وبنوك أخرى إيرلندية¹.

ثانيا: أزمة الديون السيادية في البرتغال:

تعد البرتغال من أضعف الدول في منطقة اليورو من الناحية الاقتصادية، فأزمتها ليست وليدة اللحظة وإنما ترجع إلى عقود من الضعف والتباطؤ في النمو الاقتصادي مقارنة مع بقية دول المنطقة، لكن المشكل الأساسي لم يكن في القطاع المصرفي ولا حدوث فقاعة في القطاع العقاري، إنما ما يعانيه الاقتصاد البرتغالي كان عبارة عن مشاكل هيكلية²، تم الكشف عن حدة هذه الأزمة وتفاقمها في أوائل أبريل 2011م، من خلال إعلان الحكومة البرتغالية عن حاجتها الماسة إلى مساعدة مالية عاجلة وضرورية من الإتحاد الأوروبي للمحافظة على الاقتصاد البرتغالي، وفي 2011/4/8م أعلن صندوق النقد الدولي أن البرتغال تقدم له بطلب رسمي للحصول على مساعدة مالية لإنقاذها من أزمة الديون السيادية التي تعترضها.

فقد بلغت المتغيرات الاقتصادية للبرتغال وضعاً حرجياً، إذ أن معدل النمو المتوسط للنتائج المحلي الإجمالي بين 2000م و 2010م لم يصل حتى 1%، ويعد السبب الرئيسي في ذلك هو إبعاد الصناعة البرتغالية من طرف المنافسة الدولية التي تزايدت مع توسع الإتحاد الأوروبي شرقاً وتخفيف القيود التجارية المفروضة على العلاقات التجارية مع آسيا³، وفي هذا الصدد أعلن المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية "جواكين ألمونيا" أن البرتغال واحدة من الدول التي أثبتت فقداناً دائماً للتنافسية منذ إنضمامها للإتحاد النقدي والإقتصادي الأوروبي.

ثالثاً: أزمة الديون السيادية في إيطاليا:

شهد الاقتصاد الإيطالي نمواً منذ أواخر التسعينات، وقد كانت المنافسة قوية بين الصناعات الإيطالية و الصناعات الآسيوية، و لما بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية في عام 2007م، تأثر الاقتصاد الإيطالي بذلك حيث عانى من انكماش تجاوز 6%، و يشكل الاقتصاد الإيطالي ثقلًا اقتصادياً مؤثراً ضمن اقتصاديات منطقة اليورو، فهو ثالث اقتصاد ضمن هذه الاقتصاديات والثامن على المستوى العالمي، وقد

¹ سارة بوحبل، نادية بلال، أزمة الديون السيادية الأوروبية وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة إستكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي "جيجل"، السنة الدراسية 2015 م / 2016م، ص 70 ص 71.

² خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013 م، ص 89.

³ خالد أحيمية، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي "دراسة حالة الجزائر – 2005 / 2011"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر "بسكرة"، 2013/2012، ص 48.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010م حوالي 2.1 مليار دولار، أما الدين العام 119% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما جعل الديون السيادية الإيطالية الأعلى في الإتحاد الأوروبي، وبما أنها أكبر سوق في العالم من حيث إصدار السندات فإن أي عجز عن سداد ديونها سيؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإقتراض، فقد وصلت أسعار الفائدة حوالي 5.77% على بعض السندات، وهو ضعف سعر الفائدة قياسا بنفس النوع من السندات في ألمانيا (سندات لأجل 10 سنوات) وهذا سبب التخفيضات المستمرة التي تتعرض لها الديون الإيطالية من قبل وكالات التصنيف الائتمانية العالمية¹.

إن تخفيض التصنيف الائتماني لإيطاليا أدى إلى إرتفاع أسعار الفائدة، ومن ثم إضعاف قدرة إيطاليا على سداد ديونها الضخمة، حيث أشارت تقارير مالية صادرة سنة 2011م أنه لا بد من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمواجهة تردي الأوضاع المالية والاقتصادية، إذ تعاني من إنخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي وتفتشي المشاكل المالية و الاقتصادية الصعبة، وأشارت نفس التقارير أن الدين السيادي الإيطالي بلغ 1.9 ترليون يورو، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد اليونان في مجال الديون السيادية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية الإيطالية (2007م / 2011م).

¹ سارة بوحبل، نادية بلال، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الجدول رقم 04: بعض المؤشرات الاقتصادية لإيطاليا خلال الفترة (2007م / 2011م).

2011	2010	2009	2008	2007	
2.246	2.055	2.117	2.307	2.119	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دولار)
1.924	1.843	1.764	1.667	1.602	الدين العام (مليار دولار)
121.1	119	116.1	106.3	103.6	الدين العام (نسبة للناتج المحلي الاجمالي)
2.78	67.6	44.1	67.7	51.7	ميزان الحسابات الجارية (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)
19.9	20.2	18.9	21.2	21.9	اجمالي الاستثمارات (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)

Source : the international monetaryfund (IMF).World Economic Outlook Database , 09 /2011.

رابعاً: أزمة الديون السيادية في إسبانيا¹:

تعتبر إسبانيا رابع اقتصاد في منطقة اليورو بعد ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، لكن الأزمة عصفت بها بشكل عنيف، فالمصارف الإسبانية تعاني قدراً هائلاً من الأصول المسمومة والناجمة عن فقاعة سوق العقار الإسباني، وهي القصة نفسها التي عاشها السوق العقاري الأمريكي والتي نجمت من عمليات توريق الديون، وذلك الابتكار المالي الذي يسمح للمصارف بتجميع القروض العقارية التي تمنحها لعملائها المختلفين في حزم، ثم بيع هذه الحزم في أسواق المال في صورة أوراق مالية للإستثمار، يطلق عليها الأوراق المالية المغطاة بالرهون العقارية، والتي يشتريها المستثمرون دون أدنى علم بطبيعة الغطاء الذي تحتويه تلك الأوراق، ولا يمكنهم بأي حال تحديد مستويات المخاطرة التي تحملها سوى من خلال تصنيف محدد تمنحه إحدى المؤسسات التصنيف الائتماني لهذه الأوراق والذي أثبت التجربة أنه يمكن شراؤه بسهولة، وتعد جذور

¹ خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص 87 ص 88.

أزمة العقار الإسبانية بالذات إلى نهاية تسعينات القرن الماضي، حيث بدأ الإقبال يتزايد على شراء العقارات في إسبانيا سواء من قبل السكان المحليين و السياح الأجانب، وفرض هذا الطلب المتزايد إرتفاع صاروخي في شركات المقاولات و البناء التي جلبت عددا كبيرا من العمال، وبسبب ضغوط إنفاقية ماستريخت وجدت إسبانيا نفسها مرغمة خلال التسعينات على خفض متدرج لأسعار الفائدة على هذه العقارات، نتج عنه تشجيع أعداد كبيرة من الإسبان على شراء الشقق و المنازل و كذلك تأسيس الشركات فازدهر الاقتصاد، ويكفي القول هنا أن قطاع البناء كان حتى نهاية 2006م يشغل 13% من اليد العاملة في إسبانيا، والاقتصاد الإسباني كان يستحوذ على أكثر من ثلث فرص الشغل المتوفرة في المنطقة الأوروبية.

ومنذ سبتمبر 2008م الذي شهد إنفجار فقاعة الإسكان الإسبانية مع بداية الكساد في اليونان إنكشفت نقاط ضعف الاقتصاد الإسباني، فمع إنخفاض الضرائب بأرباح قطاع الإسكان تأجج وضع الميزانية الإسبانية بشكل دراماتيكي من فائض بسيط إلى عجز بلغ 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009م. وفي الوقت نفسه تراوحت البطالة بين 10% قبل الأزمة إلى 20% بعد الأزمة، والملفت للنظر أن الصدمة التي تلقاها سوق الإسكان أوضحت شدة الإرتباط بين المصارف الإسبانية عموما و"صناديق كاخا" خصوصا بقطاع الإسكان المتهاوي، وتقدر رهون البناء التي قدمتها المصارف الإسبانية ذات قيمة تصل إلى 45% من إجمالي الناتج الوطني و الإرتباط أدى إلى فرع المصارف الأجنبية و توقفها فعليا عن إقراض الشركات و المصارف الإسبانية، في ظل هذه الأوضاع أعلنت الحكومة الإسبانية بقيادة "خوسيه لويس ثاباتيرو" إعلان إجراءات تكشف صارمة للحد من زيادة العجز في الموازنة واتبعت لذلك مخطط قياس متوقعة 50مليار يورو خلال 3 سنوات، وللاشارة فإن قيمة الدين العام حسب إحصائيات البنك الإسباني الصادرة في 14 سبتمبر 2011 م بلغت 800 مليار يورو (1.0286 ترليون دولار).

" صناديق كاخا " ، و تسمى مصارف بانিকা : هي مجموعة مندمجة تضم سبعة مصارف إدار محلية إسبانية تم إنشاؤها سنة 2010 م، باندماج هذه المجموعة تحولت بانিকা إلى ثالث أكبر المصارف الإسبانية من حيث حجم الأصول و رابع أكبر مصرف من حيث عدد العملاء و من ثم فإنه يشكل مجموعة مالية ضخمة يستحوذ على حصة سوقية تقدر بنحو 10% من سوق الخدمات المصرفية الإسبانية.

المبحث الثاني: آثار الأزمة اليونانية وجهود الإتحاد الأوروبي للخروج منها.

لقد كان لأزمة الديون السيادية أبعاد وآثار واضحة على كل من الإتحاد الاقتصادي والإتحاد النقدي الأوروبي، ونظرا لهذا تعددت الحلول المطروحة لحل هذه الأزمة فامتزجت بين حلول قطرية إعتمدت سياسات تقشفية وحلول إتحادية قدمت برامج تمويلية، ومن خلال هذا المبحث نحاول الإلمام بها.

المطلب الأول: آثار الأزمة اليونانية على الإتحاد الاقتصادي الأوروبي.

أثرت أزمة الديون السيادية اليونانية على الإتحاد الاقتصادي على مستوى الدول الأعضاء حيث أوجدت خلافات حادة خاصة بين فرنسا وألمانيا وطرحت فكرة خروج بريطانيا من الإتحاد الاقتصادي الأوروبي كما أثرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية للإتحاد.

أولا: ظهور خلافات بين دول الإتحاد:

لقد تمثلت نقاط الإختلاف فيما يلي:

1_ إصدار السندات الأوروبية المشتركة: إن مقترح تبادل سندات الدين تقضي بفرض نسبة فائدة بسيطة على السندات تتراوح بين 2% و 4%، ما يجعل ألمانيا تدفع على سنداتها للمستثمرين الذين يكتبون بها أعباء أكبر على اعتبار أن الفائدة على سندات الديون الألمانية لا تتعدى 1.5%.

2_ طبيعة دور البنك المركزي الأوروبي: لفتت أزمة اليورو إلى طبيعة دور البنك المركزي الأوروبي ومسؤولياته، فقد نصت معاهدة ماستريخت في الفقرة الأولى من المادة 104: "يمنع على البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء منح مساعدات لمؤسسات الإتحاد والإدارات المركزية والسلطات المحلية والشركات العامة والخاصة للدول الأعضاء". إضافة أنه توجد نصوص أخرى متشابهة في ميثاق الإستقرار والنمو تحرم بشكل قطعي أية مساعدة لدولة أوروبية تهدف إلى سد العجز المالي. إن المصادقة على قرار شراء البنك المركزي للديون السيادية ربيع 2010م سعيًا منه لكبح إرتفاع معدلات فوائد الإقتراض اليونانية، إنتقد من طرف الألمان الذين إعتبروه إنحرافًا عن مهامه الأصلية الموكلة له وهي محاربة التضخم وتعرض إستقلاليتها للخطر².

3_ تحويل صندوق التسهيلات الأوروبي للإستقرار المالي إلى مؤسسة مالية: طرحت فرنسا سنة 2011م إقتراح يهدف إلى منح صندوق التسهيلات الأوروبي الإستقرار المالي صفة المصرف، له ما لدى المصارف

¹ مازن حمود، "الأزمة في أوروبا: تحديات إنشاء مصرفي أوروبي"، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 383، أوت 2012م، ص36.
² إتحاد المصارف العربية، "صندوق النقد الدولي والأزمة الأوروبية"، العدد 373، ديسمبر 2011م، ص 52.

التجارية من مزايا، والهدف هو تمكين الصندوق التزويد بالسيولة من البنك المركزي الأوروبي حاله في ذلك حال باقي المصارف، وعارضت ألمانيا هذا المقترح بشدة، حيث رأت فيها لتفاناً على الواجبات المكلف بتنفيذها المصرف المركزي الأوروبي، فنظامه الداخلي يمنع منعاً باتاً تمويل الديون السيادية. والموافقة على هذا المقترح يعني تزويد الدول المتعثرة بالسيولة المطلوبة عبر صندوق التسهيلات الأوروبي للإستقرار المالي من جهة ومن جهة أخرى شراء سندات الخزنة الصادرة من دول منطقة اليورو ذلك لأن مخاطر البرنامج قد تكون كارثية بالنسبة للمهمة الرئيسية المكلف بها البنك المركزي الأوروبي¹.

ثانياً: خروج بريطانيا من الإتحاد الاقتصادي الأوروبي:

لقد كان لبريطانيا مع الإتحاد الأوروبي خلافات قديمة فهي لم تكن داعمة لتأسيسه منذ بداياته الأولى بدءاً بإتفاقية روما التي تأسست بموجبها الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1958م، رغم محاولتها الإلتزام في عامي 1963م و1967م لكن فرنسا عارضت إنضمامها. وإنضمت في وقت متأخر سنة 1973م غير أنها وبعد سنتين من الإلتزام أجرت إستفتاء حول مواصلة الإلتزام في عضوية الإتحاد الأوروبي وإنتهى باستمرار بريطانيا في الإتحاد الأوروبي².

فبريطانيا تريد أن تضع قدماً داخل الإتحاد الأوروبي والقدم الأخرى خارجه فالإتحاد الأوروبي لم يعد السوق الاقتصادي المزدهر كما كان سنة 1973م، كما أن بريطانيا تشعر بالتهميش نتيجة إستخدامها عملتها الخاصة مقابل الدول الأوروبية المستخدمة للعملة الموحدة إضافة إلى مشاكل أخرى من بينها بريطانيا ترفض فكرة دستور أوروبي موحد.

وفي مارس 2012م رفضت بريطانيا المصادقة على الميثاق الأوروبي الجديد إلا بمجموعة من الضمانات تتمثل في³:

ـ أن أي نقل للسلطة من جهة تنظيمية وطنية إلى جهة تنظيمية تابعة للإتحاد الأوروبي بشأن الخدمات المالية تخضع للفيديو.

ـ يجب على البنوك مواجهة متطلبات زيادة رأس المال.

1 عدنان عباس علي، "إجتماع القمة الأوروبية في مرسيليا: قضايا كبيرة ونتائج متواضعة"، مجلة إتحاد المصارف الكويت، العدد 99، فيفري 2012م، ص 54.

2 محمد نجيب السعيد، "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ... قفزة إلى المجهول"، متاحة على الموقع:

http://alwatan.com/details/102662 تاريخ الإطلاع 21 فيفري 2017م.

3 http://www.guardian.co.uk/business/2011/dec/09/eurozone-countries-treaty-exclude-birtain. تاريخ الإطلاع: 21 فيفري 2017م.

_ ينبغي أن تظل السلطة المصرفية الأوروبية في لندن، وكانت هناك إقتراحات أن يتكسر ذلك في الأمن الأوروبي وهيئة السوق في باريس.

_ رفض محاولات تحكّم البنك المركزي الأوروبي المعاملات المالية المقومة باليورو التي تتم داخل منطقة اليورو.

صرح "ديفيد كميرون" أن: فكرة فرض ضريبة أوروبية جديدة في وقت لن تسري فيه تلك الضريبة في أماكن أخرى لا أعتقد أنها معقولة لذا سوف أمتنعها، ما لم يتفق العالم بأسره في نفس الوقت على أن نفرض جميعاً ضريبة ما فإننا لن نمضي قدماً في ذلك". وتتخوف بريطانيا من كون الضريبة قد تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى المناطق الأقل تكلفة أي التي لا تستخدم هذا النوع من الضرائب.

لكن كيف لهذه الضريبة المفروضة على المعاملات المالية معالجة المشاكل التي تعاني منها منطقة اليورو، فأحصائيات المفوضية الأوروبية تشير إلى أنه يمكن جمع نحو 50 مليار يورو فقط سنوياً وهو مبلغ زهيد مقارنة بديون المنطقة وعجزها، ولن يكون كافياً إطلاقاً لتمويل مرفق الإنقاذ الدائم في أوروبا أو آلية الإستقرار الأوروبي والتي يفترض تمويلها بـ 500 مليار يورو، والمفوضية تبالغ في تقدير المبالغ المرتقبة من وراء هذه الضريبة.

وفي 23 جوان 2016م أجرت المملكة المتحدة استفتاء حول بقاء المملكة عضو في الإتحاد الأوروبي أو مغادرة الإتحاد وقد تم التصويت بنسبة 51.89% لصالح قرار مغادرة الإتحاد، وعلى الرغم من مطالبة الإتحاد الأوروبي بريطانيا بتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة المتعلقة بترتيبات إنسحاب أي دولة من الإتحاد الأوروبي لتجنب أي إرباك قد يصيب الوحدة الأوروبية، غير أن بريطانيا غير جاهزة لهذا الانفصال فهي تواجه صعوبات على المستوى المالي والاقتصادي وهو ما يعني تأجيل قرار الانفصال حتى سنة 2019م¹. لتغادر الإتحاد الأوروبي بشكل رسمي في نهاية جانفي 2020 م.

¹ بريطانيا تؤجل الخروج من عباءة الإتحاد الأوروبي إلى 2019م، متاح على الموقع : <https://www.alaraby.Co.uk/economy/2016/8/14> . تم الإطلاع عليه : 26 / 02 / 2017 م.

ثالثا: آثار الأزمة على متغيرات الاقتصاد الكلي للاتحاد الأوروبي:

– النمو الاقتصادي: تسببت عجوزات المالية العامة و الديون العامة المرتفعة وإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي والتوترات المتصاعدة في الأسواق المالية إلى إثقال كاهل النمو الاقتصادي في معظم دول الإتحاد الأوروبي، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.4% سنة 2008م تحت تأثير الأزمة العالمية ليزداد الأمر تعقيدا سنة 2009م حين سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل تحت الصفر 4.5% و يعود السبب في ذلك دخول الإتحاد الأوروبي أزمة ديون سيادية خانقة تعثرت فيها المؤسسات المالية و الإنتاجية وخسرت الكثير من أرباحها و وصلت مرحلة الإفلاس.

صرح مكتب الإحصاء الأوروبي أن الربع الرابع من عام 2013م شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% في منطقة اليورو و بنسبة 0.4% في الإتحاد الأوروبي و إستمر الإرتفاع خلال الربع الأول من عام 2014م حيث إرتفع الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسميا في دول الإتحاد الأوروبي بواقع 0.3% و في دول اليورو بواقع 0.2%، فقد سجلت الدنمارك نموا بواقع 0.9% أما ألمانيا و المملكة المتحدة فقد سجلتا نموا بواقع 0.8% بالمئة على حد سواء في حين تراجع النمو في هولندا بنسبة 1.4% و إنخفض كذلك في إستونيا بواقع 1.2% كما سجلت قبرص و البرتغال تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بواقع 0.7% على حد سواء.

وفيما يتعلق بمكونات الناتج المحلي الإجمالي والمساهمات في النمو يذكر بيان مكتب الإحصاء الأوروبي أنه خلال الربع الأول من عام 2014م إرتفع الإنفاق الإستهلاكي للقطاع المنزلي بنسبة 0.1% في منطقة اليورو وبنسبة 0.2% في دول الإتحاد الأوروبي، وزاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 0.3% في منطقة اليورو وبنسبة 0.6% في دول الإتحاد الأوروبي، وذلك بعد زيادة بنسبة 0.9% في منطقة اليورو وزيادة بنسبة 1% في الإتحاد الأوروبي خلال الربع السابق. كما إرتفعت الصادرات بنسبة 0.3% في منطقة اليورو وبنسبة 0.4% في منطقة الإتحاد الأوروبي وزادت الواردات بنسبة 0.8% في منطقة اليورو وبنسبة 1.1% في منطقة الإتحاد الأوروبي. وساهم الإنفاق الإستهلاكي النهائي للقطاع المنزلي بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي بواقع 0.1% في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي، في حين ساهم إجمالي تكوين رأس المال الثابت بواقع 0.1% في كلا المنطقتين، وكانت مساهمة الميزان الخارجي في نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبية حيث سجل إنخفاض سلبي قدر بـ 0.2% في منطقة

اليورو 0.3% في منطقة الإتحاد الأوروبي. كما إرتفع معدل النمو السنوي من 0.9% عام 2014م إلى 1.5% سنة 2015م للمنطقة¹.

ـ البطالة: لقد تباينت معدلات البطالة بين دول الإتحاد الأوروبي خلال أزمة الرهون العقارية فأعلى نسبة سجلت في إسبانيا بـ 11.5% تلتها سلوفاكيا بـ 7.8% ثم اليونان بـ 7.7% و هذا خلال عام 2008م وإستمرت البطالة بالإرتفاع خلال السنوات المقبلة وزادت حدثها مع الإنكماش الاقتصادي خلال سنة 2011م الذي سببته أزمة الديون السيادية حيث سجلت إسبانيا مرة أخرى أعلى نسبة قدرت بـ 25% تلتها اليونان بـ 24% خلال سنة 2012م، في حين ظلت مستقرة البطالة في كل من فرنسا ولوكسمبورغ و مالطا، أما ألمانيا فعلى الرغم من تراجع معدلات النمو الاقتصادي فإن البطالة بقيت منخفضة حيث سجلت 5.4% في الربع الثاني من نفس السنة أما بريطانيا فهي الأخرى عانت من إرتفاع مستوى البطالة فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 2.5 مليون شخص في أكتوبر 2010م كما إرتفع معدل البطالة إلى 7.9 بالمئة من نفس السنة². صرحت المفوضية الأوروبية أن الوضع الاقتصادي في الإتحاد الأوروبي شهد تحسنا مستمرا وإمتد الإنتعاش الاقتصادي إلى معظم الدول الأعضاء مع التحسن المطرد في أغلب القطاعات، مع تراجع معدل البطالة بين الشباب حيث تم توفير 2.7 مليون فرصة عمل خلال الفترة 2013م . 2015م، وبلغ معدل البطالة في دول الإتحاد الأوروبي خلال فيفري 2015م نسبة 9.8% مقارنة بـ 10.5% في فيفري 2014م، بينما بلغت النسبة 9.9% شهر جانفي 2016م، ومع ذلك تظل التحديات متمثلة في وجود أكثر من 12 مليون عاطل عن العمل وتبقى البطالة بمعدلات عالية في بعض الدول مثل : اليونان؛ إسبانيا؛ كرواتيا؛ البرتغال؛ إيطاليا وقبرص³.

ـ التضخم: لقد سجلت المفوضية الأوروبية خلال 2014م معدلات سنوية سلبية في 8 دول، وكانت أدنى المعدلات في قبرص 1.7% واليونان 1.4% وتلتها سلوفاكيا، أما أعلى المعدلات السنوية فقد سجلت في رومانيا ومالطا بنسبة 1.3% ولاتفيا 1.2% وإنخفضت معدلات التضخم السنوية في إثنين من الدول الأعضاء وبقيت مستقرة في ثلاث دول وكانت أكثر التأثيرات في معدل التضخم متأتية من الإرتفاعات المسجلة في أسعار الخضر 0.09%، المقاهي والمطاعم 0.08%، التبغ 0.07%⁴.

¹ إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد الأوروبي 0.3%، متاحة على الموقع :

تاريخ الإطلاع : 18 / 04 / 2017م. <http://www.alhayat.Com/Articles/2773167>

² طويل حدة، مرجع سبق ذكره، ص 220 ص 221.

³ عبد الله مصطفى، "تراجع معدلات البطالة في أوروبا لكن تبقى مرتفعة بـ 24 مليون عاطل"، متاح على الموقع:

<http://aawsat.Com/home/article/336221> تم الإطلاع عليه : 27 / 02 / 2017م.

⁴ "أوروبا تتنفس الصعداء بعد إنقشاع غيوم إنكماش الأسعار"، متاحة على الموقع :

تاريخ الإطلاع : 14 / 03 / 2017م <http://asswsat.com/home/article/386106>

وإستمر ضعف التضخم في منطقة اليورو وإستقر عند 0.2% في أوت 2016م بينما تراجع المعدل الأساسي إلى 0.8% و يتوقع البنك المركزي أن يرتفع التضخم إلى 1.8% عام 2018م بمساعدة أسعار النفط الثابتة، إلا أنه لا يحقق الهدف المنشود للبنك المركزي الأوروبي و هو بلوغ معدل 2¹%. الأمر الذي دفع البنك المركزي الأوروبي تنفيذ برنامج لشراء الأصول بما فيها السندات السيادية لمعالجة مشكل التضخم المنخفض من خلال ضخ سيولة في الاقتصاد لرفع الأسعار من أجل ضبطها عند حدود 2% غير أن التضخم مازال منخفضا في منطقة اليورو خاصة بفعل هبوط أسعار النفط.²

عزوف المستثمرين عن المخاطرة: إن إزدياد الضغوط بشأن تقليص حجم الديون على البنوك الأوروبية سنة 2011م، مع إرتفاع تكاليف التمويل وتدهور جودة الأصول المصرفية، وزيادة المخاوف من مخاطر عدم القدرة على السداد في ظل إنخفاض كفاية رأس المال. بدأت البنوك الأوروبية تحد من قروضها في النصف الثاني من سنة 2011م.³

و وفقا لتقرير المفوضية الأوروبية فقد إنخفضت معدلات نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص بمعدل 1.2% خلال أوت 2012م، مقابل 0.9% جويلية من نفس السنة و 0.6% جوان من نفس السنة أيضا، حيث بلغ معدل النمو السنوي للقروض الممنوحة للقطاع العائلي 1% كما تراجعت القروض الممنوحة للمؤسسات غير المالية بنحو 0.5% خلال سنة 2012م. وهذا ما أثر على مختلف الإستثمارات حيث عرفت تراجعا سريعا بدول الإتحاد الأوروبي منذ صيف 2011م، كما إنخفضت تدفقات الإستثمار الوافدة لدول الإتحاد الأوروبي بنحو 150 مليون دولار عام 2012م خاصة ألمانيا؛ بلجيكا؛ اليونان؛ إيطاليا؛ البرتغال وإسبانيا. إلا أن هذه التدفقات الإستثمارية قد عوض عنها السيولة النقدية التي تم ضخها من قبل النظام المالي الأوروبي.⁴

¹ النشرة الإقتصادية "سامبا"، الدائرة الإقتصادية مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، 22 سبتمبر 2016م، ص 7.

² طويل حدة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

³ البنك الدولي، "أفاق الإقتصاد العالمي، إدارة النمو في عالم متقلب"، جويلية 2012م، ص 1.

⁴ ياسمين أسامة أنور، "الإستقرار المالي العالمي : التحديات و الآفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية"، سلسلة أوراق بحثية، إدارة البحوث التوعوية، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، مصر، 2014م، ص 17 ص 18.

المطلب الثاني: آثار الأزمة اليونانية على الإتحاد النقدي الأوروبي.

تجلت تداعيات الأزمة اليونانية على الإتحاد النقدي الأوروبي في مايلي:

أولاً: تداعيات الأزمة على سعر صرف اليورو:

دخل اليورو حيز التداول عام 1999م في الأسواق المالية لدول منطقة اليورو و بدأ العمل به عام 2002م و بلغت الكتلة النقدية المتداولة منه عام 2015م ما يقارب 1000 مليار يورو، وتداوله 340 مليون أوروبي في 19 دولة من الإتحاد الأوروبي ممثلة بذلك منطقة اليورو، وعند بدء التداول كان سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي 1.1743 دولار لليورو الواحد لكنه ما لبث أن إنخفض إلى 0.8252 دولار لليورو في أقل من سنتين ليعود و يلامس 1.6 دولار لليورو الواحد سنة 2008م، ومع إندلاع أزمة الديون السيادية بدأت أوضاع اليورو تتدهور وتؤول إلى الإنخفاض أمام العملات الإرتكازية الأخرى، وقد تدهورت قيمة اليورو بصورة حادة حيث تدنت قيمته في ماي 2010م بنسبة 9.5% وذلك مقابل سلة مرجحة تجارياً من عملات الشركات التجارية الرئيسية في المنطقة، وبنسبة 4.3% في نهاية أبريل من نفس السنة، وجاء هبوط اليورو مقابل الدولار بنسبة أكبر حيث تراجع بنسبة 14.4% و 7.7% على التوالي، ويشير ضعف اليورو مقابل الدولار والإرتفاع في أسعار سندات الخزنة الأمريكية بأن المستثمرين دأبوا على شراء الدولار والأصول الأمنة المسعرة بالدولار في الأوقات التي تسود فيها أجواء الحذر حتى ولو لم تكن المعطيات الأساسية للاقتصاد الأمريكي قوية. وخلال الفترة الممتدة من نهاية مارس وبداية جويلية 2012م تدنى سعر الصرف الفعلي لليورو وسط مخاوف من تصعيد الوضع في بلدان منطقة اليورو. حيث تدنت قيمته في جويلية 2012م بنسبة 4.3% إنطلاقاً من أبريل من نفس السنة و ذلك مقابل سلة مرجحة تجارياً من عملات الشركات التجارية الرئيسية في المنطقة، وبنسبة 3.6% عن مستواه في نهاية مارس 2012م. وبنسبة 6.4% عن مستواه في المتوسط من عام 2011م. و على مدى الأشهر الثلاثة إنخفضت قيمة اليورو على نطاق واسع ضد معظم العملات الإرتكازية بين 30 مارس 2012م و 4 جويلية 2012م إنخفض اليورو بشكل كبير أمام الدولار الأمريكي بنسبة 6%، وأمام الين الياباني بنسبة 8.5%، و أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 3.7% وإنخفض أمام الفرنك السويسري بنسبة 10.3%. وقد إستمر إنخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي حتى سنة 2015م.

¹ European Central Bank Monthly Bulletin, 4 July 2012, p: 11.

لقد شهد سعر صرف اليورو إرتفاعا في الأسابيع الأولى من عام 2016م ليصل إلى أعلى مستوى له مقابل الدولار الأمريكي فيما يقارب خمسة أشهر متجاوزا 1.13 يورو في أوائل شهر فيفري، غير أن هذا الإرتفاع لم يبقى طويلا نتيجة التوقعات بقيام البنك المركزي الأوروبي بتنفيذ المزيد من تدابير التسيير الكمي ما أدى إلى تراجع سعر صرف الأورو ليصبح تقريبا متعادلا مع الدولار الأمريكي في ديسمبر 2016م عند مستوى 1 دولار = 1.06 يورو¹، ليعود سعر صرف اليورو مقابل الدولار للإنخفاض مجددا حيث سجل في ماي 2023 م 1 يورو = 1.10 دولار أمريكي.

ثانيا: إحتياطي اليورو في البنوك المركزية العالمية:

يعد اليورو أحد أهم العملات النقدية وأكثرها تداولاً في العالم، حيث يحتل المرتبة الثانية على مستوى إحتياطيات المصارف المركزية من النقد الأجنبي بعد الدولار الأمريكي، كانت بدايات اليورو عام 1999م أين إعتمده 17 دولة من الإتحاد الأوروبي و خلال فترة قصيرة إستطاع اليورو أن يثبت إستقراره وقوته ويزداد الإعتماد عليه كعملة وطنية لدول أخرى من الإتحاد الأوروبي، كما فضلته العديد من الدول في تعاملاتها التجارية والنقدية، فلقد بدأ اليورو بداية موفقة عند ظهوره حيث شكل ما نسبته 17.7% من إجمالي الإحتياطيات الدولية ثم إرتفعت هذه النسبة إلى أن وصلت إلى ما يقارب 27.3% سنة 2009م، ومن 17.5% إلى 30.1% من إحتياطيات الدول النامية، ومن 18% إلى 24.8% في الدول الصناعية مقلصا بذلك حجم الإحتياطيات الدولية من الدولار، ويعد عام 2009م عام صعود عالمي لليورو كإحتياطي عالمي، حيث بلغ الإحتياطي منه في البنوك المركزية الدولية 7500 مليار دولار، وقد تصاعدت النداءات باستخدام اليورو كعملة إحتياط عالمية بدلا من الدولار الأمريكي الذي تراجع إلى حوالي 62% بعد أن كان سنة 2000م يبلغ نسبة 71.1%²، ويمكن إعادة قوة الأورو إلى الأسباب التالية :

_ التباطؤ للإقتصاد الأمريكي بسبب الأزمة المالية المترتبة عن القروض العقارية أين لجأت السلطات النقدية الأمريكية إلى خفض أسعار الفائدة.

_ إقبال العديد من البنوك على تنويع إحتياطياتها من العملات القابلة لتحول على حساب الدولار الأمريكي مثل دول الخليج وروسيا والصين.

1 تدابير البنك المركزي الأوروبي التحفيزية الإضافية، تقرير مستجدات الربع الأول 2016م، شركة الخبير المالية، ص 15.

2 التقرير الإقتصادي (يصدر عن مجلس الغرفة السعودية)، "الديون اليونانية وأزمة اليورو الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي"، المملكة العربية السعودية، العدد 19، جولية 2010 م، ص 15.

_ تزايد حدة أزمة السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية مع تفاقم عجز الموازنة الأمريكية الأمر الذي دفع إلى الإستدانة من الخارج.

_ تدفق الإستثمارات الوطنية الأمريكية إلى السوق الأوروبية (السندات) بعد أن أصبحت أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمر الأمريكي.

_ تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الدولار القوي لتخفيض عجز الموازنة.

غير أن سنة 2010م وما حملته في طياتها من مشاكل الديون السيادية أثرت على حجم إحتياطات اليورو حيث إنخفضت إلى 26% واستمر الإنخفاض سنتي 2011م و2012م على التوالي 24.7% و 23.9% لترتفع سنة 2013م إلى 24.4% ويعود ذلك إلى التحسن الطفيف للوضع الإقتصادية لدول منطقة اليورو و دول الإتحاد الأوروبي.

هذا وقد بلغ حجم الإحتياطات الدولية من اليورو في الربع الأول من عام 2016م أكثر من 1462 مليار دولار أمريكي وهو بذلك يمثل نسبة 20% من إجمالي الإحتياطات الموزعة على البنوك المركزية الدولية مما يدل على إنتكاسة الإحتياطات الدولية لليورو وهذا بسبب إنخفاض الطلب عليه لاستمرار الصدمات التي تلاحق اليورو حتى أصبح ينظر إليه كتجربة مملوءة بالثغرات والأخطاء من جهة وتحسن الأوضاع الإقتصادية الأمريكية وإستقرارها مقارنة بدول منطقة اليورو من جهة أخرى¹.

ثالثاً: الإنكشاف المالي للبنوك الأوروبية على الديون السيادية:

إنعكست أزمة الديون السيادية اليونانية مباشرة على أسعار الفائدة على السندات لدول منطقة اليورو أين إرتفعت نسب الفائدة عليها خاصة اليونانية؛ الإيطالية؛ الفرنسية والإسبانية مع هبوط في القيمة السوقية ببلايين الدولارات لتلك السندات والتي تمسك بها مصارف أوروبية رأسمالها ضئيل. نتيجة لذلك هبطت أسعار أسهم المصارف الأوروبية بشكل حاد. ومع الإلتباس المتصاعد بخصوص السيولة والقدرة على إيفاء جميع الديون للمصارف الأوروبية، زادت صعوبات إدارة الدين المتنامي فقد أدت المخاوف بشأن السيولة البنكية إلى رفع كلفة الإقراض والإقتراض. ومع السياسات التقشفية المتبعة من قبل هذه الدول تباطأ النمو في منطقة اليورو بما فيها ألمانيا².

لقد إحتلت إيطاليا المركز الأول من حيث حجم الديون إذ بلغت نحو 1.4 تريليون دولار أمريكي حيث تشكل فرنسا المقرض الأول لإيطاليا بقيمة قروض بلغت 511 مليار دولار أمريكي ما يعادل 37% من

¹ طويل حدة، مرجع سبق ذكره، ص 228.

² طويل حدة، مرجع سبق ذكره، ص 229.

ديون إيطاليا، أما ألمانيا وبريطانيا فقد بلغت حجم قروضها لإيطاليا 190 مليار و77 مليار دولار أمريكي على التوالي.

أما بالنسبة لليونان فقد بلغت ديونها 236 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 6% من إجمالي ديون مجموعة الدول الخمسة (إيطاليا؛ اليونان؛ إيرلندا؛ البرتغال وإسبانيا) والتي بلغت نحو 3.9 تريليون دولار أمريكي، حيث أن فرنسا هي المقرض الأكبر لليونان بقيمة قروض 75 مليار دولار أمريكي تليها ألمانيا وبريطانيا بقيمة قروض بلغت 45 مليار دولار أمريكي و15 مليار دولار أمريكي على التوالي، ومنه فإن 57% من إجمالي ديون اليونان تعود إلى فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

أما إسبانيا و هي الدولة الثانية بعد إيطاليا من حيث حجم المديونية التي بلغت 1.1 تريليون دولار أمريكي أو ما يعادل 75% من الناتج المحلي الإجمالي، أيضا تشكل ألمانيا و فرنسا و بريطانيا الحامل الأكبر لسندات الحكومة الإسبانية إذ يتوجب على إسبانيا دفع قيمة قروض قدرها 238 مليار دولار أمريكي إلى ألمانيا و مبلغ 220 مليار دولار أمريكي لفرنسا ثم بريطانيا بـ 114 مليار دولار أمريكي، كما بلغ إجمالي ديون إيرلندا 867 مليار دولار أمريكي حيث تعتبر بريطانيا أكبر دولة مقرضة لإيرلندا بقيمة قروض بلغت 188 مليار دولار أمريكي تليها مباشرة ألمانيا بـ 184 مليار دولار أمريكي.

الجدول رقم 05: حجم مصدر ديون منطقة اليورو سنة 2010م.

الدول الأوروبية المقرضة.



إيرلندا	إسبانيا	البرتغال	إيطاليا	اليونان	دولار مليار أمريكي	الجهات المقرضة.
184	238	47	190	45	ألمانيا	
60	220	45	511	75	فرنسا	
188	114	24	77	15	بريطانيا	
1	0	0	1	.	اليونان	
18	31	7	.	7	إيطاليا	
22	28	.	5	10	البرتغال	
16	.	86	47	1	إسبانيا	
.	30	5	46	9	إيرلندا	
489	661	214	877	161	المجموع	
867	1100	286	1400	236	اجمالي الديون	

المصدر: بنك المشروعات الدولية.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة من طرف دول الأزمة والإتحاد الأوروبي للخروج من الأزمة اليونانية.

تعددت الحلول المطروحة لحل هذه الأزمة، حيث تمثلت في مايلي:

أولاً: جهود الحكومة اليونانية: جاء في كلمة رئيس حكومة اليونان: "لا بد من التوجه نحو نموذج جديد للتنمية، لكن قبل ذلك ينبغي ترتيب أوضاع المنزل من الداخل، فنحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بعدم معالجة المشاكل البنوية الخطيرة التي نعانيها، والتي خلقت إقتصادا غير منتج ودولة مبددة وغير فاعلة"¹.

¹ Raymond J. Ahearn, James K. Jackson, "The Future of the Eurozone and U. S. Interesse, " Congressional Research Service, January 2012, P: 1718 -.

وعلى إثر ذلك أعلن صفقة غير مسبوقة تهدف إلى دعم المالية العامة، بتدابير حاسمة وفورية تهدف إلى خفض العجز من خلال خفض النفقات العامة ورفع الإيرادات العامة، وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية¹ :

1_ سياسات المالية العامة: ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3% إنطلاقاً من سنة 2009م أين كان العجز قدره 13.6%.

2_ الإنفاق العام: تم وضع هدف تحقيق وفورات قدرها 5.25% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013م، وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور.

3_ إيرادات الحكومة: هدفت التدابير المتخذة في هذا الشأن إلى تحقيق إيرادات بنسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013م من خلال زيادة الضريبة على القيمة المضافة، زيادة الضرائب على السلع الكمالية وعلى التبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى.

4_ إدارة الإيرادات وضبط النفقات: تعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيباً عادلاً من العبء الضريبي، كما تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب.

5_ الإستقرار المالي: طلب المساعدة من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي، وإجراء مباحثات معهم تهدف إلى إقامة صندوق للإستقرار المالي بتمويل من برنامج التمويل الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي.

6_ برنامج المستحقات الحكومية: يتم تقليص المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الإجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية.

7_ إصلاح نظام التقاعد: إصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض التقاعد المبكر.

8_ السياسات الهيكلية: ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصوصة المؤسسات العامة.

¹ نشرة صندوق النقد الدولي، "اتفاق على مستوى خبراء الصندوق - أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو -"، واشنطن، 2 ماي 2010م، ص 3 ص 4.

9_ الإنفاق العسكري: تتوقع الخطة خفضا ملحوظا للإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

ثانيا: جهود الحكومة الإيرلندية:

تمثلت في الإجراءات التالية¹:

_ تخفيض عجز الموازنة بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي في مسعى يهدف إلى خفض عجز الموازنة من 14.3% إلى 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال خفض الإنفاق على برامج الرعاية الصحية وخفض مرتبات العاملين بالقطاع العام بنسب تتراوح ما بين 5% و 15%، وتسريح 25 ألف موظف في القطاع العام.

_ زيادة الضريبة على الدخل وفرض ضريبة جديدة على الملكية، ورفع الضريبة على القيمة المضافة من 21% إلى 22%.

_ ضخ مبالغ من الأموال العامة في المصارف.

_ إصدار نقدي قيمته 50 مليار يورو حسب الإتفاقيات الأوروبية التي تسمح بذلك.

_ إعادة هيكلة النظام المصرفي.

ثالثا: جهود الحكومة الإسبانية:

كانت أولى سياسات التقشف التي إتبعتها إسبانيا أواخر جوان 2008م على أثر ما خلفته أزمة الرهون العقارية الأمريكية والمتكونة من 21 بند حاولت فيها الحكومة الإسبانية توفير 250 مليون يورو، ومن أهم الإجراءات التي جاءت فيها هي خفض 70% من عروض العمل بالقطاع الخاص، وتجميد مرتبات 304 من كبار الموظفين ومن بينهم راتب رئيس الحكومة.

وعلى إثر أزمة الديون السيادية تبنت إسبانيا إصلاحات اقتصادية أخرى تمثلت في² :

1_ إصلاح سوق العمل الذي شمل بشكل أساسي التقليل من حقوق العمال.

2_ خفض النفقات بالقطاع العام والذي يشمل:

_ تقليل عدد الشركات والوظائف الحكومية.

_ خفض نفقات بعض القطاعات الحكومية مثل: قطاع الصحة وقطاع التعليم.

_ عدم صرف علاوة رأس السنة للموظفين الحكوميين والعمال إضافة إلى الحد من العطل الخاصة.

¹ طويل حدة، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² الأزمة الاقتصادية الإسبانية 2008م - 2014م، متاحة على الموقع : <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تم الإطلاع عليه : 05/30 / 2017م

_ تقليل عدد نواب البلدية وتعيين الكفاءات من قبل مجالس النواب الحكومية.
_ التصريح بزيادة ضرائب القيمة المضافة على المستهلك من 18% إلى 21% في عام 2013م على الرغم من أنه تم تطبيقها ابتداء من سنة 2012م.

رابعاً: جهود الحكومة الإيطالية: في محاولة لوقف أزمة الديون، إعتمدت الحكومة الإيطالية إنطلاقاً من سنة 2011م خطة تكشف صارمة لتوفير 48 مليار يورو على مدار ثلاث سنوات، حيث تمثلت أهم إجراءاتها في مايلي¹:

_ فرض ضريبة تضامن قدرها 5% على مدار عامين لأصحاب الدخل المرتفعة التي تتجاوز 90 ألف يورو سنوياً، و 10% على أصحاب المداخيل التي تتخطى 150 ألف يورو سنوياً، إضافة إلى فرض ضريبة قدرها 20% على النواب الذين تتجاوز رواتبهم 150 ألف يورو سنوياً.
_ دمج عدد من المحافظات والبلديات.

_ تقليص النفقات السياسية وإلغاء 50 ألف منصب للمسؤولين.

خامساً: جهود الحكومة البرتغالية: لقد أقرت الحكومة البرتغالية إجراءات تقشفية متوالية خلال سنة 2011م بغرض تقليص عجز موازنتها العامة، وتهدف إلى توفير مبلغ 1.2 مليار يورو تخص النفقات الحكومية وبدائل في القطاع العام والخدمات الإجتماعية والضمان الإجتماعي وقطاعات أخرى.
سادساً: جهود الاتحاد الأوروبي: من أهم الحلول التي بادر بها الإتحاد الأوروبي لمنع كارثة تفككه وإنهيار العملة الموحدة ما يلي:

1_ القمم الأوروبية: بغية إيجاد حلول سريعة وإحتواء الأزمة دخلت منطقة اليورو في إجتماعات مكثفة بين قمم لرؤساء الوزراء وأخرى لوزراء المالية ووزراء الخارجية تعدت 60 لقاء.

: هو عبارة عن مؤسسة تم إنشاؤها وفق قواعد إنشاء مؤسسة (EFSF)² _ صندوق الإستقرار الأوروبي تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد مبرم في 7 جوان 2010م بين 17 دولة عضو في منطقة اليورو، مخصص لتمويل هذه الدول بضمان الدول الأعضاء في منطقة اليورو بمبلغ إجمالي 440 مليار أورو².

¹عبد الله مصطفى، "إستمرار المخاوف من توسع عدوى أزمة الديون في أوروبا"، متاحة على الموقع :

section = 6&article = 635827& issueno http://: archive.aawsat.com/details.asp-

11948.ws19VNW6_ IU = تم الإطلاع عليه في : 2017/05/30م.

² عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، "مستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012م، ص13.

والهدف من إنشائه هو دعم الإستقرار المالي في منطقة اليورو من خلال تقديم مساعدات مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء المثقلة بالديون السيادية، ومنحت للصندوق صلاحيات تمثلت في مايلي¹:
 _ إقراض أي دولة بشكل إحترازي قبل أن تحدث فيها إضطرابات بسبب وضعها المالي.
 _ شراء سندات سيادية لدول منطقة اليورو التي تعاني من المشكلات.
 _ توفير تمويل للدول التي تسعى لإعادة رسملة بنوكها المتضررة ويتم شطب قروضها المستحقة على دول تعاني أزمة ديون.

إن صندوق الإستقرار الأوروبي هو آلية مؤقتة لمساعدة دول منطقة اليورو في حل أزماتها، ولن يقدم مساعدات مالية لأي دولة أخرى، فبرنامج المساعدة النهائي كان لليونان وتم تمديده إلى غاية جوان 2015م حيث تحصلت اليونان على مساعدات قيمتها 141.8 مليار يورو. ورغم ذلك سيستمر الصندوق للعمل على²:

_ الحصول على تسديدات القروض من الدول المستفيدة.

_ تقديم فائدة ودفعات أساسية لحاملي سندات الصندوق.

: أعلنت منطقة اليورو رسمياً آلية الإستقرار الأوروبية كوسيلة (ESM) 3_ إنشاء آلية الإستقرار المالي دائمة للتعامل مع الأزمات المالية لدول المنطقة في فيفري 2012م، وذلك بعد المصادقة على معاهدة جديدة للإنضباط المالي الأوروبي في قمة المجلس الأوروبي غرضها وضع قواعد أكثر صرامة لضمان الإنضباط المالي لدول منطقة اليورو. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ الفعلي في جانفي 2013م.

آلية الإستقرار الأوروبي صندوق جديد لإنقاذ اليورو رأسماله 500 مليار يورو، وهو من ضمن الإستراتيجية الشاملة للإتحاد الأوروبي، هدفها الحفاظ على الإستقرار المالي للمنطقة من خلال توفير مساعدات مالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو عوض صندوق الإستقرار الأوروبي الذي تبقى لهمسؤولية إدارة وتسديد الديون المستحقة، أي أنها ستبقى الآلية الوحيدة و الدائمة العاملة على الإستجابة للطلبات الجديدة المتعلقة بالمساعدات المالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو، و ذلك بجمع الأموال عن طريق إصدار السندات وأدوات مالية في سوق المال كذلك ديون متوسطة و طويلة الأجل ذات أجل إستحقاق تصل إلى 30 سنة³.

¹ European Financial Stability Facility, EFSE, July 2012.

² European Financial Stability Facility: <http://www.efse.Europa.eu/about/index.htm>, le 06/06/2017.

³ European Stability Mechanism, <http://www.esm.Europa.eu/about/index.htm>, le 13/ 06/ 2015.

وفي إطار آلية الإستقرار الأوروبي تم إقرار البرنامج الثالث لإنقاذ اليونان يمتد من أوت 2015م إلى أوت 2018م الحجم المالي لبرنامج الإنقاذ 86 مليار يورو، تم منح الحزمة الأولى والبالغة مقدار 26 مليار يورو على النحو التالي¹:

_ 13 مليار يورو في 20 أوت 2015م.

_ 2 مليار يورو في 24 نوفمبر 2015م.

_ 1 مليار يورو في 23 ديسمبر 2015م.

_ 10 مليار يورو احتياطي لإعادة رسملة البنوك، تم صرف منه 5.4 مليار يورو.

" : أعلن عن هذا البرنامج في 10 ماي 2010م **4SMP**_ برنامج شراء الأصول " السندات السيادية بعد سلسلة أحداث هامة بدأت من اليونان التي تأثرت بشدة بالأزمة المالية العالمية (2008م)، وقد نتج عن ذلك إرتفاع في العائد على السندات الأوروبية و بالتبعية على سندات اليونان هذا بجانب ضعف الإرتباط بين العائد على السندات الأوروبية و مثيلاتها اليونانية بعد أن كانت الأخيرة تتبعتها لعقود، أي أصبحت السندات اليونانية تسير في إتجاه منفصل عن السندات الأوروبية، لذا طرح البنك المركزي الأوروبي هذا البرنامج في الأسواق لاحتواء وتهدة المخاوف في الأسواق والهدف الأساسي خفض تكلفة الإقتراض (العائد على السندات السيادية) بالتوازي مع تفعيل صندوق الإستقرار المالي الأوروبي².

إلا أن هذا البرنامج كان محدود القيمة (210 مليار أورو) لذا فهو لم يتمكن من تحقيق الهدف المراد منه وهو خفض تكلفة الإقتراض للدول المتعثرة، كما كان به بعض العيوب حيث وضع البنك المركزي الأوروبي في موقعه الأفضلية والإمتياز مع باقي الدائنين وهذا يعني دخول البنك المركزي الأوروبي في السوق الثانوي للسندات وتحصيل حقوقه حال إفلاس دولة ما قبل الدائنين الأمر الذي كبح المستثمرين في الدخول في عملية الشراء وهو ما زاد من شدة المخاطر المحتملة، أما من حيث الشفافية فقد كان البرنامج غير متاح له بيانات دقيقة وبشكل دوري يمكن محلي الأسواق من الحصول على معلومات مثل وقت التدخل في الأسواق، وفي 6 سبتمبر 2012م تم وقف هذا البرنامج و تحويل كافة حساباته وأرصده إلى البرنامج الجديد

(**OMTS**³): هو أحد أدوات تطبيق **5OMTS**_ برنامج شراء السندات السيادية "التعاملات النقدية

المباشرة

¹ European Stability Mechanism, ESM/EFSF Programmes for Greece ,<http://www.esm.europa.eu/about/index.htm>, le 24/ 01/ 2016.

² محمد جلال، "برنامج شراء السندات الأوروبي: هل هو برنامج إنقاذ حقيقي أم مجرد شراء للوقت"، متاحة على الموقع: <http://alpha.argaam.com/article/detail/89618> تم الإطلاع عليه في : 20/07/2017م.

³ طویل حدة، مرجع سبق ذكره، ص243.

السياسة النقدية الخاصة بالبنك المركزي الأوروبي (يندرج تحت السياسة الكمية وهو نوع من أنواع عمليات السوق المفتوحة) ويعني حقوق الشراء مباشرة من السوق الثانوي و بدون قيود و يطلق عليه "التعاملات النقدية المباشرة" وهو عبارة عن برنامج لشراء السندات السيادية من دول منطقة اليورو في السوق الثانوي بهدف خفض تكلفة الإقتراض أو معدل العائد على السندات السيادية في السوق الثانوي، ويستهدف البرنامج شراء السندات ذات أجل إستحقاق من سنة إلى ثلاث سنوات، و كذا السندات طويلة الأجل التي بقي من عمرها ثلاث سنوات فأقل، في حين هذا البرنامج غير محدد القيمة والبنك المركزي الأوروبي أقر بعمليات شراء غير محدودة للسندات. كما أن البنك المركزي الأوروبي هو الوحيد صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بإدارة البرنامج وقيمة الشراء وتبعية السندات لدولة ما والحق في إلغاء عملية الشراء ووقف أو تعليق البرنامج كلياً¹.

ولتفعيل البرنامج يجب على الدولة التي تحتاجه أن تتقدم بشكل رسمي لطلب المساعدة من "صندوق الإستقرار المالي الأوروبي / آلية الإستقرار المالي الأوروبي"، وبعد أن تحصل على الموافقة يقوم البنك المركزي بتفعيل البرنامج وشراء سندات تلك الدولة، ويشترط أن تخضع الدولة إلى إصلاحات مالية جادة (خفض الدين العام وعجز الموازنة) وأن تلتزم بتلك الإصلاحات وفي حالة التقاعس يحق للبنك إيقاف البرنامج على الفور.

يهدف البرنامج إلى تحقيق جانبيين الأول إصلاح مالي واقتصادي كامل بالنسبة للدول التي حصلت بالفعل على مساعدات من صندوق الإستقرار الأوروبي على غرار اليونان؛ البرتغال وإيرلندا، أما الجانب الثاني فهو أقل في الشروط من البرنامج الوقائي أي أقل صرامة من البرنامج الأول، ومنذ الإعلان عن البرنامج تراجع العائد على السندات بشكل تدريجي لاسيما على السندات الإيطالية والإسبانية².

في 29 فيفري 2012م أقام البنك المركزي LTRO2_6 _ عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل " الأوروبي المزداد المتعلق بالقروض لأجل 36 شهر ضمن عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل التي تندرج تحت السياسة الكمية للبنك وأحد عمليات السوق المفتوحة ويأتي هذا المزداد ضمن جهود البنك المركزي الأوروبي في دعم بنوك المنطقة بتقديم قروض ذات تكلفة منخفضة وبأجل ثلاث أعوام، وهذه الخطوة تأتي بعد نجاح الموجة الأولى التي تم الإعلان عنها في نهاية عام 2011م³.

¹محمد جلال، مرجع سبق ذكره.

²طويل حدة، مرجع سبق ذكره، ص244.

³ وكالة الخزينة الفرنسية، تقرير النشاط، 2011م، ص17.

وكان البنك قد أشار إلى أن استخدام هذا النوع من عمليات الإقراض للبنوك كان بمثابة أداة حاسمة في مواجهة ضعف عمليات الإئتمان وأيضاً ساعدت البنوك على إيجاد مصادر تمويل و كذا توفير السيولة في الأسواق، لذا ساهمت تلك القروض في تجنب أزمة إئتمان جديدة.

المبحث الثالث: سياسات الإتحاد الأوروبي للقضاء على الأزمة اليونانية.

بذل الإتحاد الأوروبي جهود كبيرة من أجل الحد من شدة أزمة اليورو ومنعها من الإنتشار إلى الدول الإتحادية وذلك من خلال السياسات التالية:

المطلب الأول: السياسات الإستشرافية والرقابية للبنك المركزي الأوروبي على البنوك الأوروبية.

في 12 ديسمبر 2012م تم إتخاذ أهم قرار من قبل قادة منطقة الأورو وهو إعطاء المزيد من الصلاحيات للبنك المركزي الأوروبي، وذلك بالسماح له بالإشراف على بنوك منطقة اليورو، ويشمل ذلك البنوك التي تبلغ قيمة أصولها أكثر من 30 مليار أورو أو قيمة الأصول تتخطى نسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة التي ينتمي إليها البنك في عام 2013م. ويزيد عدد البنوك التي تمتلك هذه المواصفات ما لا يقل عن 150 بنك، وهذا الإجراء مجرد خطوة تمهد الطريق نحو توسع البنك المركزي في الإشراف على 6000 بنك. ويأتي الدور الرقابي بفعل تكريس الوحدة المصرفية، حيث وافق قادة الإتحاد الأوروبي على ثلاث مقترحات وهي:

1. _ إنشاء آلية المراقبة:

أصبحت سارية المفعول منذ نوفمبر 2014م، وبموجبها أصبح البنك المركزي الأوروبي يتمتع بسلطة الإشراف المباشر على كامل المصارف العاملة بمنطقة اليورو، وقد أصبح البنك المركزي الأوروبي يتحمل العديد من المسؤوليات الإشرافية وصلاحيات إتخاذ القرار على المؤسسات الإئتمانية في كل دول منطقة اليورو وهذا حسب لائحة مجلس الإتحاد الأوروبي رقم 1024/2013 مثل: مكافحة غسيل الأموال، حماية المستهلك.

وقد صنف البنك المركزي الأوروبي البنوك في منطقة اليورو إلى بنوك هامة وغير هامة، من البنوك الهامة: PTSB؛ KBC؛ AIB؛ الستر ورابوبنك"، والرقابة تكون من طرف البنك المركزي الأوروبي، أما البنوك الغير هامة فهي تعمل تحت إشراف مباشر لفريق الرقابة للبنوك المركزية للدول الأعضاء في اليورو¹.

2. _ إنشاء آلية الحل الواحد:

يتمثل دورها في مواجهة خطر الإفلاس الذي قد يتعرض له أي مصرف، وهي تخضع لآلية المراقبة الواحدة، وتتكون من "مجلس الحل الواحد" و "صندوق الحل الواحد"، فأى صعوبة يبلغ بها أي مصرف تقع على

¹ European commission, Banking union: restoring financial stability in the Eurozone, MEMO, Brussels, 15 April.

عانت المجلس مسؤولية إتخاذ القرار المناسب لإيجاد الحل، وقد تم تدعيم الصندوق بـ 55 مليار يورو على إمتداد ثماني سنوات يشارك فيه جميع دول الإتحاد المصرفي الأوروبي، وهناك إمكانية للجوء هذا الصندوق إلى الإقتراض في حالات معينة¹.

3_ توحيد التشريعات المصرفية: وذلك لتجنب التباين في درجة صرامة القواعد الحاكمة لعمل من بلد لآخر في البلدان 28 الأعضاء، ومحاولة تجنب حدوث أزمات بنكية. وقد تضمن هذا التوحيد عدد من القواعد والأسس المشتركة منها: أسس تخص حجم رأس المال المصرفي والسيولة المتوفرة ونسب الإحتياطي المطلوبة، إضافة إلى اللجوء إلى آليات أخرى متعلقة بتسيير المؤسسات المصرفية، تشمل الحرص على التنوع في المراكز الإدارية مع وضع محددات صارمة على المكافآت الممنوحة للإداريين في تلك المؤسسات².

يجري البنك المركزي الأوروبي تقييما شاملا على بنوك منطقة اليورو، وإن كانت العملية قد بدأت فعلا في 2013م وتعرف باسم "إستعراض جود الأصول" وتتضمن هذه العملية إضافة إلى تقييم الميزانيات العمومية تقييما رقابيا للمخاطر وإختبارات للقدرة على تحمل الضغوط تتم على مستوى الإتحاد الأوروبي وتتولى تنسيقها الهيئة المصرفية الأوروبية³.

المطلب الثاني: السياسات التمويلية لإقتصاديات منطقة الأزمة.

إتخذ البنك المركزي الأوروبي جملة من الإجراءات مستهدفا بها زيادة السيولة في إقتصاد منطقة اليورو من خلال الحفاظ على تدفق الأموال الأوروبية عن طريق خفض أسعار الفائدة فيما بين البنوك الأوروبية وتوجيه القروض منخفضة التكلفة للبنوك الضعيفة الأكثر تأثرا بالأزمة. هذا بالإضافة إلى قيام البنك المركزي الأوروبي بالتدخل في عمليات السوق المفتوحة من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية وكذا الخاصة بالقطاع الخاص، مما يسهل توفير السيولة، وفي هذا الإطار أعلن البنك المركزي الأوروبي في 10/05/2010م عن إصداره لبرنامج أسواق الأوراق المالية، المستهدف خفض أسعار الفائدة على القروض وتسهيل عمليات منح الإئتمان. كما أعلن البنك المركزي في أوت 2012م عن إستعداده للقيام

¹ عبد الحميد مرغيت، "الإتحاد النقدي الأوروبي: أصوله - أداؤه - ومشكلاته"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955م سكيكدة، الجزائر، يومي 7/8 ماي 2013م، ص 12.

² عبد الحميد مرغيت، نفس المرجع السابق، ص 13.

³ نيكولا فيرون، "أوروبا تحولات جذرية"، مجلة التنمية وتمويل، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد مارس 2014م، ص 19.

بعمليات الصرف في كل من أسواق السندات والأسواق الثانوية، وبموجب هذه الآلية يقوم البنك المركزي الأوروبي بشراء السندات الحكومية عند طلب الحكومات، وذلك بفترات إستحقاق تتراوح ما بين السنة إلى ثلاث سنوات، والجدير بالذكر أن الهدف من الإجراءات مساعدة الدول الأوروبية على خفض معدلات العائد على السندات الحكومية، وبالتالي خفض تكلفة الإقتراض لحكومات الدول المتأثرة بالأزمة مثل: إيطاليا وإسبانيا مما قد يعيد ثقة المستثمرين في الأسواق الأوروبية. وجاء هذا الإجراء إلى جانب عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل والتي بدأ البنك المركزي الأوروبي في إنتهاجها منذ مارس 2008م بغرض توفير القروض للبنوك الأوروبية بتكلفة منخفضة، ووفقا لتقرير الإستقرار المالي لعام 2012م إستطاع البنك المركزي الأوروبي بواسطة عمليات LTRO₂ تمويل أكثر من 60% من إجمالي الديون المستحقة على البنوك الأوروبية في عام 2012م إضافة إلى ذلك قام البنك المركزي الأوروبي بزيادة القروض لمشروعات البنية التحتية لدول الإتحاد¹.

أما معاهدة الإستقرار المالي الجيدة فقد إتفق زعماء أوروبا على سلسلة من التدابير الرامية إلى تنسيق أفضل و زيادة الرقابة على السياسة المالية للدول الأعضاء، فتم الإتفاق في ديسمبر 2011م على إنشاء ميثاق مالية جديد، يعتمد أساسا على أن تكون الميزانيات الحكومية في حالة توازن أو فائض، ويجب أن تعدل دساتير الدول الموقعة لتبني هذه القاعدة، ومن أهم الإصلاحات المدرجة ما يلي²:

_ إدراج القاعدة المالية في دستور الدولة الموقعة على المعاهدة؛

_ إعتداد عقوبات محكمة العدل الدولية؛

_ إنشاء إتحاد مصرفي أوروبي مشترك.

المطلب الثالث: سياسات بنك الإستثمار الأوروبي في دفع عجلة الإستثمار.

كان ضروريا على قادة الإتحاد الأوروبي إحداث إنقلابا للإخفاض الحاد الذي إتسم به معدل الإستثمارات العامة والخاصة. وهي نتيجة حتمية لتراكم الديون السيادية ولجوء كل من الحكومات إلى سياسات التقشف والبنوك إلى تقليص عمليات الإقراض. لأجل ذلك تم رفع رأسمال بنك الإستثمار الأوروبي لتعزيز عملية الإقراض بمبلغ 20 مليار يورو في الفترة ما بين 2013م و 2015م ، وقد إستعاد من قروض البنك سنة 2013م ما يقارب 230 ألف شركة، بينما وصل الرقم سنة 2014م إلى 290 ألف شركة، لكنه

¹ ياسمين أسامة أنور، مرجع سبق ذكره، ص 25 ص 26.

² كافي فريدة، طويل حدة، دور الإتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية، "مجلة إقتصاد المال والأعمال"، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر _ ، المجلد رقم 4، العدد 2، ديسمبر 2019م، ص 82.

فشل في إحداث الدفعة اللازمة للإستثمار لعدد من الأسباب أهمها إنخفاض الطلب المحلي. الأمر الذي جعل المفوضية الأوروبية تعمل على تقديم إقتراح إنشاء "الصندوق الأوروبي للإستثمارات الإستراتيجية" يعمل تحت وصاية بنك الإستثمار الأوروبي¹. هدفه دعم النمو وخلق وظائف بدون زيادة في الدين العام. وقد صادق مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية للإتحاد الأوروبي في 10 مارس 2015م على لائحة تنظيمية تتعلق بإنشاء ما يسمى "الصندوق الأوروبي للإستثمار الإستراتيجي" بغلاف مالي قدره 315 مليار يورو، منها 21 مليار يورو كضمانات من ميزانية الإتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإستثمار. وأعلن بنك الإستثمار الأوروبي عن حزمة من المشروعات ستنفذ في إطار هذا الصندوق، بناء على خطة تقدمت بها المفوضية الأوروبية تهدف إلى تقوية الإبتكار؛ الرعاية الصحية؛ النقل؛ الصناعة وجميع القطاعات الحيوية للنمو الاقتصادي في أوروبا كما تهدف إلى تحفيز الإستثمارات الجديدة والمشاريع الضرورية لتعزيز التنافسية، ومن بين المشاريع المقترحة مشاريع في مجال أبحاث الرعاية الصحية في إسبانيا، وتوسيع أحد المطارات الرئيسية في كرواتيا، وإنشاء 14 مركز جديد للرعاية الصحية في إيرلندا، ودعم الإبتكار الصناعي في إيطاليا. كما وافق بنك الإستثمار الأوروبي على منح 300 مليون يورو قروضا لمشروعات ستمول من جانب صندوق الإستثمار الأوروبي الإستراتيجي، ودعم الإستثمار الكلي بنحو 850 مليون يورو لمشروعات تتوزع بين القطاعين العام والخاص².

وأعلن مكتب الإحصاء الأوروبي عن زيادة معدل الإستثمار في الأعمال التجارية خلال الربع الثاني من عام 2015م ليلغ 22.3% مقارنة مع 22% في الربع الأول من نفس السنة، وقد كانت حصة الأرباح التجارية في منطقة اليورو قد بلغت نسبة 40% في الربع الثاني من سنة 2015م، كما أعلن المكتب أن نسبة الإنتاج الصناعي شهدت إرتفاعا في أوت 2015م مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014م، وذلك بنسبة 0.9% في منطقة اليورو وبنسبة 1.9% في مجمل دول الإتحاد³.

وهذا ما يعني بداية إستجابة الاقتصاد الأوروبي لمحاولات الدفع التي تتبناها خطة الصندوق الأوروبي للإستثمارات الإستراتيجية، وفي تقرير لبنك الإستثمار الأوروبي ورد أن الخطة الإستثمارية مبرمجة لثلاث سنوات، حيث جذبت في عامها الأول 104.75 مليار يورو وهو ثلث ما خطط له. الأمر الذي تفاعل به

¹ فولفجانج موناشر، "زيادة الإستثمار تعيد أوروبا إلى الحياة مرة أخرى"، متاحة على الموقع:

<http://www.aleqt.com/2014/07/01/article-863106.html>

² عبد الله مصطفى، "بنك الإستثمار الأوروبي: 31 مليار يورو فقط لقطاع التعليم خلال 14 عاما"، متاحة على الموقع:

<http://www.imlebanon.org/2015/5/3/european-bank-investment-31-billion-euros>

only -for -the -sector -education -in -14 -years -تم الاطلاع عليه في: 7/6/2017م.

³ عبد الله مصطفى، "زيادة معدلات الإستثمار التجاري لمنطقة اليورو في الربع الثاني من سنة 2015م"، متاحة على الموقع

<https://aawsat.com/home/article/476506> تم الاطلاع عليه في: 9/6/2017م.

صناع القرار في الإتحاد الأوروبي، وعزموا على مواصلة دعم هذا الصندوق من خلال زيادة ضمان الإتحاد الأوروبي للقروض الإستثمارية إلى 10 مليار يورو.

المطلب الرابع: سياسة إعادة صياغة تشريعات ونصوص تضمن البناء النقدي الأوروبي و إستقراره.

يتمثل التحدي الأكبر للإتحاد الأوروبي في المحافظة على البناء الاقتصادي والنقدي وجعله أكثر قوة وصلابة بحيث يستطيع مواجهة صدمات المستقبل، ولا تتحول فيه الصدمات القطرية المحدودة إلى صدمات تمس النظام العام للإتحاد الأوروبي، لقد إستدعى التغلب على أزمة الديون السيادية الأوروبية إعادة تقييم البنيان الاقتصادي والنقدي الذي تركز عليه منطقة اليورو وكذا ضرورة تحقيق المزيد من التكامل وإقامة مؤسسات فوق قومية أقوى¹.

لقد عمل المجلس الأوروبي على مواجهة الأزمة و الحفاظ على الوحدة النقدية، حيث مهد خلال القمة المنعقدة في 17 و 18 ديسمبر 2010م الطريق لإجراء تغيير محدود في معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي لتطبيق ميكانيزم أوروبي للإستقرار، و ذلك بإضافة فقرة ثالثة للمادة 136 من المعاهدة تنص على أن: "الدول الأعضاء في عملة اليورو يمكن أن تطبق ميكانيزم للإستقرار الذي يشتغل عند الضرورة لحماية الإستقرار في منطقة اليورو في مجملها. حيث المساعدة الممنوحة تحت راية الميكانيزم ستخضع إلى شروط صارمة"، دون المساس بالفقرة 125 المتضمنة "لا الإنقاذ"²، وقد إعتمد هذا القرار رسميا في مارس 2011م. إن هذا الإجراء لحل الأزمة والذي يمثل تجاوز لمبادئ معاهدة "ماستريخت" أوجد نوع من التوافق السياسي يحقق التوازن الصحيح بين السيادة الوطنية والدور الذي تؤديه أجهزة الإتحاد الأوروبي، الهدف منه دعم وتقوية التكامل الاقتصادي.

¹ طويل حدة، مرجع سبق ذكره، ص 247 ص 248.

² Conclusions du Conseil européen) Bruxelles,29 Octobre2010, (sur le lien : www.diplomatie.gouv.fr/fr/article_imprim.php3_id_article=87093_consulté_le:31/10/2011.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أزمة الديون السيادية اليونانية وسياسات الإتحاد الأوروبي في مواجهة هذه الأزمة التي إنفجرت في منطقة اليورو بداية من نهاية عام 2009م، حيث ظهرت الشرارة الأولى لهذه الأزمة في منطقة اليورو لعدم قدرة اليونان على تسديد إلتزاماتها إلتجاه الدائنين من بنوك ومؤسسات مالية وإزادات حدتها في سنة 2010م، والتي إنتشرت إلى كل من البرتغال؛ إيرلندا؛ إيطاليا وإسبانيا، قبل أن تتمكن منطقة اليورو من إكتساب الفعالية اللازمة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008م.

وعلى الرغم من وجود ميثاق الإستقرار والنمو والذي يعتبر دليلا لمتابعة وضع كل دولة في منطقة اليورو إلا أن هذه الأزمة قد كشفت عن خلل كبير في التمكن من السيطرة والتحكم في الأوضاع المالية والنقدية في المنطقة، وذلك لنقص الشفافية والمصادقية في الأرقام والإحصائيات المقدمة إذ لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد كما حدث في اليونان. ولم تكن اليونان الدولة الوحيدة في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي التي تجاوزت الحدود في المديونية وعجز الميزانية ما جعل الأزمة اليونانية تهدد مستقبل منطقة اليورو بالإهيار.

وعليه سارعت دول الإتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا اللتان بقيتا في منأى عن هذه الأزمة بالتدخل إعتقادا على أجهزتها كالمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي... إلخ للحد من إنتشار هذه الأزمة أكثر، حيث كان هذا التدخل بفضل سياسات الإتحاد الصارمة التي كانت رقابية وإشرافية إضافة إلى سياسة التمويل وذلك بضخ السيولة في الاقتصاد اليوناني مقابل شروط قاسية، وسياسة تعديل التشريعات. غير أن جهود الإتحاد الأوروبي ما تزال بعيدة عن حل الأزمة من جذورها.

خاتمة

يعتبر التكامل الإقتصادي الدافع الأساسي لبناء تكامل الإتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة للتطورات الإقتصادية الحاصلة وإنتشار عولمة الأسواق وتحرير التجارة، ويمكن إعتباره عملية تدريجية مستمرة وطويلة الأجل تحمل في طياتها آثارا تغييرية عميقة وهو من الآثار التي أفرزتها ظاهرة العولمة. حيث خلال النصف الثاني من القرن الماضي إستطاع الإتحاد الاوروبي أن يكون تجربة تكاملية رائدة وفريدة، امتزجت شعوب المنطقة إعتقادا على مراحل بداية بالإتحاد الجمركي ثم الإتحاد الإقتصادي الأوروبي الذي توج بتأسيس العملة الموحدة وهي اليورو. وعلى الرغم من أن هذه التجربة التكاملية أصبح يقتدى بها، إلا أنه لا يمكنه مقاومة الأزمات وخاصة الأزمات المالية، حيث أي ممارسة غير سليمة من طرف الدول الأعضاء خاصة اليونان، إضافة إلى إفرزات المحيط الخارجي للإتحاد وضعت في مأزق حقيقي هدد هذا البناء، وأضعفت مكانة اليورو الدولية.

وهذا أكدته أزمة الديون السيادية التي إنفجرت في اليونان في أواخر عام 2009م، حيث ظهرت هذه الأزمة بسبب إفراط اليونان في الإقتراض من أسواق المال نتيجة لإنخفاض تكلفة الإقتراض نظرا للثقة التي منحتها عملة اليورو للمستثمرين ما أدى إلى عزوفهم عن المطالبة بعلاوات المخاطر ومن ثم معاملة الدين اليوناني والإسباني كالدين الألماني. وأشرفت اليونان على الإفلاس، ووضعت الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو على المحك وساهمت بشكل كبير في التشكيك في قدرة بعض دول منطقة اليورو على تسديد دينها العام، كاشفة بذلك ثغرات عديدة في النظام النقدي الأوروبي مما ساهم في توسع هذه الأزمة إلى دول جنوب أوروبا لتشمل كل من إيرلندا؛ إيطاليا؛ إسبانيا؛ البرتغال. وهذا ما إستوجب على الإتحاد الأوروبي الإقتصادي والنقدي التدخل السريع لتقادي تفككه وإنهياره.

إختبار مدى صحة الفرضيات:

_ حتى تدخل اليونان في عضوية اليورو سنة 2000م، قدمت إحصائيات خاطئة ومزيفة عن إقتصادها، تمثلت في تزوير نسب العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات إلى إجمالي الناتج المحلي، ولم تتوقف عن المراوغة بل واصلت إخفاء حقيقة المشاكل التي تعاني منها لتضليل الناخبين في الداخل وتقادي أي ضغوطات خارجية مع شركائها، وتم الكشف عن تلاعبات قمت بها اليونان مع عدة بنوك عملاقة أخفت من خلالها حجم الدين الحقيقي لليونان مقابل مئات الملايين من الدولارات كرسوم لذلك. إن هذه الحقيقة تثبت صحة الفرضية الأولى القائلة بأن أزمة الديون السيادية هي أزمة إنعدام الشفافية للبيانات والإحصائيات الإقتصادية المقدمة للإتحاد الأوروبي.

_ إن تعثر اليونان بالرغم من صغر حجمها ضمن دول منطقة اليورو، والتي تشكل 2.6% فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة، إلا أن تعثرها مثل مشكلة عويصة لمنطقة اليورو كونه أفقد الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغوط على الدول المتشابهة الخصائص من حيث المديونية والميزانية، وإمتدت الأزمة إلى إيطاليا؛ البرتغال؛ إسبانيا؛ إيرلندا على إعتبار إقتراض هذه الدول بكثافة خلال فقاعة الإئتمان العقاري، مما أثار مخاوف المستثمرين من إمتداد أزمة اليونان للدول المجاورة فسارعت هذه الدول إلى تنفيذ برامج تقشفية صارمة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

_ إنطلاقاً من سنة 2012م تم إتحاد قرار من قبل أعضاء منطقة اليورو يقضي بإعطاء المزيد من الصلاحيات للبنك المركزي الأوروبي تمثلت أساساً في السماح له بالإشراف والمراقبة على بنوك منطقة اليورو، وفي إطار السياسة النقدية قام البنك المركزي الأوروبي بشراء أدوات الدين التي تصدرها الحكومات المتعرضة لأزمة الدين السيادي، إضافة إلى عمليات إعادة التمويل الرئيسي وعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل، وقد كان للبنك دور مقرض الملاذ الأخير في سوق الديون السيادية. و من أجل سلامة البناء النقدي الأوروبي تم إجراء تعديل محدود في معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي بهدف خلق الإستقرار، وذلك من خلال إضافة فقرة ثالثة للمادة 136 من المعاهدة التي تنص على أن: "الدول الأعضاء في عملة اليورو يمكن أن تطبق ميكانيزم للإستقرار الذي يشغل عند الضرورة لحماية الإستقرار في منطقة اليورو في مجمله دون المساس بالفقرة 125 حيث تم إعتماده في مارس 2011م، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

_ رغم الجهود المبذولة من طرف الإتحاد الأوروبي لحل أزمة اليونان، إلا أن اليونان لا تزال تعاني من مشكلة ثقل الديون حيث سجلت أعلى معدل في منطقة اليورو بحجم 325 مليار أورو، خاصة وأن اليونان ما تزال تفاوض حول إعادة هيكلة ديونها مع دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

بناءً على ما سبق توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

_ تبدأ التكاملات الإقتصادية الدولية في أغلب الحالات في صورة تعاون إقتصادي دولي وتتطور علاقاتها لتصبح أكثر إندماج وتنتهي بإنصهار الإقتصاديات الأعضاء في ما بينها، هادفة إلى توسيع حجم الأسواق أمام منتجات الدول المتكاملة، ورفع معدلات النمو الإقتصادي للدول المتكاملة. تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية، كما توفر هذه التكاملات الإقتصادية حماية للصناعات القائمة في مختلف مراحلها.

_ يمثل الإتحاد الأوروبي الإقتصادي في صورته القائمة حالياً مرحلة مهمة من مراحل التكامل الإقتصادي الدولي، وعلى الرغم من تطوره وإنشاء الوحدة النقدية وسعيه إلى تعميمها لكل الدول الأعضاء وإعتمادها

الدولي الواسع. إلا أن هناك بعض المشاكل والثغرات المتواجدة في البناء النقدي تتمثل أساساً في عدم توافر منطقة اليورو على كامل المعايير اللازمة التي حددتها نظرية "منطقة العملة المثلى".

– لقد تفاقمت ظاهرة الأزمات التي أصبحت سمة ملازمة للنظام الرأسمالي، ويعتبر الإفراط في الديون بالنسبة للحكومات، سبباً مباشراً في حدوث أزمات الدين السيادي، خاصة إذا كان هذا التمويل لا يستخدم لبناء طاقات إنتاجية جديدة، كما حدث في اليونان حيث إتصف إنفاقها العام بغياب الرقابة والشفافية وتفتشي ظواهر الرشوة والمحسوبية.

– أزمة الديون السيادية اليونانية هي نتائج عدم إحترام معايير الإنضمام للإتحاد الأوروبي أولاً ثم عدم وجود نظام للمراقبة والإشراف المباشر للبنك المركزي الأوروبي على البنوك المركزية لدول منطقة اليورو.

– إن الإقتصاد الإيرلندي بدأ يستجيب للإصلاحات الإقتصادية المقدمة له بالرغم من ضخامة حجم ديونها السيادية، ويعود ذلك للترشيد الجيد لنفقاتها من جهة إنتهاجها أسلوب التقشف من جهة أخرى بغرض ضبط الميزانية العامة، إضافة إلى القروض التي تحصلت عليها في إطار الآلية الأوروبية للإستقرار المالي، في حين ما تزال بقية دول جنوب أوروبا تعاني من مشاكل إقتصادية حادة.

– إن أزمة الديون السيادية جعلت من الإتحاد الأوروبي يعيد النظر في إعادة صياغة بعض التشريعات المتعلقة بالبناء النقدي الأوروبي لضمان سلامته.

– لعب الإتحاد الأوروبي دوراً هاماً من خلال البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية دور تمويلي للإقتصاد اليوناني من خلال الآلية الأوروبية للإستقرار المالي.

– أدت الأزمة إلى إحداث خلافات بين بريطانيا ودول الإتحاد الأوروبي والقرار المتخذ بشأن خروجها من الإتحاد الأوروبي، والذي أدى إلى ظهور عدة سناريوهات حول إستمرارية الإتحاد الأوروبي و إحتماية تفككه و إنهياره.

التوصيات والمقترحات:

بناءً على نتائج المتوصل إليها يمكن صياغة التوصيات والمقترحات التالية:

– ضرورة التدرج التكاملي من منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي والسوق المشتركة لتتويج بمرحلة الوحدة النقدية وإصدار العملة الموحدة.

– ضرورة مرونة عوامل الإنتاج خاصة قوة اليد العاملة وحراكيتها بين الدول الأعضاء.

– إلزامية إيجاد آلية لمعالجة صدمات عدم التماثل الذي قد تصيب إحدى الإقتصاديات المشاركة في الإتحاد دون غيرها.

_ يجب وضع أطر للمالية العامة تتسم بقدر أكبر من المصداقية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والمالي والنقدي للمنطقة.

_ ضرورة إحترام أسس وقواعد التكامل الإقتصادي في أي مرحلة، وإلتزام الشفافية والمصداقية بين الدول الأعضاء.

آفاق الدراسة:

تحتاج هذه الدراسة جهودا إضافية كغيرها من الدراسات خاصة أن الإتحاد الأوروبي يشهد تطورات وأحداث سريعة داخله، وفي ظل إحصائية بروز أزمات إقتصادية أخرى، تتبادر عندنا مجموعة من المواضيع التالية:

_ أثر خروج بريطانيا إقتصاديا على الإتحاد الأوروبي.

_ إستشراف مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد أزمة اليورو.

_ دور تطور العلاقات الإقتصادية الأوروبية العربية على الإقتصاديات الدول النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا - باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، "الازمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009 .
2. أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي" مؤسسة شباب، الجامعة الإسكندرية، مصر 1999 .
3. أحمد صقر، " النظرية الاقتصادية الكلية "، وكالة المطبوعات الكويت 1977 .
4. الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 .
5. السبهاني عبد الجبار حمد عبيد، "الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي"، دار وائل للنشر الأردن، 2001
6. أسامة المجدوب، " الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية العولمة و"، طبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة دون سنة النشر.
7. أسامة بن محمد باحنشل، " مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، جامعة الملك سعود للنشر والمطابع، المملكة العربية السعودية، 1999.
8. بحري فاطمة، " مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة"، دار العلم للنشر، الأردن، 1996
9. دانييل اورلوند، "تحليل الازمات الاقتصادية العالمية"، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2009
10. حازم البيلاوي، " دليل الرجل العادي الى الفكر الاقتصادي"، دار الشروق القاهرة، 1995
11. حسن عمر، "التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر"، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر دون سنة.
12. كامل البكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت 1988.

13. لمياء محمد عبد السلام، "التكامل الاقتصادي العربي من منظور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية بدون سنة النشر.
14. مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2000.
15. محمد سرور، "إدارة الأزمات المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية"، الطبعة الأولى، 2010، دار البداية ناشرون وموزعون، بدون سنة.
16. محمد راشدي إبراهيم مسعود، "توحيد العملات النقدية وأثرها في إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، طبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، دون سنة.
17. محسن احمد الخضيرى، "الازمات المالية"، منهج إقتصادي إداري لحل الإزمات على مستوى الإقتصاد القومي الوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2012.
18. محسن الندوي، "تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.
19. محسن الخضيرى، "اليورو في الاطار الشامل و الكامل للعملة الأوروبية"، الطبعة 1 مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002.
20. منير الحمش، "أوراق في الاقتصاد السياسي لازمة الاقتصادية الراهنة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999 ص 35.
21. مروان عطون، "الأسواق النقدية و المالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد و المال)"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
22. مروة احمد، "الأزمة المالية العالمية والافاق المستقبلية"، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، دون سنة النشر.
23. مغازي شلبي علي، "اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم"، الطبعة الأولى، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، بدون سنة.

24. سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة 2008.
25. سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين النظر والتنظيم"، الطبعة الثانية، الكتاب الثاني الدار، المصرية، مصر بدون سنة.
26. عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل الالفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
27. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المشاركة الدولية من التكاملات حتى الكويزذ"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008
28. فؤاد أبو ستيت، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، دار المصرية الجامعية، القاهرة، 2005
29. فليح حسين خلف، "العولمة الاقتصادية"، عالم الكتب الحديث الأردن، 2010.
30. رمزي محمود، "الازمات المالية و الاقتصادية في ضوء الراسمالية و الإسلام"، دار الفكر الجامعي 2010.

ب- المجلات والدوريات:

31. أحمد منير النجار، "محاولات انقاذ اليونان الى اين"، مجلة اتحاد مصارف الكويت، العدد 98، الكويت، جويلية 2012م.
32. المصارف العربية، "صندوق النقد الدولي والأزمة الأوروبية"، العدد 373، ديسمبر 2011م.
33. بوعروج لمياء، "الاقتصاديات الاوروبية في مواجهة الأزمة المالية وازمة الديون السيادية"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، العدد 47، المجلد ب، جوان 2017م.
34. هيل عجمي جميل، "أوروبا من السوق الموحدة الى الوحدة النقدية"، مجلة التعاون، العدد 43، جامعة ال البيت، الأردن، دون سنة.

35. حساني رقية، "دور الازمات الاقتصادية المعاصرة في تعزيز مسيرة التكتلات الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 09 ديسمبر 2015.
36. كافي فريدة، طویل حدة، "دور الإتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية"، مجلة إقتصاد المال والأعمال جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد رقم 4، العدد 2، ديسمبر 2019م.
37. مازن حمود، "الازمة في أوروبا: تحديات انشاء مصرفي اوروبي"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 383، أوت 2012م.
38. مجلة التمويل و التنمية، "أسواق العمل الأوروبية و الإتحاد الاقتصادي و النقدي"، التحديات المنتظرة، صندوق النقد الدولي، عدد جويلية، 2000
39. منير نوري حمدي، "الازمة المالية المكسيكية 1995 و الحلول المقترحة من طرف خوزي هاجل جوريا"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد الثالث، السنة الثالث 2012.
40. نيكولا فيرون، "أوروبا تحولات جذرية"، مجلة التنمية والتمويل، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد مارس 2014م.
41. عبد الله خبابه، فايرة لعراف، "الازمات المالية و المصرفية العالمية، السمات والخصائص المشتركة" - دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 29 جامعة بسكرة، الجزائر. دون سنة .
42. عدنان عباس علي، "متواضعة إجتماع القمة الأوروبية في مرسيليا: قضايا كبيرة ونتائج"، مجلة إتحاد المصارف الكويت، العدد 99، فيفري 2012م.
43. عيسى محمد غزالي، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي" - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية العربية، العدد 81، مارس، 2009.
44. علي عماد محمد ازهر، "دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6/العدد1، دون سنة نشر.

45. عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، "زمن الازمات تنسيق السياسات المالية والنقدية المالية والاقتصادية"، دراسة تحليلية لبعض الازمات المالية والاقتصادية للفترة 2008-1929، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05 ديسمبر، دون سنة نشر.

46. فريد كورتل، كمال رزيق، "الازمة المالية مفهومها أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20 بغداد، دون سنة نشر.

ج- المداخلات الوطنية والدولية:

47. أحمد الشمري، "اليورو ودوره في تطبيق استراتيجية التغير للاقتصاديات العالمية" قراءات استراتيجية، الملتقى الدولي الأول حول اليورو و اقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، الجزائر، 18/20، أبريل، 2000.

48. حامدي محمد، "التأسيس النظري لازمة المالية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة أيام 21/20، أكتوبر 2009.

49. زهية كواش، فتيحة بن حاج، جيلالي مغراوة، "الازمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة" الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي، خميس مليانة، أيام 20/21، أكتوبر 2009.

50. ساعد مرابط، "الازمة المالية العالمية 2008- الجذور و التداعيات" - الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر، 2009.

51. عبد الله شحاته، "الازمة المالية: المفهوم والأساليب"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، أيام 21/20، أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

52. عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، "مستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012م.

53. عبد الحميد مرغيت ، "الاتحاد النقدي الأوروبي: أصوله - أدانه - و مشكلاته " ، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955م سكيكدة، الجزائر، يومي 8/7 ماي 2013م.
54. عدسية شهيرة ، "الاتحاد الأوروبي في مواجهة الازمات الاقتصادية"، الملتقى الدولي الأول حول اليورو وإقتصاديات الدول العربية، جامعة عمار تلجي الاغواط، الجزائر، 20/18 أبريل.
55. عبيرات مقدم، شنوف شعيب، رمضان لعلا، "اثر استخدام اليورو غلا الاقتصاد العالمي"، الملتقى الدولي الأول حول اليورو وإقتصاديات الدول العربية، جامعة عمار تلجي، الاغواط، الجزائر، 18 /20 أبريل 2005.
56. عيسى محمد غزالي، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية العربية، العدد 81 مارس 09.
57. صالح مفتاح، "الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي" ، الملتقى الدولي حول اليورو وإقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18/19 أبريل، 2005

د- الأطروحات:

58. بوالكور نور الدين، "إشكالية التوفيق بين الوحدة النقدية والكفاءة الاقتصادية في ظل الأزمات المالية"، حالة الوحدة النقدية الأوروبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص اقتصاديات المالية والبنوك جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2013-2014.
59. حلاق حورية، جاري أمينة، " التكامل الاقتصادي ودوره في تعزيز التجارة البينية ، تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في التكامل الاقتصادي"- مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بومرداس، 2021/2022.
60. حي البحري ، "تأثير الازمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري"، دراسة قياسية (1980 -2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي أم القوافي، 2017- 2016،

61. طويل حدة، "دور الاتحاد الاوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الاوروبية" ازمة اليونان نموذجا"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية 2017م/ 2018م.
62. سارة بوحبل، نادية بلال، " أزمة الديون السيادية الأوروبية و تداعياتها على الإقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، السنة الدراسية 2015 م / 2016م.
63. خالد أحميمة ، " ازمة الديون السيادية الاوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي" ، دراسة حالة الجزائر-2005/2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر "بسكرة.2012/2013.
64. خالد رواق، "اثر ازمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الاوروبية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013 م.
- هـ - التقارير:**
65. البنك الدولي، " آفاق الإقتصاد العالمي , إدارة النمو في عالم متقلب "، جويلية 2012م.
66. النشرة الاقتصادية، "سامبا"، الدائرة الإقتصادية مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، 22 سبتمبر 2016م.
67. التقرير الإقتصادي (يصدر عن مجلس الغرفة السعودية)، "الديون اليونانية وأزمة اليورو - الدروس المستفادة لدول مجلي التعاون الخليجي"، المملكة العربية السعودية ، العدد 19، جويلية 2010 م.
68. وكالة الخزينة الفرنسية، تقرير النشاط، 2011م.
69. ياسمين أسامة أنور، " الإستقرار المالي العالمي : التحديات والآفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية "، سلسلة أوراق بحثية ، إدارة البحوث التوعوية ، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، مصر، 2014م.

70. مركز البحوث والدراسات العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، الإدارة العامة للبحوث ولمعلومات السعودية.

71. تدابير البنك المركزي الأوروبي التحفيزية الإضافية، شركة الخبير المالية، تقرير مستجدات الربع الأول 2016م.

و- المقالات و المواقع:

72. إبراهيم السقا ، " حلزون الديون "، مجلة إقتصادية إلكترونية على الموقع:

<http://www.Aleqt.com /2012/6/1/articl-662710>.

73. ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد الأوروبي 0.3 % ، متاحة على الموقع:

<http://www.alhayat.com/Articles/2773167>

74. "أوروبا تتنفس الصعداء بعد إنقشاع غيوم إنكماش الأسعار"، متاحة على الموقع:

<http://aawsat.com/home/article/386106>

75. "الأزمة الإقتصادية الإسبانية" 2008م - 2014م ، متاحة على الموقع:

[/https://ar.Wikipedia.org/wiki2](https://ar.Wikipedia.org/wiki2)

76. "بريطانيا تؤجل الخروج من عباءة الإتحاد الأوروبي " إلى 2019م ، متاح على الموقع:

<https://www.alaraby.com.uk/economy/2016/8/14/ 2009>.

77. عبد الله مصطفى ، " تراجع معدلات البطالة في أوروبا لكن تبقى مرتفعة بـ 24 مليون عاطل " ، متاح على الموقع:

<http://aawsat.com/home/article/336221>

78. عبد الله مصطفى، " إستمرار المخاوف من توسع عدوى أزمة الديون في أوروبا "، متاحة على الموقع:

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=635827&issueno=11948.WS19VNw6_IU

79. عبد الله مصطفى، " بنك الإستثمار الأوروبي : 31 مليار يورو فقط لقطاع التعليم خلال 14 عاما"، متاحة على الموقع:

<http://www.imlebanon.org/2015/5/3/european-investment-bank-31-billion-euros-only-for-the-education-sector-in-14-years>.

80. عبد الله مصطفى، "زيادة معدلات الإستثمار التجاري لمنطقة اليورو في الربع الثاني من سنة 2015م"، متاحة على الموقع:

<https://aawsat.com/home/article/476506>.

81. محمد نجيب السعيد، " خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبيقفزة إلى المجهول"، متاحة على الموقع :

. <http://alwatan.com/details/102662>

82. محمد جلال ، " برنامج شراء السندات الأوروبي: هل هو برنامج إنفاذ حقيقي أم مجرد شراء للوقت"، متاحة على الموقع:

[.http://alphabeta.argaam.com/article/detail/89618](http://alphabeta.argaam.com/article/detail/89618)

83. فولفجانج موناشو، " زيادة الإستثمار تعيد أوروبا إلى الحياة مرة أخرى"، متاحة على الموقع

http://www.aleqt.com/2014/07/01/article_863106.Html.

84. صباح الجاسم، " الازمة المالية"، زعر و هلع وأسواق تساقطت مثل الدومينو انهيار يؤدي الى إنكماش إقتصادي عالمي طويل المدى" متاع على الموقع :

<http://annabaa.org/nbanews/72/047.htm> تاريخ الاطلاع 2013/12/25

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية :

85. Bénédicte Serbini, Gestion des crises de dette souveraine vers une révision des seuls de vote des clauses d'action collectives, thèse de doctorat, non publiée, université du sud, touloun var, france, 2010.

86. Conclusions du Conseil européen (Bruxelles ,29 Octobre2010) ,sur le lie : [www.diplomatie.gouv.fr /fr /article-imprim .php 3?id - article=87093 .](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/article-imprim.php?id-article=87093)
87. European Financial Stability Facility , EFSF , July 2012.
88. European commission,Banking union : restoringfinancial stability in the Eurozone, MEMO, Brussels,15 April
89. European Central Bank Monthly Bulletin , 4 July 2012.
90. EuropeanFinancialStabilityFacility:
<http://www.Efse.Europa.Eu/about/index.htm> .
91. European Stability Mechanism , [http://Www.Esm.Europa.Eu/About/ Index.Htm .](http://Www.Esm.Europa.Eu/About/Index.Htm)
92. European Stability Mechanism ,
[http://Www.Esm.Europa.Eu/About/ Index.Htm .](http://Www.Esm.Europa.Eu/About/ Index.Htm)
93. European Stability Mechanis [http://Www.Esm.Europa.Eu/About/ Index.Htm .](http://Www.Esm.Europa.Eu/About/Index.Htm)
94. European Stability Mechanism, ESM/EFSF Programmes for Greece, [http://Www.Esm.Europa.Eu/About/Index.Htm .](http://Www.Esm.Europa.Eu/About/Index.Htm)
95. Raymond J. Ahearn, James K.Jackson , " The Future Of the Eurozone and U.S.Intereste," Congressional Research Service, January 2012.
96. Uri Daudush and Others , paradigmLost The Euro In Crisis , Carnegie endowment
97. [http://www.guardian.com.uk/business/2011/dec/09/eurozone-countr ie-treaty-exclude-birtain.](http://www.guardian.com.uk/business/2011/dec/09/eurozone-countr ie-treaty-exclude-birtain)

98. Jacques Pavoine "Les Trois Crises Du Xx Siècle" Ed Ellipses Paris 1994
99. Le Fonds Monétaire International sur le lien [http:// www.imf.org](http://www.imf.org) .
Mechél drouin," les système finacier internatiol" , paris armand colin, 2001
100. Nelson ,et .al . Greece 's debt crisis : overview, Policy, Reponses, and Implication, Congressional Research Service, August , 2011 .
101. www.Diplomatie.Gouv.Fr/fr/article_imprim.Php3?id_article=87093.

تَهْ يَحْمَدُ اللّٰهَ